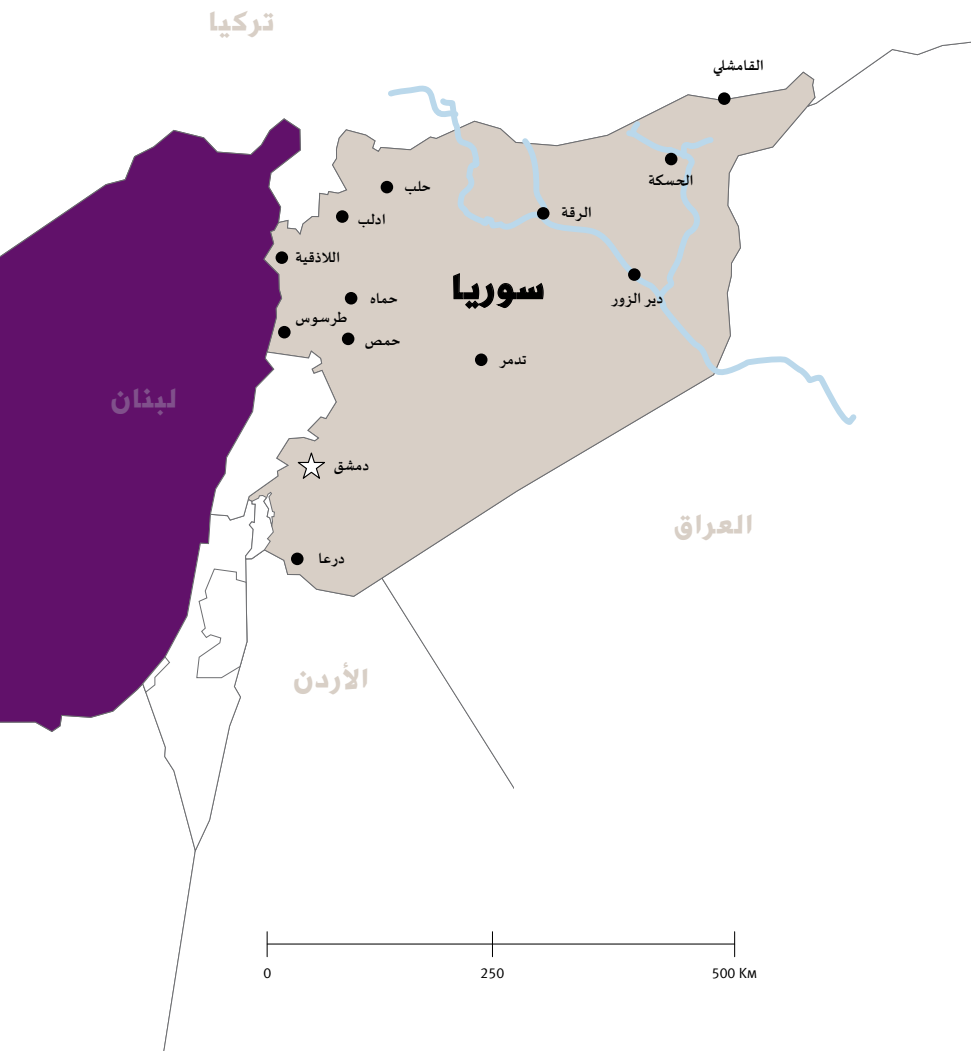


تقرير تقييم سيادة القانون المعدّ من قبل
الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية (ILAC)

سوريا ٢٠١٧

يقدم هذا التقرير تفصيل لنتائج فريق الخبراء من المنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ILAC بناءً على تقييم مؤسسات قطاع العدل في سوريا.

المحرر: ميكائيل ايكمان



ilac

International Legal
Assistance Consortium

تقرير تقييم سيادة القانون المعدّ من
قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية

سوريا ٢٠١٧

يقدم هذا التقرير تفصيل لنتائج فريق الخبراء
من المنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي
للمساعدة القانونية ILAC بناءً على تقييم
مؤسسات قطاع العدل في سوريا.

المحرر: ميكائيل ايكمان

جدول المحتويات

المُلخَص التَّنفيذِي	٥
الجزء الأول	١١
١. المقدمة	١١
٢. الخلفية التاريخية والقانونية	١٧
٢.١ قبل الاستقلال	١٧
٢.٢ الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية	١٩
٢.٣ حكم الأسد	٢٢
٢.٤ ثورة عام ٢٠١١ والنزاع المسلح	٢٥
٣. نظام العدل في الجمهورية العربية السورية	٢٩
٣.١ المحاكم	٢٩
٣.٢ المحاكم الاستثنائية	٤٣
٣.٣ التنظيمات القانونية	٤٩
٣.٤ حالة النساء	٥٣
الجزء الثاني	٦١
٤. التطورات بعد ثورة عام ٢٠١١	٦١
٤.١ المناطق التي تحت سيطرة الحكومة	٦٤
٤.٢ الخصائص المشتركة للمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة	٧٩
٤.٣ نبذة عامة مفصلة للمناطق الأربعة التي تقع خارج سيطرة الحكومة	٨٧
٤.٤ المناطق التي تقع تحت سيطرة الأكراد	١١٢
٤.٥ المناطق التي تحت سيطرة داعش	١٣٨
الجزء الثالث	١٤٩
٥. التخطيط للسلام – التحديات التي تواجه توقع العدالة المرتبطة بالنزاعات في سوريا	١٤٩
٥.١ المساءلة	١٥١
٥.٢ الأشخاص المفقودين	١٥٥
٥.٣ الإسكان والأراضي والملكيات	١٥٨
٥.٤ الوثائق الشخصية	١٦١
٥.٥ تمكين النساء داخل وخارج سوريا	١٦٤
ملحق التقييم	١٦٩

الفهرس



الملخص التنفيذي

في تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ أجرى فريق من ستة خبراء من منظمات أعضاء في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية تقييماً لقطاع العدل في سوريا، بالإضافة إلى تقييم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية فقد شمل الفريق خبراء في النوع الاجتماعي؛ والذي قام بإعداد دراسة خاصة لحالة النساء في قطاع العدل السوري.

يستند هذا التقرير على المعلومات التي زوّدنا بها العديد ممن شملهم الحوار من سورين، وقد بذلنا جهدنا أن يشمل النص ما قد تضمنته أحياناً الإجابات المتعلقة بالقانون السوري من أوجه غموض أو خلاف، عاكساً إياها بوضوح. ونشير إلى أنّ بعض التعديلات والتحديات كانت قد أجريت على النص الأصلي في أثناء ترجمة التقرير إلى اللغة العربية.

وينتهد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية هذه الفرصة للتعبير عن بالغ التقدير للقاضيين الأستاذ ناصر الحسن والأستاذ أنور مجني فضلاً عن مدير الفريق السوري، السيد مازن البلخي وذلك لما بذلوه من جهود مهنية في خلال مرحلة الترجمة.

تم تلخيص نتائج تلك الدراسة في هذا التقرير.

بالمجمل؛ التقى الفريق بأكثر من ١٠٠ خبير قانوني سوري وممثلين للمجتمع المدني والخبراء الدوليين. من بين من تمت مقابلتهم كان هناك حوالي ٧٠ قاضٍ ومحامٍ سوري، منهم من يمارس العمل القانوني حالياً في عدة أجزاء من سوريا ومن تم إجبارهم على ترك عملهم إلى البلدان المجاورة بسبب النزاع. إن الذين تمت مقابلتهم قدموا من جميع أنحاء سوريا وهم يمثلون جميع المكونات الدينية والعرقية الأساسية بالإضافة إلى الأطياف السياسية المختلفة في المناطق المختلفة. هدف التقييم إلى تقديم نبذة عامة عن قطاع العدل في سوريا بأكملها وقد تناول عدة مسائل حرجة تواجه قطاع العدل في مرحلة ما بعد النزاع الحالي.

لقد وجد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في جميع أنحاء سوريا أن القضاة والمحامون السوريون قد تابعوا العمل على دعم سيادة القانون في مجتمعاتهم. وإنهم مستهدفون من الهجمات العنيفة وذلك ببساطة بسبب مهنتهم والتزامهم بسيادة القانون. في ١٣ آذار ٢٠١٧ قبل أيام من إرسال هذا التقرير للطباعة؛ تم استهداف قصر العدل في دمشق مع مطعم قريب في تفجير مزدوج أودى بحياة ما يزيد عن ٣٠ شخص؛ وما هذا إلا تذكير بالوحشية التي يتم مواجهتها في سوريا من قبل أولئك السوريين الذين يسعون لتحقيق العدالة.

إن تراجع سيطرة الحكومة على بعض المناطق نتج عنه اختلافات في تنفيذ العدالة في البلاد. نتيجة لذلك سيكون التحدي الرئيسي الذي يواجه سوريا في المستقبل هو كيفية التأكيد على نظام عدالة موحد قادر على تطبيق سيادة القانون والإجراءات ذات الصلة.

الملخص التنفيذي



لقد ذكر الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية نتيجتين أساسيتين ستكونان مهمتين في التخطيط لهذه العملية:

١. كشفت مقابلات مع أولئك الذين يعملون في المناطق التي لا تخضع للسيطرة الحكومية عن أن جميع المجموعات المسلحة المشاركة في النزاع تدرك وتبني مفهوم المحاكم ذات البنى المتماثلة لتسوية النزاعات وتقديم العدالة (بأي مفهوم لها) والتعامل مع المهام الإدارية الروتينية؛
٢. يتشارك المسؤولون القانونيون في جميع أنحاء سوريا الفخر بمهنتهم والالتزام بالمهنية في مناصبهم ذات الصلة. يعبر المحامون والقضاة الذين يعيشون في أي جانب من العالم عن احترامهم العميق لزملائهم في الجانب الآخر مع متابعة بذل أقصى جهودهم من أجل تحقيق العدالة في ظل نظام غير عادل

يعتبر هذان العاملان مهمان لمستقبل سوريا ويجب أخذهما بعين الاعتبار في أية جهود تسوية بين أطراف النزاع.

يعيش معظم الناس في سوريا حالياً في مناطق تحت سيطرة الحكومة السورية ومؤسسات العدالة فيها. لقد حدّد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية نظامي عدل متوازين يعملان هنا؛ أحدهما نظام المحاكم العادية والتي تتعامل مع جميع دعاوى الأحوال الشخصية والجزائية والمدنية؛ والأخر هو شبكة من المحاكم الاستثنائية دون ضوابط إجرائية محددة ودون تحديدات أو اختصاص قضائي واضح.

تفشل كل من المحاكم الاستثنائية والعادية عموماً في الالتزام بالمعايير الدولية للاستقلال وعدم الانحياز. ومع ذلك؛ هناك ميل واضح من الحكومة لنقل القضايا السياسية الحساسة من نظام القضاء العادي ليتم سماعها أمام المحاكم الاستثنائية؛ والذي يمكن أن يعتبر مؤشراً على أن المحاكم العادية قد أقيمت على حد أدنى من تدابير الاستقلالية فيما يتعلق بالقوى الأمنية والتنفيذية. إذا شعرت الحكومة أن القضية ستحقق المخرجات المطلوبة منها أمام أية محكمة يتم استخدامها؛ يكون من الصعب فهم سبب اعتبار أهمية نقل القضايا إلى النظام غير العادي.

إن هذه الفكرة مؤيدة من قبل القضاة الذين أجبروا على مغادرة سوريا ممن يدعون أنه حتى المحاكم العادية التي كانوا يعملون فيها لم تكن مستقلة، والذين حافظوا على مستوى من الاستقلالية الشخصية في دورهم كقضاة. إن هذه الاستقلالية هي بالفعل ما أجبر العديد منهم على ترك العمل بعد رفض التعاون مع الحكومة. إن الطموحات المتبقية نحو الاستقلالية ستكون مهمة من أجل دعم واستدامة الوضع المستقبلي ما بعد النزاع عندما يكون بناء نظام عدل مستقل أولوية ملحة.

إن الحفاظ على استقلالية القضاء وإجراءاته حسب الأصول لا يعتبر واجباً على الدول فحسب وفقاً للحق في الحصول على محاكمة عادلة بموجب قانون حقوق الإنسان. إن حقيقة وجود نزاع مسلح غير دولي في سوريا يعني أن القانون الإنساني الدولي واجب التطبيق. يفرض هذا واجبات إضافية ومكاملة من الأطراف المختلفة المشاركة في النزاع بما يشمل الواجبات المتعلقة بعمليات نظام العدالة.

تعتبر المحاكم الاستثنائية خاطئة بشكل أساسي عندما يتعلق الأمر بتنفيذ المعايير المقبولة للاستقلالية والعمل حسب الأصول. هذا يعني أن استمرار العمل بها من قبل سوريا يمكن أن يخالف

متطلبات القانون الإنساني الدولي في حال قيام تلك المحاكم بإصدار العقوبات أو تنفيذ الإعدامات ضد أشخاص محميين بموجب المادة ٣ من معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩. دون الإصلاحات الأساسية لجعل المحاكم الاستثنائية متماشية مع ما يمكن أن يعتبر «دستورياً نظامياً» ضمن مفهوم المادة ٣ والقوانين والأعراف الدولية؛ فإن استمرار الحكومة بالعمل بتلك المحاكم سيشكل جريمة حرب.

المقاتلين من غير الدولة المشاركين في النزاع المسلح غير الدولي ملتزمون بالتساوي بالمتطلبات المحفوظة في المادة ٣، بما يشمل ضمانات المحاكمة العادلة فيما يتعلق بالأشخاص الذين لا يشغلون جزءاً فعالاً من النزاع. في أجزاء كبيرة من سوريا لم تعد الحكومة موجودة بعد الآن، بل بدلاً من ذلك هناك نطاق واسع من المجموعات المسلحة المختلفة تسيطر الآن على المناطق المختلفة والتي شكلت كل منها المؤسسات الإدارية والقضائية المنفصلة الخاصة بها. النتيجة هي أنه لا يوجد نظام واحد من العدالة في مناطق خارج سيطرة الحكومة؛ بل بدلاً من ذلك تعتبر العدالة مجموعة من المحاكم والمجالس والبنى المتنوعة من حيث التأثير والجودة. لقد وجد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن الأيديولوجية التي تحدد محكمة معينة يمكن أن تتراوح ما بين الإيمان في الديمقراطية والقانون المدني وعدة تفسيرات متنوعة للأيديولوجية الإسلامية أو الشريعة.

ومع ذلك يمكن تحديد الخصائص المشتركة لأنظمة العدل المتنوعة خارج سيطرة الحكومة. الخاصية المشتركة هي رفض القانون السوري؛ ففي العديد من المناطق تم رفض القانون السوري لأنه شديد الارتباط بالحكومة الحالية والرئيس بشار الأسد. بالرغم من الجهود المتعددة المبذولة من قبل المحامين والقضاة لتفعيل القانون السوري بعد انسحاب الحكومة السورية من عدة مناطق؛ فإن عدة عوامل منها قلة الدعم الدولي لتلك الجهود والاستياء الشائع من الحكومة يعني أن القانون السوري قد تم استبداله بشكل تدريجي بالأنظمة القانونية الأخرى.

هناك خاصية أخرى شائعة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة وهي حقيقة أنه قد تم إنشاء بعض أنواع الأنظمة القضائية. إن جميع المناطق في سوريا والتي فقدت الحكومة السيطرة عليها كان قد تم بذل الجهود من أجل سد الفجوة التي خلفتها غياب المحاكم وكان قد تم إغلاق المؤسسات القضائية كجزء من التراجع الحكومي. بالرغم من أن العديد من القضاة يعملون في تلك المحاكم حديثة التشكيل إلا أن النتائج العامة من المقابلات والتقارير الأخرى قد أثبتت أن هناك العديد من المحاكم تحت السيطرة المباشرة للمجموعات المسلحة. إن جميع تلك المحاكم الجديدة تعاني من صعوبات في تأكيد استقلالها عن المسلحين الذين يسيطرون على مناطق عملهم. ومع ذلك فإن من تمت مقابلتهم كانوا قد وصفوا العديد من المحاولات الواسعة لتقديم تدخلات قضائية وتحقيق الاستقرار في العديد من المواقف السياسية الصعبة

حتى عندما قد لا يكون هناك تحكم مباشر من قبل المجموعات المسلحة في المنطقة فإن التأثير غير المباشر ما زال يثير قضايا تتعلق بالاستقلالية القضائية. على سبيل المثال فإن دار العدل في درعا جنوب سوريا تعتبر أحد المحاولات المتطورة والطموحة لإيجاد نظام عدالة غير متعلقة بالدولة مع وجود الحماية لضمان استقلالها المؤسساتي. أكد القضاة والمحامون أنهم قد تأثروا بالظروف المحيطة أكثر من تأثرهم بوقائع القضية. وقد ذكر الذين تمت مقابلتهم أنه يمكنهم تطبيق عقوبة الإعدام حتى إذا كانت تتعارض مع معتقداتهم القضائية؛ إذا كانت عقوبة أخف ستؤدي إلى نزاع بين المجموعات المسلحة. يؤكد هذا على أن المحكمة ليست قوية بما فيه الكفاية للتصرف باستقلالية عن الفصائل المسلحة.

إن فشل مجموعات المعارضة المسلحة في إنشاء محاكم مستقلة وغير متحيزة يعمل على تقليل قانونيتها وموثوقيتها؛ بين كل من السكان المحليين والمجتمع الدولي. وفقاً لذلك فمن المعترف به بشكل واسع أن تلك المجموعات تحتاج إلى ضمان أن القضاة مؤهلون في القانون وقادرون على تنفيذ مهامهم دون التدخل من المسلحين وضمان احترام أصول المحاكمات في كل الأوقات.

إن الدول التي تدعم المجموعات المسلحة المعارضة للحكومة سواءً من خلال التمويل أو التدريب أو غيرها تقع عليها مسؤولية معينة لضمان أن تلك المجموعات تلتزم بالمعايير الدولية العادلة للمحاكمة. يشمل هذا الضغط على المجموعات لضمان أن المحاكم التي قاموا بإنشائها قد تأسست بشكل نظامي ضمن المعنى المذكور في المادة ٣ من معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩.

تواجه النساء تهديدات وتحديات للوصول إلى النظام العدلي؛ حيث أن القوانين السورية تمنح حقوقاً للرجال أكثر من النساء وخاصة في الشؤون المتعلقة بالزواج والطلاق والوصاية والولاية والإرث. لقد كان لهذا أثر مستمر على الحالة الممنوحة للنساء خلال النزاع بما يشمل المناطق التي وقعت خارج سيطرة الحكومة بعد عام ٢٠١١.

في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة يعتبر الوضع معقداً بشكل كبير من خلال التقييدات على حرية التنقل والتجبر والصعوبات الاقتصادية والقصف من قبل الحكومة والأطراف الدوليين وتصرفات المجموعات المسلحة. تعتبر حرية التنقل أمراً هاماً للنساء ليتمكن من الوصول إلى النظام القانوني في تلك المناطق. إن الحاجة لوثائق الولادة والوفاة والزواج والطلاق في السجل المدني تبقى أولوية أولى كدليل على الحالة وهي لازمة للعديد من الحاجات اليومية مثل السفر. إن القدرة للحصول على الوثائق قد تمت إعاقتها بشكل كبير خلال النزاع المسلح وكان لهذا أثر سلبي على حياة النساء.

لعمد، خضعت الأقلية الكردية لمقمع كبير من قبل الحكومة، وبينما يعتبر الأكراد متمركزون بشكل أساسي في شمال سوريا إلا أن الأكراد يعيشون في جميع أجزائها حيث لا يوجد جزء محدد من سوريا يقطنه الأكراد بالكامل. ومع ذلك ففي الحالات التي تلت ثورة عام ٢٠١١ أصبحت أجزاء شاسعة من شمالي سوريا تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي. إن السياق السياسي المحدد لتلك المناطق كان يعني أن قطاع العدل قد تطور بشكل مختلف عن المناطق الأخرى خارج سيطرة الحكومة.

إنه من الصعب جداً الحصول على صورة واضحة لنظام العدل الحالي في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي في شمالي سوريا. في جزء من الأمر؛ ينشأ نقص الوضوح ذلك من الطبيعة المتغيرة لوضع الحكم واستمرار النزاع المسلح. من المهم أيضاً في هذا الأمر حقيقة أن المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي تعتبر منفصلة جغرافياً. وفقاً لذلك فبدلاً من تصميم نظام العدل وتشكيله من قبل إدارة مركزية واحدة؛ فقد تم تشكيل الأنظمة والبنى المختلفة محلياً دون التنسيق أو إعلام المناطق الأخرى أو السلطة المركزية بالتطورات.

ومع ذلك فقد تبعت تلك المناطق أيضاً نمطاً مشابهاً لمناطق أخرى غير خاضعة للسيطرة الحكومية وإن كان لها تفردها الخاص. الميزة الملاحظة في المناطق الأخرى خارج سيطرة الحكومة هي أنه ما زال هناك محاكم حكومية تعمل في بعض المواقع التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي إلى جانب مؤسسات العدل المنشأة من قبلها. ومع ذلك فيبدو أنه بينما لا تقوم برفض القانون السوري إلا أن مؤسسات العدل الجديدة في تلك المناطق تتجاهله ببساطة لصالح الأعراف التي تتبناها السلطات الجديدة أو الأعراف المحلية ولا تملك المحاكم الحكومية أي صلاحية لتنفيذ القرارات.

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم يسعى إلى تحديد رؤية للعدالة في تلك المناطق مبنية على الترابط الاجتماعي. بالرغم من أن النظام يعاني اليوم من العديد من العيوب الخطيرة ولا توجد وحدة حتى بين الأكراد حول كيف يجب أن يتم حكم تلك المناطق في المستقبل؛ إلا أن أكراد سوريا من جميع التيارات السياسية يرفضون بشكل كبير الرؤى العدلية التي تقدمها المجموعات المتطرفة في مناطق أخرى من البلاد. يمكن أن تعتبر تلك الأصوات محورية في إقرار سياق سوريا ما بعد النزاع.

بحلول عام ٢٠١١ كان هناك أعداد كبيرة من الأكراد المدربين قانونياً ممن يعيشون في الأجزاء الشمالية من سوريا؛ حيث فرّ العديد منهم مخلفين وراءهم مناطق تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي مع نقص في الخبراء؛ ولكن بدء المحامون الأكراد بالعودة لحدّ معين إلى المساعدة في إعادة البناء. بالرغم من أن الانقسامات السياسية ضمن المجتمع الكردي تعتبر عميقة أيضاً؛ إلا أن سدّ الانقسام ما بين المجموعات العرقية والسياسية المختلفة في تلك المناطق سيكون هاماً عند إعادة بنائها في المستقبل. إن الخبرات السابقة في الإعدادات المتأثرة بالنزاع تثبت أن هناك تحديات متنوعة تحتاج إلى معالجتها في أقرب وقت من انتهاء النزاع. إن المساعدة الإنسانية التي تنفذ الحياة وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة تعتبران مسألتان واضحتان ذات أهمية عامة ولكن هناك عدد من التحديات تطرح مباشرة في المكان الذي تلعب فيه العدالة دوراً أساسياً. يمكن أن يتم تقديم خطط مسبقة حتى أثناء النزاع لمعالجة بعض قضايا العدالة المتعلقة بالنزاع من أجل أن تكون الاستجابات في الوقت والفعالية المحددة.

ستعمل قضايا العدالة على زعزعة استقرار عمليات السلام في حال لم تتم معالجتها وبشكل خاص عندما يكون هناك أعداد كبيرة من الضحايا على جميع الجوانب؛ كما هو الحال في النزاع السوري. في الوقت ذاته فإن معالجة المخالفات المتعلقة بالنزاع يهدد غالباً الأهداف والمصالح الخاصة بمن يفاوضون على السلام. إن مقياس تلك التحديات وصعوبة معالجتها يميل إلى الإزداد مع مدة ومدى النزاع وطبيعة الاعتداءات الممنهجة والاستراتيجية.

إن النقطتان متصلتان وتنبعان من المسألتين الهامتين الملتحيتين في سوريا وهما مئات آلاف الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع والملايين من المهجرين. في الجزء الأخير من هذا التقرير تم تحديد بعض القضايا العدلية المتعلقة بالنزاع بما يشمل المساءلة والأشخاص المفقودين وتعويض الملكيات وتم تقديم توصيات لكيفية تمكن المسؤولين القانونيين في سوريا والمجتمع الدولي من أن يقوموا بالإعداد لتتابعها بشكل أفضل.

يمكن أن يكون المحامون محركاً للإصلاح داخل سوريا؛ حيث أن المنظمات القانونية في سوريا تحمل تاريخاً من مقاومة تجاوز الحكومة والذي يعتبر مصدراً للفخر بين العديد من المحامين. من ناحية أخرى؛ يدرك المحامون والقضاة أن هناك العديد من المسائل التي ستحتاج للمعالجة في الإعداد لمرحلة ما بعد النزاع. من خلال خبرتهم المهنية فهم يدركون أيضاً التغييرات الضرورية والإصلاحات اللازمة في النظام والتي يجب أن تكون في مركز أي جهود مستقبلية للإصلاح.

كما تظهر الأحداث في ليبيا؛ فإن الفراغ ما بعد الحكومة تتيح المجال للقوات المعادية للديمقراطية النجاح. والعكس فإن التاريخ ما بعد عام ٢٠١١ في تونس يصرّح بالتأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يقوم بها أعضاء نقابة المحامين للقيام بانتقال سلمي وآمن ومستقر مع أخذ الإصلاح بعين الاعتبار. مع العلم بأعداد وتأثير المحامين السوريين إلا أن الوضع يجب أن يكون مراقباً مع الموارد المخصصة لتحديد وتزويد دعم سريع للمصلحين الديمقراطيين بين نقابات المحامين في المستقبل.

الجزء الأول

١. المقدمة

تم تأسيس الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في عام ٢٠٠٢ كألية لتنسيق أعمال الممثلين الإقليميين والدوليين في إعادة بناء أنظمة العدل ودعم سيادة القانون في البلدان التي عانت من النزاع.

يتكون الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من ٥٢ منظمة عضو من حول العالم تمثل أكثر من ثلاثة ملايين قاضي ونائب عام ومحامٍ وأكاديمي. خلال ١٥ سنة الأولى قام الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بتنفيذ مهام تقييم والبدء ببرامج إصلاح قانوني في ١٦ بلد. في توفير تقارير التقييم للجمهور يسعى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى مساعدة ممثلي سيادة القانون على تحديد الثغرات والفرص للإصلاح والمساهمة في التنسيق بشكل أفضل والدعم الدولي الفعال لإعادة بناء سيادة القانون ما بعد النزاع.

لقد كان الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية يعمل على دعم سيادة القانون في سوريا منذ عام ٢٠١٣. إن الغاية من عمل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية قد كانت مساعدة المحامين والقضاة السوريين في جهودهم من أجل منع انهيار نظام العدل السوري في أجزاء سوريا التي لم تعد الحكومة تسيطر عليها. لقد ساعد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بشكل خاص في إعادة فتح مراكز توثيق مدنية في تلك المناطق لضمان أن وثائق الحالة المدنية ما تزال متوفرة للعمامة خلال النزاع. يتم تشغيل مراكز الوثائق من قبل المنظمات السورية المحلية ومراقبتها من قبل القضاة السوريين لضمان أن جميع المراكز في تلك المناطق تطبق المعايير ذاتها وإطار العمل التنظيمي كما هو الحال في السجلات الحكومية. إن المقصد هو تسهيل العملية المستقبلية لتفعيل جميع الوثائق والدمج مع السجل الرسمي بمجرد انتهاء النزاع. حتى تاريخه؛ يصل دعم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى ١٥ مركز داخل سوريا والتي أصدرت أكثر من ١٠٠٠٠٠ وثيقة مع تسجيل الولادات والوفيات والزواج والطلاق.

لقد ركز هذا العمل على كيفية استمرار القضاة والمحامين السوريين في جميع مناطق الدولة في العمل من أجل دعم سيادة القانون في مجتمعاتهم. إن انهيار سيطرة الدولة على بعض مناطقها نتج عنه اختلافات في تنفيذ العدالة في الدولة. وهذا الأمر مهم للغاية من أجل الجهود المستقبلية المبدولة لإعادة بناء قطاع العدالة في سوريا. ومع ذلك فإن الكثير من المعلومات عن سوريا حتى تاريخه تؤكد عدم وضوح الفروقات بين الأنظمة المختلفة القائمة. لقد اكتشف الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن العديد من الممثلين في القطاع كانوا ينوون مشاركة المعلومات إذا تم طلب ذلك منهم.

في اجتماعه العام السنوي في عام ٢٠١٦ قرر الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية عمل تقييم لإدارة

الجزء الأول



جماعية من سبعة محامين أو قضاة سوريين تبعها مقابلات فردية بشأن القضايا الخاصة التي تم طرحها. في بعض الحالات لم يكن الأشخاص الأساسيون قادرين على عبور الحدود للالتقاء بالفريق شخصياً. في تلك الحالات قام الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بمقابلة الأشخاص داخل سوريا من خلال الاتصال بالصوت والصورة (الفيديو) أو باستخدام الاستبيانات أو الوسائط. لقد تم استكمال المقابلات ببحث مكثبي واسع واعتمد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أيضاً على خبرة برنامج التطوير القانوني السوري وهي منظمة غير حكومية يقع مقرها الرئيسي في المملكة المتحدة؛ فيما يتعلق بالمقابلات مع خمسة قضاة في محاكم منطقة إدلب بالإضافة إلى البحث المكتبي الإضافي. تم عقد اجتماعات منفصلة لمناقشة الأثر المخصص للنوع الاجتماعي في العديد من المناسبات.

بالعموم التقى الفريق بأكثر من ١٠٠ خبير قانوني سوري وممثلي المجتمع المدني و ٢٠ خبير دولي. من بين من تمت مقابلتهم كان حوالي ٥٥ محامٍ سوري بما يشمل محامون تم إجبارهم على الفرار إلى البلدان المجاورة ومحامون ينفذون القانون حالياً إما في المحاكم السورية أو أمام المحاكم المنشأة من قبل المجموعات المسلحة والمعارضة أو من يجلسون كقضاة في تلك المحاكم. قام الفريق أيضاً بمقابلة القضاة السوريين الذين تم إجبارهم على الفرار إلى بلدان مجاورة بالإضافة إلى ستة قضاة من المحاكم الشرعية المختلفة. لقد جاءت تلك المقابلات من جميع أنحاء سوريا ممثلة لجميع الأقليات الدينية والعرقية الأساسية بالإضافة إلى الأطياف السياسية المختلفة في المناطق المختلفة. بالإضافة إلى ذلك أجابت ثلاثة مؤسسات محامين محلية في المناطق التي تسيطر عليها أطراف غير حكومية على استبيان من الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية يتعلق بالإسكان والملكية والأراضي في مناطقهم. لم يتم استخدام أسماء في هذا التقييم لحماية هوية من تتم مقابلتهم حيث أن بعضهم ما زال يعيش أو يتنقل بشكل متكرر داخل سوريا. إن هوياتهم معروفة للمؤلفين وللإتحاد الدولي للمساعدة القانونية. يعتبر التقرير تقييماً تقنياً لنظام العدل وقد بيّنت المقابلات آراء المحامين والقضاة الخبراء في هذا النظام بدلاً من الممثلين السياسيين للحكومة السورية أو الأطراف الأخرى في النزاع.

إن النزاع المسلح في سوريا وضع الفريق أمام تحديات مميزة عند مقارنتها مع مهام تقييم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية السابقة. الأمر الأهم هو أن القدرة على معرفة صورة واضحة لكفاءة وحالة المؤسسات المتنوعة قد تمت عرقلتها بسبب أن الفريق لا يمكنه زيارتهم شخصياً. من الأسهل بشكل بارز الوصول إلى الأشخاص الذين هم خارج سوريا أكثر ممن هم في الداخل مما يمثل خطر الاعتماد الكبير على الموارد المستعملة أو المعلومات القديمة. في العديد من المجالات التي تمت مناقشتها في التقرير فإن الوضع على أرض الواقع قابل للتغيير المتكرر والذي يمكن أن يكون له تأثير على موثوقية المعلومات التي يتم تلقيها. إن الوصف الدقيق للأمر للوضع من قبل شاهد عيان يوماً ما لا يعكس بالضرورة التطورات بعد مغادرة المنطقة المذكورة على سبيل المثال. في مرحلة النزاع لدى العديد من الأطراف اهتمامات قوية لمناقشتها من خلال نظرتهم للوضع. يمكن أن يؤدي هذا إلى الاعتقاد أن الوضع أفضل أو أسوأ مما هو عليه في الواقع بالاعتماد على الانتماء السياسي للأشخاص الذين تمت مقابلتهم. بالإضافة إلى ذلك فإن أطراف النزاع في الغالب لا يثقون بأشخاص من الخارج وقد يحاولون استخدام المقابلات لإساءة توجيه الخصوم من خلال تضليل أو حجب المعلومات.

العدالة في كامل سوريا. كان هدف المهمة هو تحديد خصائص قطاعات العدالة في المناطق المختلفة وتحديد النشآت والمميزات بين تلك الأنظمة. بفعل ذلك؛ يهدف الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى إبلاغ الجهود المستقبلية بإعادة إعمار سوريا. بالإضافة إلى ذلك؛ يأمل أن يعمل هذا على المساعدة في منع تكرار الأخطاء التي تم ارتكابها في المواقف الأخرى ما بعد النزاع حيث تم حل مؤسسات قطاع العدل الفعالة وتم إنشاء مؤسسات جديدة أضعف بدلاً منها.

في تشرين الثاني ٢٠١٦ قام فريق من الخبراء من أربعة منظمات أعضاء في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بتنفيذ تقييم للاحتياجات المتعلقة بسيادة القانون ونظام العدالة في سوريا. لقد تفحص الفريق القطاع بوقوفه أمام ثورة عام ٢٠١١ واستخدموا ذلك كنقطة بداية لمقارنة الوضع اليوم في عدة أجزاء من البلاد. تم إيلاء اهتمام خاص بحالة النساء في قطاع العدل. تألف فريق التقييم من خبراء مميزين عن الحقوق القانونية وحقوق الإنسان بخلفيات ومجالات خبرة متنوعة:

- أغنيتا جوهانسون (السويد)، المدير التنفيذي في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وقائد فريق التقييم
- غونول فرونين (شمال قبرص، المملكة المتحدة) قاضي متقاعد، محكمة شمال قبرص العليا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومرشّح من قبل الجمعية العالمية للقضاة النساء
- فين لينغجيم (النرويج)، قاضي متقاعد، محكمة الاستئناف العليا في النرويج ومحكمة البوسنة والهرسك وعضو فرد في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية
- كيث راينور (المملكة المتحدة)، قاضي، محكمة وولويتش في المملكة المتحدة، المسؤول المساعد السابق للنائب العام، الغرف غير الاعتيادية في محاكم كمبوديا تم ترشيحه من قبل جمعية إنجلترا وويلز للقانون
- ويليام د. مير (الولايات المتحدة)، رئيس سابق في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، محامي وعضو فرد في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية
- ستيفان فون رومر (ألمانيا)، محامي متخصص في استرجاع الملكية، مرشح من قبل نقابة المحامين الألمانية
- إسماعيل بن خليفة (تونس)، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، محامي
- لين سفيرازا (الولايات المتحدة)، محامي ومستشار في العدالة والنوع الاجتماعي، مرشح من قبل نقابة المحامين الأمريكية
- ميكائيل ايكمان (السويد) المستشار القانوني في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ومعدّ تقارير

بسبب الأوضاع الأمنية لم يكن الفريق قادراً على دخول سوريا. تم إجراء المقابلات بدلاً من ذلك في البلدان المجاورة مع المحامين والقضاة والعديد من ممثلي المجتمع المدني الذين يعملون أو عملوا في قطاع العدالة في كل منطقة تمت تغطيتها في التقرير. تم إجراء المقابلات إما فردية أو ضمن جلسات

لقد حاول الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إدارة تلك المحددات بعدة طرق. أولاً سعى الفريق إلى استخدام العديد من المصادر قدر الإمكان في محاولة لمقابلة كل من الخبراء الذين يعملون في الأنظمة التي تم تحليلها وأولئك الذين يعملون في الخارج أو الذين رفضوا تلك الأنظمة ذاتها. لقد التقى الفريق أيضاً بالأكاديميين والصحفيين وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني بالإضافة إلى موظفي المنظمات الدولية لكسب منظور أكثر موضوعية للدليل المقدم. حيثما تختلف الآراء بين السوريين؛ يحاول التقرير معالجة ذلك من خلال ذكر مكان الحصول على المعلومات والتأكد من تقديم كلا المجموعتين من الآراء. بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي تم الحصول عليها خلال المقابلات قد تم تأكيدها بالتشريعات السورية والوثائق الرسمية بالإضافة إلى تقارير من المنظمات المستقلة.

يوجد في سوريا نزاع مسلح غير دولي؛ هذا يعني أن القانون الإنساني الدولي واجب التطبيق ويفرض واجبات إضافية على الأطراف المختلفة المشاركة في النزاع بما يشمل واجبات متعلقة بإدارة نظام العدل. يستعرض هذا التقرير إدارة العدالة من قبل الحكومة السورية بالإضافة إلى عدد من الأطراف من غير الدولة في سوريا. يطبق القانون الإنساني الدولي أيضاً بالتساوي على جميع أطراف النزاع بما يشمل الدول الأطراف والمجموعات المسلحة المنظمة من غير الدولة والتي تشارك بشكل مباشر في النزاع المسلح. وبالتالي فإن التحقق مما إذا كان الأطراف سيلبون تلك الواجبات لا يجب أن يفسر على أنه حياد عن النزاع أو تعبير عن أي رأي لنشوء هيئات مختلفة من جانب الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أو أي من الخبراء في فريق التقييم.

لقد حاول الفريق أن يبقى صادقاً بالنسبة للمفردات المستخدمة من قبل الممثلين في المناطق المختلفة؛ وبالتالي إذا دعت هيئة نفسها بـ «المحكمة» ومن يعملون فيها أشاروا إلى أنفسهم بـ «القضاة» فقد بقي الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية صادقاً بخصوص تلك المفردات بالرغم من حقيقة أنه لم يتم تعيينهم كقضاة وفقاً للدستور السوري. بالمقابل فإن مصطلح «كردستان السورية أو غرب كردستان» يستخدم في هذا التقرير عند ذكر كيفية وصف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لنظام الحكم القائم من قبل المجموعة في مناطق تقع تحت سيطرة المناطق الشمالية من سوريا. إن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لا ينوي بأي شكل من الأشكال استخدام تلك المفردات للإشادة بعمل المجموعات المطروحة أو المؤسسات أو السياسات التي تقوم بإنشائها، بل بدلاً من ذلك فإن قرار استخدام اللغة ذاتها المستخدمة من قبل السوريين الذين تمت مقابلتهم قد تم بشكل دقيق لتحديد دور الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في أن يكون مراقباً نزيهاً ومكرساً للسماح بسماع جميع الأطراف.

يقدم التقرير عدداً من التوصيات للتنفيذ. تم تأسيس تلك التوصيات على التزام الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بسيادة القانون حتى في الظروف الصعبة والإيمان المؤكد بأن التدابير يجب أن تكون عملية وواقعية ومصممة لتحسين وضع العدالة لجميع السوريين.

في التخطيط للسلام؛ ستحتاج سوريا والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءاتها في إعادة بناء نظام العدالة بالاستناد إلى ما هو عليه الوضع الحالي داخل سوريا. وبالتالي يهدف هذا التقرير إلى المساعدة في الوصول إلى تلك العملية من خلال تقديم معلومات شاملة ومتوفرة للعمامة للوضع الحالي في قطاع العدالة.

أخيراً، يرغب الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وفريق التقييم التعبير عن تقديرهم العميق للأفراد المشاركين من جميع أجزاء سوريا والمجتمع الدولي والذين من دون جهودهم لن يكون من الممكن إصدار هذا التقرير.

لسوء الحظ وبسبب المخاطر المصاحبة للعمل المتعلق بالنزاع السوري، لم يكن من الممكن شمول أسماء أولئك الذين يستحقون التقدير، إننا نودّ أيضاً أن نشكر المتدرب في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية سيمون روز لمساهماته في الإعداد والبحث المكتبي قبل المهمة بالإضافة إلى مساعدته في إنتاج هذا التقرير. لقد تم إعداد التقرير بفضل التمويل المقدم إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

٢. الخلفية التاريخية والقانونية

٢,١ قبل الاستقلال

تقع سوريا في قلب الشرق الأوسط وتحدها تركيا والعراق والأردن ولبنان ومرتفعات الجولان المحتلة من قبل إسرائيل. تضم ١٤ محافظة إدارية. قبل عام ٢٠١١ كان عدد سكان سوريا يقارب ٢٢ مليون أكثر من نصفهم يعيش في المناطق الحضرية وكان السكان متنوعين بشكل كبير. بالرغم من تشكيل العرب لقراية ٩٠ بالمائة تقريباً من السكان إلا أنه يوجد الكثير من المجموعات الإثنية الأخرى.

لقد شكل المجتمع الكردي الأقلية العرقية الأكبر والتي تشكل قراية عشرة بالمائة من السكان. شملت مجموعات الأقلية الكبيرة الأخرى السوريين التركمان والأرمن والشركس. تسعون بالمائة من السكان كانوا من المسلمين وكان أغلبيتهم من السنة. أما الأقلية العلوية فقد كانت تحسب بحوالي ١٢ بالمائة من السكان بينما الأقلية الدرزية تشكل حوالي ثلاثة بالمائة ومجموعات الشيعة واحد بالمائة. لقد كان العشرة بالمائة من غير المسلمين يتكونون من عدة طوائف مسيحية مثل أرثوذكس سوريا أو الروم الأرثوذكس والمارون والكلدان والكاثوليك.^١

إن الموقع الجغرافي للمنطقة كأرض غنية وخصبة محاطة بالإمبراطوريات القوية كان يعني أنه عبر التاريخ نادراً ما قامت بحكم نفسها. ونتيجة لذلك فإن التقاليد القانونية هي مزيج متنوع المصادر مع تأثيرات تاريخية من التقاليد الرومانية والهلنستية المبنية على التقاليد العثمانية اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك فقد لعبت القوانين الدينية دوراً في ذلك،^٢ ففي أواسط القرن التاسع عشر قدمت الإمبراطورية العثمانية بنية محكمة مزدوجة مع محاكم عادية تعمل بالتوازي مع محاكم المجتمع الديني والمراسيم المدنية المكتوبة.

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية أصدرت سوريا إعلاناً بالاستقلال في صيف عام ١٩١٩ وعاشت فترة قصيرة من الاستقلال. ومع ذلك لم يتم الاعتراف بذلك من قبل المملكة المتحدة ولا فرنسا واللذان قررتا تقسيم الشرق الأوسط وفقاً لمصالحهم الخاصة في اتفاقية سايكس بيكو في عام ١٩١٦. وفقاً لذلك أصبحت سوريا تحت الانتداب الفرنسي في عام ١٩٢٠ إثر تقسيم العالم العربي

١ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sy.html>

تم الدخول إليها في ١٢ أيلول ٢٠١٦، سيث كابلان «الأقسام الإثنية والدينية السورية ٢٠١٦»
<http://www.fragilestates.org/2012/02/20/syrias-ethnic-and-religious-divides/>

تم الدخول إليه في ١٢ أيلول ٢٠١٦

٢ توماس كويلو، سوريا- بلد للدراسة (واشنطن، الولايات المتحدة، مكتبة الكونغرس - قسم البحوث الفدرالية ١٩٨٧ (مشار إليه فيما يلي كويلو ١٩٨٧)

Thomas Colello (ed.), 'Syria - a country study' (Washington D.C., USA: US Library of Congress - Federal Research Division, 1987), p. 11

٢,٢ الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية

لقد تشكل النظام القانوني الحديث في سوريا من قبل القوانين التي تم إقرارها في السنوات التالية للاستقلال. تم اعتماد قانون العقوبات والمدني والتجاري في عام ١٩٤٩ وتبعها قانون اصول المحاكمات الجزائية في عام ١٩٥٠ وقانون أصول المحاكمات المدنية في عام ١٩٥٣، كان العديد من المحامين البارزين في سوريا والمسؤولين عن إصدار مسودات تلك القوانين قد تعلموا في جامعات فرنسية وبالتالي اكتسب القانون السوري الإلهام من تقاليد القانون المدني بالإضافة إلى المصادر المصرية والإسلامية.^٦

تم استبدال القانون العثماني للحقوق الأسرية بالقانون السوري للأحوال الشخصية في عام ١٩٥٣،^٧ استمر القانون السوري للأحوال الشخصية في متابعة التقاليد العثمانية لنظام المحكمة المزوجة والسماح للأقليات بحكم شؤون الأحوال الشخصية في معظم المناطق. لقد تم تطوير تلك المبادئ في قانون السلطة القضائية (القانون رقم ٩٨ الصادر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١) والذي أوجد البنية للنظام القضائي في سوريا. ومع ذلك وبموجب قانون السلطة القضائية: لا تملك المحاكم الدينية الاختصاص القضائي غير المحدود لقضايا الأحوال الشخصية في النظام القانوني السوري.

يفتخر الخبراء القانونيون السوريون في الحقيقة بأن سوريا تملك أحد أقدم التقاليد الدستورية في العالم العربي والتي تعود إلى جهود من أجل اعتماد دستور خلال الفترة الأولى من الاستقلال في عام ١٩١٩ - ١٩٢٠،^٨ ومع ذلك فخلال الانتداب الفرنسي قام الفرنسيون بمنع أية عملية دستورية مستقلة. وبذلك لم يتم الموافقة على الدستور السوري إلا في عام ١٩٥٠ من قبل الجمعية العامة، والذي تلقى دعماً شعبياً بالرغم من وجود بعض المواد المتعارضة فيما يتعلق بالأقليات وحرية التعبير.^٩

في عام ١٩٤٨ انضمت سوريا إلى أشقائها العرب في الإعلان الحرب ضد دولة إسرائيل وبقيت حالة الحرب حتى يومنا هذا. لقد كانت فترة ما بعد الاستقلال مميزة أيضاً بعدم الاستقرار السياسي واسع

٥ القانون الجنائي، المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٩، القانون المدني، المرسوم التشريعي رقم ٨٤ الصادر بتاريخ ١٨ أيار ١٩٤٩، القانون التجاري المرسوم التشريعي رقم ١٤٩ لعام ١٩٤٩ (تم استبداله بالقانون التجاري رقم ٣٣ الصادر بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٠٧)، قانون الأصول الإجرائية الجنائي، المرسوم التشريعي رقم ١١٢ الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٠ وقانون الأصول الإجرائية المدنية، المرسوم التشريعي رقم ٨٤ الصادر بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٥٣ (تم استبداله بقانون الأصول الإجرائية رقم ١ الصادر بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦)

٦ شبكة حقوق الإنسان لأوروبا والبحر المتوسط «إصلاح التشريعات في بقطة الربيع العربي: إجراءات المنتدى: ١١ - ١٢ شباط ٢٠١٢» (EMHRAN: رباط، ٢٠١٢) ص. ٥٣ (المشار إليه فيما ب "تقرير EMHRAN ٢٠١٢")

٧ المرسوم التشريعي رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٣، كما هو معدل بموجب القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٥ والمرسوم التشريعي رقم ٧٦ لعام ٢٠١٠

٨ مقابلات غازي عنتاب، ٩ - ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. انظر أيضاً صحيفة القانون السوري، القانون الدستوري، ٢١ آذار ٢٠١٧

<http://www.syrianlawjournal.com/index.php/main-legislation/constitutional->

(تم الدخول في ٢١ آذار ٢٠١٧) وكوليلو ١٩٨٧، سابقاً رقم ٢

٩ المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية «القضاة السوريون يعقدون مؤتمر الوحدة في تركيا» ٢٠١٣ <http://scps.org/en/?p=309>

تم الدخول في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٧

عد نهاية الحرب العالمية الأولى.^٢

لم تصبح سوريا مستقلة بالكامل إلا بعدما أجبر الضغط فرنسا على التخلي عن وجودها في المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٦،^٤

٣ المرجع نفسه، ص. ١٨

٤ المرجع نفسه، ص. ٢٦

بالمرسوم التشريعي رقم ٤٧ الصادر بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٦٨ والذي أعطى محكمة أمن الدولة العليا الاختصاص القضائي في القضايا الأمنية والسياسية.^{١٦}

تحت حكم حزب البعث تم توسيع صلاحيات وحصانة القوات الأمنية والعسكرية. منذ صدور المرسوم التشريعي رقم ٦١ الصادر في ٢٧ شباط ١٩٥٠ تم تحصين رجال أجهزة الأمن العسكري والجوي من الملاحقة القضائية. عندما تم إنشاء مديرية الاستخبارات العامة بموجب المرسوم رقم ١٤ الصادر بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٩؛ أعطى موظفيه حصانة مماثلة من الملاحقة القضائية ما لم تكن مبنية على موافقة من مدير مديرية الاستخبارات العامة.^{١٧}

تم تشميل الحصانة بشكل إضافي بموجب المرسوم رقم ٦٩ الصادر في ٣٠ أيلول ٢٠٠٨ والذي منع الملاحقة القضائية لمسؤولي الأمن السياسي والشرطة والجمارك على جرائم يتم ارتكابها أثناء تأدية المهام الرسمية إلا في الحالات التي يتم فيها إصدار موافقة من قبل القيادة العامة لقوات الجيش والقوات المسلحة.^{١٨}

خلال هذه الفترة تم تقليص الحريات الفردية بشكل إضافي. في عام ١٩٦٤ عمل قانون حماية الثورة، مرسوم رقم ٦ الصادر في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤ على تجريم المعارضين لأهداف الثورة أو النظام الاشتراكي سواء شفوياً أو خطياً أو فعلياً. إن مزيج تلك الجرائم المحددة بشكل واسع والتحصين الفعال من الملاحقة القضائية لأولئك المتصلين بالحكومة أدى إلى انحسار في مراقبة ومساءلة المسؤولين عن التعذيب والإساءات الأخرى. إن الجهود لإضعاف القضاء نتج عنها أيضاً احتجاز عدد كبير من الأفراد لفترات طويلة.^{١٩}

الانتشار مع العديد من الانقلابات العسكرية. كان الوحدة مع مصر من عام ١٩٥٨ ولغاية ١٩٦١ متبوعاً بالمزيد من الانقلابات.

لقد أنشأ حزب البعث نفسه كمركز قوة البلاد تبعاً لانقلاب عام ١٩٦٣ بالرغم من استمرار القتال بين الفصائل المتعددة.^{١٠}

في فترة ما بعد انقلاب عام ١٩٦٣ قامت الحكومة الجديدة بإنفاذ مجموعة من القوانين والتي استمرت فعاليتها في نظام العدل السوري مما سمح للسلطة التنفيذية بالتحكم بالقضاء. كان حجر الزاوية في هذه العملية هو قانون حالة الطوارئ (المرسوم التشريعي رقم ٥١ الصادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٢) والذي أوجدت به الحكومة حالة واسعة من الطوارئ استمرت لغاية الثورة الشهيرة التي انطلقت في عام ٢٠١١ مما دعا الحكومة إلى تقديم إطار عمل تشريعي جديد لمعالجة الوضع.^{١١} لقد حوّل القانون تبني تدابير استثنائية خلال حالة الطوارئ بما يشمل تقييد حرية المؤسسات وحقوق الإقامة وحرية التنقل واعتقال الأشخاص المشتبه بهتهم لأمن البلاد وتخويل الحكومة بالطلب من أي شخص تأدية أية مهمة.^{١٢}

في الوقت ذاته تم تغيير دور وتركيبية مجلس القضاء الأعلى^{١٣} والذي تم تصميمه أصولياً كهيئة مستقلة تتكون من القضاة المسؤولين بمهمة الإشراف على النظام القضائي وتم تغيير مجلس القضاء الأعلى ليشمل أغلب أعضاء وزارة العدل. لقد أعطت تلك التغييرات الوزارة السيطرة على الترفيعات والنقل والتأديب والعزل والتقاعد لقضاة الحكم والنيابة العامة وموظفي المحكمة التقنيين.^{١٤} تم إنشاء عدة أنواع من المحاكم العسكرية والأمنية في الستينات وتم إعطاؤها الاختصاص القضائي للتعامل مع الجرائم المتعلقة بقانون الطوارئ.^{١٥} في شباط ١٩٦٦ أمر الأمين القطري لحزب البعث بإنشاء محكمة أمن الدولة العليا والذي كان متبوعاً

١٠ كويلو ١٩٨٧، سابقاً رقم ٢، ص. ٢٩

١١ تم شمول هذه القوانين في قانون الطوارئ، المرسوم رقم ١٥ الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٦٢، قانون حماية الثورة، المرسوم رقم ٦ الصادر بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤، قانون إنشاء دائرة أمن الدولة، المرسوم رقم ١٤ الصادر بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٦٩، قانون المنظمات الداخلية لدائرة أمن الدولة، المرسوم رقم ٥٤٩ الصادر بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٦٩، قانوني إعداد المحاكم الميدانية رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ١٩٦٧، قانون إعداد محكمة أمن الدولة، المرسوم رقم ٣٩ الصادر بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٦٨. تم إلغاء حالة الطوارئ بموجب المرسوم رقم ١٦١ الصادر بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠١١. ومع ذلك تم إحياء جوانب أساسية من القانون تم تقديمها في الستينات بعد تبني قانون مكافحة الإرهاب الجديد رقم ١٩ الصادر بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٢. انظر أيضاً القسم ٤،١ أدناه

١٢ مركز التوثيق والمخالفات في سوريا «محكمة مكافحة الإرهاب: أداة لمخالفات جرائم الحرب» تقرير خاص حول قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٩ ومحكمة مكافحة الإرهاب في سوريا نيسان ٢٠١٥
<<http://www.vdc-sy.info/pdf/reports/1430186775-English.pdf>>

تم الدخول إليه في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٧ (المشار إليه فيما يلي بـ VDC ٢٠١٥) جاك الحكيم وتيمور هاردينغ، سوريا ٢٠١٠، المجلد ١٦، الإصدار ١، الكتاب السنوي للقانون الشرق أوسطي والإسلامي، ص. ١٧٩ - ١٩٥ (المشار إليه فيما يلي بـ "الحكيم وهاردينغ ٢٠١٠")

(Jacques el-Hakim and Taymour Harding, 'Syria' 2010, Volume 16, Issue 1, Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law)

١٣ للمزيد حول SJC انظر القسم ٣،١ أدناه

١٤ تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٥٧

١٥ الحكيم وهاردينغ ٢٠١٠ سابقاً رقم ١٢

١٦ للمزيد حول SSSC انظر القسم ٣،٢ أدناه

١٧ المرسوم رقم ١٤ الصادر بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٦٩، المادة ١٦. مديرية المخابرات العامة والتي كانت تعرف بسلطة أمن الدولة

١٨ المرسوم رقم ٦٩ الصادر بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٠٨، امينستي انترناشونال «ملخص لهيئة مكافحة التعذيب» ٢٠١٠، متوفر عبر الانترنت

<<http://www.refworld.org/pdfid/4c7fbee62.pdf>>

تم الدخول إليه في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٧، VDC ٢٠١٥، سابقاً رقم ١٢، ص. ٢

١٩ المرسوم رقم ٥٤٠٩ الصادر بتاريخ ١٥ أيار ١٩٦٩، المادة ٤، تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٥٤. انظر أيضاً مركز الأمل للنساء "تقديم المنظمات غير الحكومية المشترك بشأن الحقوق المدنية والسياسية: المراجعة الدورية العالمية للجمهورية العربية السورية، الجلسة السادسة والعشرين لمجموعة العمل - تشرين الثاني ٢٠١٦، ص. ٦ - ٨
<<http://www.efi-ife.org/sites/default/files/IFE-EFI%20-%20UPR%20Report%20Politic%20and%20Civic%20Coalition%20Syria%20Nov2016.pdf>>

تم الدخول في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٧

٢,٣ حكم الأسد

خلال الستينات ازدادت قوة حافظ الأسد في كل من الجيش وحزب البعث وذلك بفضل المشاركة الناجحة في الانقلابات العسكرية. بعد هزيمة سوريا في حرب عام ١٩٦٧ مع إسرائيل وفشل التدخل العسكري لدعم المجموعات السورية التي تقاوت في الحرب الأهلية الأردنية؛ فرض الأسد سيطرته بانقلاب عسكري غير دموي في تشرين الثاني ١٩٧٠ حيث بدأ على الفور إعادة إنشاء مؤسسات الدولة السورية مع تركيز القوة في الرئاسة وإصلاح قيادة حزب البعث وإنشاء برلمان وطني يعرف بمجلس الشعب^{٢٠}.

انثى عن العديد من تلك المبادئ دستور سوري جديد تم إنفاذه في عام ١٩٧٣،^{٢١} متأثراً بجزء منه بالنموذج المصري؛ أحال ذلك الدستور للرئيس صلاحيات واسعة بما يشمل الحق بالاعتراض على القوانين وحل مجلس الشعب والحصول على الصلاحيات التشريعية عند عدم انعقاد مجلس الشعب والتصرف وفقاً لموافقه الخاصة إذا لزم حماية مصالح الأمة أو الأمن الوطني. لقد منح دستور عام ١٩٧٣ حزب البعث دوراً ريادياً في الدولة السورية تحافظ عليه اليوم.

بالرغم من أن دستور عام ١٩٧٣ شمل ضمانات للاستقلال والنزاهة القضائية لنظام العدل إلا أن تلك الأحكام لم تعكس واقع القضاة والمحامين أو الأشخاص الذين يتعاملون مع المحاكم.^{٢٢}

عملياً؛ استمرت السلطة التنفيذية سيطرتها على نظام المحاكم، والتي تم إيجادها قبل بضع سنوات، في متابعة عملها وتم تعيين الرئيس كضامن لاستقلال النظام القضائي وتمت مشاركة الصلاحيات بصورة اسمية مع المجلس القضائي الأعلى ولكن يتأسس الرئيس اليوم المجلس وحصلت السلطة التنفيذية على أغلبية الأصوات فيه.^{٢٣}

خلال أواخر السبعينات بدأت معارضة سيطرة البعثيين في سوريا بالتطور وبدأ عناصر من الإخوان المسلمين معارضة إسلامية مسلحة بينما تبعت نقابة المحامين السوريين ونقابات المحامين المحلية والعديد من الهيئات المهنية المماثلة أشكالاً أكثر سلمية من المعارضة والإضراب.^{٢٤} شمل ردّ الرئيس الأسد على ذلك إنشاء محكمة الأمن الاقتصادي في عام ١٩٧٧ لتضاف إلى المحاكم الاستثنائية المتعددة القائمة. لقد كان يفترض أن تركز محكمة الأمن الجديدة على الجرائم المالية والاقتصادية ولكن كان

٢٠ كويلو ١٩٨٧، سابقاً رقم ٢، ص. ٣٧

٢١ ألان جورج «لا خبز ولا حرية» (لندن: زيد للكتب ٢٠٠٣) ص. ٩ (المشار إليه فيما يلي بـ «جورج ٢٠٠٣»)
Alan George, 'Neither Bread Nor Freedom' (London: Zed Books, 2003) p. 9

تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٦٠، وخليل ميشانتاف «تحديث: القانون الدستوري ونظام المحاكم في الجمهورية العربية السورية» ٢٠١٢، غلوبالليكس، برنامج مدرسة هاوسر للقانون، كلية نيويورك للقانون
<http://www.nyulawglobal.org/globallex/Syria1.html>

تم الدخول في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٧

٢٢ انظر الفصل ٣ ادناه

٢٣ الدستور الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩٧٣، المواد ١٣١ - ١٤٨

٢٤ كويلو ١٩٨٧، سابقاً رقم ٢، ص. ٤٤، جورج ٢٠٠٣ سابقاً رقم ٢١، ص. ١٠٣، تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٦٠

لها اختصاص قضائي عام في قضايا الجرائم ضد النظام الاشتراكي^{٢٥} والتي تم إلغاؤها في عام ٢٠٠٤.

بدأت ثورة معارضة سيطرة البعثيين في شباط ١٩٨٢ عندما قاد الإخوان المسلمون عصياناً في مدينة حماه. قامت آلاف الكتائب السورية بحصار المدينة. أدى القصف بالدبابات والقصف الجوي إلى تحويل عدة أجزاء من المدينة إلى أنقاض وفقد عشرات آلاف المدنيين حياتهم. لقد شهد هذا نهاية التمرد والنهاية الفعالة للمعارضة للبيئة البعثية.^{٢٦} في المقابلات التي أجريت لهذا التقرير كان من الواضح أن تلك الحقبة المظلمة في تاريخ سوريا - قبل ٣٤ سنة - قد تركت بصمة دائمة على المجتمع السوري.

عندما توفي ابن حافظ الأسد الأكبر باسل في حادث سيارة في عام ١٩٩٤ حلّ ابنه الثاني بشار الأسد محله كخليفة لوالده. توفي حافظ الأسد إثر نوبة قلبية في حزيران ٢٠٠٠ بسن ٦٩. بعد وفاته على الفور عمل مجلس الشعب على تخفيض الحد الأدنى لسنّ الرئيس من ٤٠ إلى ٣٤ للسماح لبشار الأسد بالترشح للمنصب.

ترتب على ذلك فترة من الانفتاح السياسي الواضح - يسمى بربيع دمشق - مع تشكيل العديد من منظمات المجتمع المدني والدعوات المتنامية بالسماح للديمقراطية بالتجذر. ومع ذلك لم تدم البيئة الجديدة حيث ضيقت الحكومة الخناق على تلك الدعوات المطالبة بالإصلاح في آب ٢٠٠١ وقامت بحبس العديد من الناشطين البارزين.^{٢٧}

في حادثة أخرى تم فصل حوالي ٨١ قاضٍ من القضاء في عام ٢٠٠٥، بحجة الفساد، ولكن لم يسمح للقضاة المفصولين التظلم على قرار فصلهم أمام القضاء.^{٢٨}

٢٥ تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٥٥، «تقارير الدولة بشأن ممارسات حقوق الإنسان - سوريا ٢٠٠٤» (٢٨ شباط ٢٠٠٥)

<http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2004/41732.htm>

تم الدخول في ١٩ شباط ٢٠١٧

٢٦ كويلو ١٩٨٧، سابقاً رقم ٢، ص. ٤٥، جورج ٢٠٠٣ سابقاً ص. ١٦، تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٥٥، روبرت ريسك «الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، مقالة جديدة، ١٦ أيلول ٢٠١٠»
<http://www.independent.co.uk/voices/commentators/fisk/robert-fisk-freedom-democracy-and-human-rights-in-syria-2080463.html>

تم الدخول في ١٢ أيلول ٢٠١٦، امينستي انترناشونال، سوريا: ٣٠ سنة، الناجين من حماة يستذكرون الربيع» مقالة، ٢٨ شباط ٢٠١٢

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2012/02/syria-years-hama-survivors-recount-horror/>

تم الدخول في ٢٣ أيلول ٢٠١٦

روبرت دانين «تذكر مجزرة حماة»، ٢ شباط ٢٠١٢، مجلس العلاقات الأجنبية

<http://blogs.cfr.org/danin/2012/02/02/guest-post-remembering-the-hama-massacre/>

تم الدخول في ٢٣ أيلول ٢٠١٦

٢٧ جورج ٢٠٠٣ سابقاً رقم ٢١، ص. ٧٧

٢٨ مقابلة مع المحامين ١ و ٤ والقضاة ٢ و ٣ و ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦. كانت هناك بعض المفارقات بين من تمت مقابلتهم حول عدد من تأثر من القضاة بعضهم قال حوالي ٨٠ وقال المحامي ٤ حوالي ٨١ وقال القاضي ٤ أنه مقتنع بأن العدد كان ٨٢. انظر أيضاً مقالة امينستي انترناشونال في وقت إدراج عدد القضاة المعننين ٨١، امينستي انترناشونال «المدافع عن حقوق الإنسان السوري تحت الهجوم» مقالة MDE٢٤/٠٩٢، ٢٠٠٥، ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٥

<http://www.mafhoum.com/press9/254S21.htm>

تم الدخول في ١٩ شباط ٢٠١٧ (المشار إليها فيما يلي بمقالة امينستي انترناشونال ٢٠٠٥)

٢,٤ ثورة عام ٢٠١١ والنزاع المسلح

في آذار ٢٠١١ اندلعت احتجاجات بسيطة بعد قيام السلطات الأمنية في درعا باعتقال مجموعة من المراهقين لرسم شعارات ثورية على جدار مدرستهم. بالإضافة إلى المظالم الاقتصادية والظلم الاجتماعي والحقن السياسي نمت التظاهرات وسرعان ما تطورت لتصبح احتجاجات عامة ضد الحكومة. تم تحفيز الاحتجاجات من خلال القضاء على ثقافة الخوف بعد الإطاحة بالأنظمة الأخرى في المنطقة خلال الربيع العربي. في ١٨ آذار ٢٠١١ استخدمت القوات الأمنية الذخيرة الحية ضد المتظاهرين^{٣٢} وكان الرد القامع من قبل السلطات قد أدى إلى تصاعد الاحتجاجات. في أواسط آذار كان السوريون يتظاهرون في جميع مدن البلاد الرئيسية بتنظيم من خلال هيئات التنسيق المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي.^{٣٣}

إن القمع العنيف من قبل الحكومة ضد المحتجين استمر وتصاعد خلال ربيع عام ٢٠١١. بحلول الصيف بدأت المعارضة بالتنظيم عسكرياً في حين شكل المنشقون عن الجيش ما يسمى بالجيش السوري الحر. فقدت الحكومة السيطرة بشكل متزايد على أجزاء شاسعة من البلاد وتضاعف العنف ونمت المجموعات المسلحة من حيث أعدادها.

أدت الحاجة إلى الأسلحة والتمويلات من أجل استدامة النزاع المسلح قيام قيادة مجموعات ضد الحكومة للسعي من أجل الحصول على دعم دولي. موجبين بالفروقات الجغرافية وغيرها عرض العديد من الممثلون في المجتمع الدولي تقديم الدعم لتلك المجموعات.^{٣٤} تم أيضاً تعليق العضوية في جامعة الدول العربية في تشرين الثاني ٢٠١١ ولم يكن المجتمع الدولي مع ذلك قادراً على الموافقة على استجابة منسقة وانتشار مجموعات معارضة^{٣٥} مسلحة تتراوح ما بين المجموعات السورية

خلال حالة الطوارئ الممتدة ما بين ١٩٦٣ و ٢٠١١ أصبح المجتمع السوري ذو صفة عسكرية، حيث وصف العديد ممن تمت مقابلتهم بأن المجتمع قد انقسم إلى موالين بادلوا ولاءهم مقابل الأمن والعمل ومعارضين واجهوا الحبس أو النفي أو التهجير. كان يتوجب على المحامين والقضاة أن يحصلوا على موافقة من قبل الأفرع الأمنية وأن يكونوا أعضاء في حزب البعث أو أن يؤكدوا دعمهم لأفكاره على الأقل.^{٣٦}

« في جميع الاجتماعات يجب حضور ممثل لحزب البعث. أما بالنسبة للنظام القضائي فإن القوات الأمنية تتحكم به خاصة فيما يتعلق بالمحكمة الجزائية لقد كانوا يقاضون الناس حتى على إحضار أفلامهم الخاصة وفوق كل ذلك كانوا يقاضون المدافعين عن حقوق الإنسان»^{٣٧}

إن مدى تدخل الأفرع الأمنية في نظام القضاء كان متجلباً بوضع قاضٍ يتمتع بسنوات عديدة من الخبرة يعمل لدى المحاكم في المناطق الريفية. لقد وصف القاضي كيف كان العمل ضمن نظام محكمة نظامية مع الخضوع للتدخل من المحاكم الاستثنائية والقوات الأمنية بما يلي:

«لم يكن هناك الكثير من التدخلات من قبل الأفرع الأمنية خلال خدمتي، ولم أكن تحت الضغط لأن النظام لم يقوم بتحويل أية جرائم سياسية إلى المحاكم التي كنت أعمل فيها. لقد كان يتم تحويل الجرائم السياسية إلى المحاكم العسكرية الميدانية والعسكرية. أولاً؛ كان هناك محاكم أمن الدولة ومن ثم محاكم الإرهاب. لم يعط القانون السوري سلطة للقضاة حيث كنت ملتزماً بالقوانين وبالدفاع عن الحريات فقد أقسمت على فعل ذلك. في البند ٤٢٥ من مبادئ قانون أصول المحاكمات الجزائية كان هناك قانون ينص على أنه إذا كان الشخص محتجزاً ولم تتم مقاضاته أمام المحكمة (من قبل الحكومة) فيجب أن يتم إطلاق سراحه ويجب أن يتم احتجاز الشخص الذي قام بحجزه. لقد كان هذا هو القانون ولكننا لم نتمكن من إنفاذه فلم نملك القوة حيث كانت في أيديهم»^{٣٨}

٣٢ ليزا سنجاب «اضطراب الشرق الأوسط: كسر الصمت في سوريا» BBC، مقالة صحفية، ١٩ آذار ٢٠١١ <<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-12794882>>

تم الدخول في ٢١ آذار ٢٠١٧

٣٣ سامر عبود «سوريا» (كامبردج، المملكة المتحدة: ٢٠١٦) (المشار إليه فيما يلي ب «عبود ٢٠١٦»)

٣٤ اودي ديكيل، نيريومز واوفير وينتر «خارطة سوريا الجديدة والممثلين الجدد، المذكرة رقم ١٥٦، تل أبيب: معهد الدراسات الأمنية الوطنية، آب ٢٠١٦، ص. ١٣ - ٢٤ <http://www.inss.org.il/uploadImages/system-Files/memo156_5.pdf>

تم الدخول في ١٢ شباط ٢٠١٧

٣٥ بسبب ضعف شبكات تنسيق الإجراءات العسكرية والظروف المتغيرة على أرض الواقع، من الصعب تقدير العدد الكلي للمجموعات المسلحة. انظر BBC، دليل إلى اضطرابات سوريا ٢٠١٣، متوفر على <<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-24403003>>

تم الدخول في ١٤/٩/٢٠١٦ ومركز مقاومة الإرهاب، المشهد العسكري في سوريا ٢٠١٣ <<https://www.ctc.usma.edu/posts/the-non-statemilitant-landscape-in-syria>>

تم الدخول في ١٤/٩/٢٠١٦

٢٩ المقابلات مع المحامين في غازي عنتاب ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٠ مقابلة مع المحامي ٤، تشرين الثاني ٢٠١٦

٣١ مقابلة مع القاضي ١، تشرين الثاني ٢٠١٦

المبينة على القوميين إلى المجموعات المبينة على الايديولوجية المتطرفة مثل جبهة النصرة.^{٣٦}

تم إضعاف القوات المسلحة السورية خلال هذا الوقت من قبل الانشقاقات من بين عدة أمور أخرى وأصبحت الحكومة في دمشق تعتمد على العديد من الشبيحة الموالين للحكومة مدعومين من قبل المقاتلين الدوليين من إيران والعراق وروسيا وحزب الله اللبناني.

تم تنظيم تلك الأمور غالباً تحت مظلة تسمى قوات الدفاع الوطني.

في وقت كتابة التقرير ما يزال الوضع في سوريا معقداً. في أيلول ٢٠١٥ تدخلت روسيا دعماً للحكومة والتي عملت على تنشيط القوات الموالية للحكومة بما يؤدي إلى انتصارات عسكرية بالإضافة إلى أعداد هائلة من البشريين من الصعوبات من بين المعارضين لنظام الأسد. في الوقت ذاته قامت الولايات المتحدة والدول الأخرى بتقديم الدعم لعدة أنواع من القوات التي تحارب المجموعات المتطرفة وخاصة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

منذ بدء النزاع كانت هناك عدة محاولات لمفاوضات السلام قد أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن جميع المفاوضات ومحاولات التوسط كانت تحبط من قبل عدة عوامل بما يشمل الانقسام في المعارضة السورية وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق بشأن الدور المستقبلي لبشار الأسد في سوريا ومتابعة العنف على الأرض وحقبة أن هناك العديد من الدول المشاركة في النزاع بشكل فعلي.^{٣٧}

لقد فرض النزاع عبئاً على السكان وخلق أزمة إنسانية هي الأسوأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد توقفت الأمم المتحدة عن محاولة حساب أعداد الوفيات بسبب الوضع المعقد على أرض الواقع ومع ذلك فقد قامت العديد من المنظمات السورية غير الحكومية بتقدير أعداد الوفيات لتكون ما

بين ٣١٠٠٠٠ و ٤٧٠٠٠٠ شخص في صيف ٢٠١٦ مع ما بين ١ مليون و ٢ مليون جريح.^{٣٨}

في عام ٢٠١٦ كان هناك ما يقدر بـ ١٣,٥ مليون شخص بحاجة للمساعدة الإنسانية داخل سوريا ونصفهم من الأطفال.^{٣٩} إن عدم الحصول على الرعاية الصحية وندرة الأدوية أدى إلى وضع صحي كارثي. لقد تضاءل الحرمان من التغذية بضعف جودة وتوافر الأغذية وانقطاع المساعدة من الخبز. لم يذهب أكثر من ٥٠ بالمائة من الأطفال إلى المدرسة في عام ٢٠١٥،^{٤٠}

أكثر من نصف سكان سوريا تم إجبارهم على مغادرة منازلهم مع ٦,٥ مليون شخص مهجر داخلياً و ٤,٩ مليون سوري مسجل كلاجئ خارج الحدود السورية. تم استضافة اللاجئين في البلدان المجاورة وهي تركيا (٢,٩ مليون)، لبنان (١ مليون)، الأردن (٦٥٦,٠٠٠)، العراق (٢٣٣,٠٠٠) بالإضافة إلى الدول الأوروبية (أكثر من ١ مليون)، ومصر (١١٨,٠٠٠) وأجزاء أخرى من شمالي أفريقيا (٣٠٠,٠٠٠).^{٤١}

٣٨ الشبكة السورية لحقوق الإنسان «قرعة الوفيات»

<<http://www.iamysyria.org/death-tolls.html>>

تم الدخول في ١٣ أيلول ٢٠١٦، المرصد السوري لحقوق الإنسان «حوالي ٤٣٠ ألف تم قتلهم منذ بداية الثورة السورية» <<http://www.syriaahr.com/en/?p=50612>>

تم الدخول في ١٤ أيلول ٢٠١٦ والسياسة الأجنبية، ٢٢ نيسان ٢٠١٦ <<http://foreignpolicy.com/2016/04/22/un-envoy-revises-syria-death-toll-to-400000/>>

تم الدخول في ١٩ شباط ٢٠١٧

٣٩ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الإغاثة الإنسانية «نبذة عامة عن الأزمة»

<<http://www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis>>

تم الدخول في ١٢ أيلول ٢٠١٦

٤٠ المرجع نفسه والبنك الدولي «سوريا: نبذة عامة»

<<http://www.worldbank.org/en/country/syria/overview>>

تم الدخول في ١٢/٠٩/٢٠١٦

٤١ المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين «استجابة اللاجئين السوريين – بوابة مشاركة

المعلومات بين الوكالات» شباط ٢٠١٧

<<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>>

تم الوصول في ١٢ أيلول ٢٠١٦

٣٦ تم تغيير اسم المجموعة عدة مرات. في صيف ٢٠١٦ تم إعلان أنها قطعت اتصالها مع القاعدة واتخذت جهة فتح الشام. انظر واشنطن بوست، انفصال جبهة النصرة السورية عن القاعدة وتغيير اسمها» ٢٨ تموز ٢٠١٦ <https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/syrias-jabhat-al-nusra-splits-from-al-qaeda-and-changes-its-name/2016/07/28/5b89ad22-54e6-11e6-b652-315ae5d4d4dd_story.html>

تم الدخول في ٢٨ أيلول ٢٠١٦. كان للمجموعة اتصال مسبق مع داعش ولكن العلاقات تدهورت خلال ٢٠١٣، وجميع الروابط قد اشتدت منذ أوائل ٢٠١٤. انظر رانيا أبو زيد «الباب التالي للجهاد» بوليتيكو، ٢٣ حزيران ٢٠١٤ <http://www.politico.com/magazine/story/2014/06/al-qaeda-iraq-syria-108214_full.html#.V-zlnzsf2Q>

تم الدخول في ٢٨ أيلول ٢٠١٦، وجينيفر كافاريل «جبهة النصرة في سوريا» معهد دراسات الحر ٢٠١٤ <<http://www.understandingwar.org/sites/default/files/JN%20Final.pdf>>

تم الدخول في ٢٨ أيلول ٢٠١٦. لتسهيل المرجعية، ستستخدم جبهة النصرة خلال التقرير

٣٧ نيويورك تايمز «المحادثات السورية معقدة بسبب مجموعات المعارضة المنافسة» ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤ <http://www.nytimes.com/2016/01/30/world/middleeast/syria-talks-geneva-opposition.html?_r=0>

تم الدخول في ٢٣ أيلول ٢٠١٦ وعبود ٢٠١٦، سابقاً رقم ٣٣ ص. ١٤٨

٣. نظام العدل في الجمهورية العربية السورية

”كرجال قانون، نشعر بأننا غرباء في منازلنا“

قاضي سوري سابق^{٤٢}

٣,١ المحاكم

لقد أدت التشريعات الصادرة في زمن حكم حزب البعث إلى تطوير نظامي عدل متوازيين في سوريا: أحدهما هو نظام المحاكم العادية والتي تعود إلى زمن الامبراطورية العثمانية والحكم الفرنسي والاستقلال السوري والتي تتعامل مع جميع دعاوى الأحوال الشخصية والمدنية الجزائية. والآخر هو شبكة من المحاكم الاستثنائية. ومع ذلك فلا توجد حدود واضحة بشأن الاختصاص القضائي للمحاكم الاستثنائية مما يعني أنه يمكن سماع دعوى ما في أي من النظامين.

خلال المقابلات لهذا التقرير سمع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية كيف يمكن أن يجد الشخص المتهم نفسه خاضعاً لعمليات مختلفة بناءً على من يتحكم بقضيته. تم اعتقال بعض الناس من قبل الأفرع الأمنية واحتجازهم دون أية عملية قانونية، بينما تم التعامل مع الآخرين من قبل محكمة مكافحة الإرهاب أو المحاكم العسكرية أو المحاكم العادية.

فصل السلطات واستقلال القضاء

”لقد كان هناك فساد ورشوة ولم يكن القضاء مستقلاً قط. لقد كان رئيس مجلس القضاء الأعلى هو رئيس الجمهورية ينوب عنه وزير العدل وكان كلاهما جزء من السلطة التنفيذية. ليتم تعيينك كقاضي يجب أن تكون من حزب البعث وأن تحصل على موافقة من الأفرع الأمنية“^{٤٣}

لقد حدد دستور عام ١٩٧٣ رئيس الجمهورية ليكون ضامن الاستقلال القضائي مع مساعدته من قبل مجلس القضاء الأعلى. بموجب هذا الدستور تم تمكين الرئيس ليتأخر شخصياً مجلس القضاء الأعلى بالرغم من السماح له بإبادة وزير العدل.^{٤٤}

لقد تولى كل من النائب العام ورئيس دائرة التفتيش القضائي ونائب وزير العدل ورئيس محكمة النقض ونائبه مناصب في مجلس القضاء الأعلى. وبالإضافة إلى تولي وزير العدل شخصياً لمنصب في مجلس القضاء الأعلى كان ثلاثة من الأعضاء السبعة يبلغونه بالمستجدات. بما أن قرارات المجلس

٤٢ مقابلة مع القاضي ٢، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٣ مقابلة مع المحامي ٣، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٤ الدستور الصادر في ٢٧ شباط ٢٠١٢، المادة ١٣٢، المرسوم التشريعي رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ١٤ شباط ١٩٦٦، المادة ٣، قانون السلطة القضائية، القانون رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١، المادة ٦٥

كانت بأغلبية التصويت فإن الممثلين الثلاثة مع الوزير كانوا هم المسيطرين على التصويت.^{٤٥}

السبيل الوحيد للتأثير على كيفية سير عمل المحاكم التي بقيت لأعضاء القضاء كان أنه يمكنهم تقديم مقترحات للمشاكل الإدارية من خلال هيئة عامة لمحكمة النقض والتي تملك الصلاحية لتقديم الطلبات والاقتراحات القضائية لوزارة العدل.^{٤٦} من خلال هذا وآليات مماثلة عملت السلطة التنفيذية على التحكم بالقضاء بما يشمل التعيين والتأديب ونقل القضاة عبر وزارة العدل. بموجب علاقة المسؤولين والتابعين تلك تظهر ان القضاة تابعين مدنيين للسلطة التنفيذية.^{٤٧}

لقد كانت هذه الحادثة جزءاً من تخويف القضاة والذي لم يكن محددًا بعقوبات إدارية فقط. وصف قاضي آخر كيف قامت عصابة مرتبطة بأحد الأفرع الأمنية بهديد القاضي في قضية ضدهم، حيث تم إجبار ذلك القاضي على الفرار من مكتبه في قصر العدل في حماه بعد أن تم اقتحامه من قبل أمنيين مسلحين سألوا عن القاضي وقتشوا مكتبه.^{٤٨}

لقد عملت إدارة التفتيش القضائي على مراقبة أداء القضاة وقدرتهم على العمل بكفاءة. لقد كانت إدارة التفتيش القضائي تملك صلاحيات واسعة لمراقبة عمل القضاة والنائب العام وجميع الدوائر القضائية.^{٤٩} لقد شملت تلك الصلاحيات مراقبة أماكن الاحتجاز وإعداد إحصائيات متعلقة بعمل الدوائر القضائية وقامت أيضاً بمراقبة سجلات القضاة ومدى الاستقلال القضائي ودوام القضاة وجهود الفصل في القضايا وإدارة المحاكم والالتزام بالنزاهة وما شابهها.

ينقص القضاة القوة والسلطة: الأمر الذي جعل حياتهم صعبة جداً في حال عدم الرغبة في التعاون. هذا ما قاله أحد الذين تمت مقابلتهم «لا أشعر بأنني كنت قاضياً».^{٥٠}

المحاكم المدنية والجزائية

تتكون إدارة التفتيش القضائي من رئيس واحد لغرفة محاكم الاستئناف وستة مستشارين معيّنين من قبل وزير العدل بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى. قام وزير العدل بنشر أنظمة التفتيش القضائي المقترحة من قبل إدارة التفتيش القضائي تبعاً لموافقة مجلس القضاء الأعلى.^{٥١} وكان القضاة العاملين في إدارة التفتيش القضائي يبلغون تقاريرهم إلى وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى. من بين المعلومات التي يتم استلامها خلال المقابلات؛ كان من الواضح أن من تتم مقابلتهم يعتبرون إدارة التفتيش القضائي كأداة للسلطة التنفيذية من أجل السيطرة على القضاة والنظام القضائي.

لقد كان القضاة الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير قلقون جداً بشأن مستوى الاستقلالية الناتج عن تدخل السلطة التنفيذية.^{٥٢} لقد قام قاضي بوصف كيف كان رئيس الجمهورية قادراً على طرد أي قاضي بمرسوم دون إعطاء أي سبب أو فرصة للاستئناف.^{٥٣}

إن المحاكم العادية في سوريا تنظر في الشؤون المدنية والجزائية وهي تنقسم إلى ثلاثة أثلث. يتكون الثلث الأول من محاكم الصلح والتي لها اختصاص قضائي على المطالبات بقيمة لا تتجاوز ٢٠٠٠٠٠ ليرة سورية أو في الحالات الجزائية تختص في الجرائم الجزائية الصغرى جريمة جزائية صغرى بحد أقصى للعقوبة أو غرامة تصل إلى الحبس لمدة سنة واحدة.

ذكرت العديد من المقابلات الحادثة التي تم فيها فصل ٨١ قاضي بسبب الفساد بناءً على اقتراحات

أما الثلث الثاني فهو محاكم البداية (المحاكم الابتدائية) والتي تحتوي على القسمين المدني والجزائي. يتم الاستماع إلى الدعاوى التي تتجاوز ٢٠٠٠٠٠ ليرة سورية أو الجرائم الأكثر شدة بشكل مباشر في محاكم البداية. بالنسبة للجنايات التي يشتهب في كونها ذات طبيعة مميزة؛ يقوم المحققون بتنفيذ التحقيقات بشأنها.^{٥٤} تشمل محاكم البداية أيضاً المحكمة الجمركية ومحكمة النزاعات العمالية. يتم تعيين تلك المحاكم المختصة بالاختصاص القضائي وفقاً لطبيعة الدعوى. أما محاكم الجنايات فهي تختص في الجرائم التي تزيد عقوبتها عن الحبس ثلاثة سنوات.^{٥٥}

بموجب القانون السوري فإن الأطفال ما بين ٨ و ١٨ سنة يمكن أن تتم محاكمتهم على الجرائم ويجب أن تتم تلك المحاكمات أمام محاكم البداية الخاصة بالأحداث حيث يجب تطبيق حماية إجرائية معينة.

ومع ذلك فإن المحامين والقضاة الذين يمتلكون خبرة في العمل على تلك القضايا قد يتنوا أنه لم يكن من غير الشائع أن يتم محاكمة الأطفال الصغار بسن الثمانية أمام محاكم البالغين حتى عندما

٤٥ تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٥٩ - ٦٠.

٤٦ قانون السلطة القضائية، قانون رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١، المادة ٦٦، ١ (د) ناثان براون «البنى القضائية العربية: دراسة مقدمة لبرنامج تطوير الأمم المتحدة في المنطقة العربية» جامعة جورج واشنطن، آب ٢٠٠١ <<http://web.dubaichamber.ae/LibPublic/Arab%20Judicial%20structures.pdf>>

تم الدخول في ٢٣ أيلول ٢٠١٦

٤٧ تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص. ٥٩ - ٦٠.

٤٨ قانون السلطة القضائية، قانون رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١، المادة ١٣

٤٩ المرجع نفسه المادة ١١

٥٠ انظر أيضاً معهد حقوق الإنسان لنقابة المحامين العالميين، «محامين حقوق الإنسان والمدافعين في سوريا: نقطة تحول لسيادة القانون، تموز ٢٠١١، ص. ٢٩

<<http://www.ibanet.org/>>

تم الدخول بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٦ (المشار إليه فيما يلي بـ «IBAHRN ٢٠١١»)

٥١ مقابلة مع القضاة في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٢ مقابلات مع المحامين والقضاة، سابقاً رقم ٢٨، ومقالة امنيسستي انترناشونال ٢٠٠٥ سابقاً رقم ٢٨

٥٣ مقابلة مع المحامي ٤، تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٤ مقابلة مع القاضي ١، تشرين الثاني ٢٠١٦. مشاعر مماثلة تم التعبير عنها في بعض المقابلات مع المحامين

٥٥ هذا الشكل من جمع الأدلة يعتبر تبني مأخوذ من النظام الفرنسي في المحاكمات الجنائية ويمكن أن يستمر عدة أشهر كدليل يتم جمعه من قبل القاضي المترأس

٥٦ صحيفة القانون السوري، نبذة عامة عن قانون محاكم سوريا، ٥ أيلول ٢٠١٦

<<http://www.syrianlawjournal.com/index.php/overview-syrian-court-system/>>

تم الدخول في ٢٠١٦/١٢/١٥ مشار إليه فيما يلي بـ «SR ٢٠١٦ نبذة عامة عن نظام المحكمة»

تكون محكمة الأحداث موجودة في المبني ذاته.^{٥٧}

إن الأحكام من محاكم الصلح والبدائية يمكن استئناف قراراتها أمام محاكم الاستئناف. توجد محاكم الاستئناف في جميع المحافظات السورية.

بالنسبة لمعظم القضايا، يمكن إجراء طعن نهائي أمام محكمة النقض في دمشق.^{٥٨} تتكون محكمة النقض من هيئات من ثلاثة قضاة وفقاً لأربعة مجالات عمل مختلفة وهي المدنية والجزائية والأحوال الشخصية والعسكرية حيث قال أحد القضاة الذين قابلهم الاتحاد الدولي أن محكمة النقض تقوم بنشر ملخصات عن القضايا بدلاً من النصوص الكاملة مما يجعل من الصعب على السوريين الترافع والنجاح في المرافعات. بينما تكون قرارات محكمة الاستئناف صعبة النقض إلا أنه يتم نقض الأحكام من قبل محكمة النقض في القضايا شكلاً بدلاً من الموضوع.

يتم تنفيذ جميع الأحكام من خلال دائرة التنفيذ والتي يوجد فيها قاضي واحد. الشكاوى المتعلقة بتنفيذ أحكام المحكمة يتم إحالتها إلى المحكمة المختصة من قبل الدائرة ذات الصلة.^{٥٩} يمكن الطعن بقرارات دائرة التنفيذ أمام محكمة الاستئناف.

يشمل النظام السوري أيضاً مستويين من المحاكم الإدارية، حيث تعمل المحاكم الإدارية لفض الخلافات في الوزارة ذات الصلة فيما يتعلق بالقضايا التي تشمل الوزارة.^{٦٠} على سبيل المثال فإن القضايا التي تشمل النزاعات الإدارية مع القوات العسكرية تندرج تحت وزارة الدفاع، في حين أن القضايا العمالية والتأمين الاجتماعي تندرج تحت وزارة الشؤون الاجتماعية. أما البنية الإدارية الأخرى فهي مجلس الدولة.^{٦١} بناءً على النظام الفرنسي؛ تم تعديل مجلس الدولة ليتبع النموذج المصري خلال فترة الاتحاد مع مصر. كان دوره أن ينظر في القضايا الإدارية التي تشمل الدولة وأن يعمل كهيئة استشارية في المنشآت العامة بعدة جوانب من القانون العام مثل العقود الإدارية والمناقصات والمراسيم الوزارية.

يعتبر مجلس الدولة مستقلاً بالكامل عن المحاكم الأخرى ذات الاختصاص القضائي العام.^{٦٢} يتكون المجلس من قسمين؛ القسم القضائي والقسم الاستشاري. يتكون القسم القضائي من قسمين وهما محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا. يتم النظر في القضايا من قبل محكمة القضاء الإداري في محكمة البداية ويتم سماع القضايا من قبل المحكمة الإدارية العليا في محكمة الدرجة الثانية والتي تعطي الحكم النهائي. يملك مجلس الدولة الصلاحية أيضاً

٥٧ مقابلات مع المحامين في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٩ ومقابلة مع المحامي ٥، ٢٠١٦.

٥٨

٥٩ مقابلة مع قاضي، تشرين الثاني ٢٠١٦، بينما قضاة آخرون قالوا أن محكمة النقض تنظر بصحة الإجراءات القانونية

٦٠ مقابلة مع قاضي، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٦١ القانون الإداري لمجلس الدولة، المرسوم التشريعي رقم ٥٥ الصادر بتاريخ ١ شباط ١٩٥٩

٦٢ اليساندرو باكي «نظام العدالة في سوريا: المنظمة الحالية والتحديات المستقبلية» ٢٠١٠، Alessandro Bacci, 'The System of Justice in Syria: Current Organization and Future Challenges', 2010, p. 4, <<http://www.daonline.info/public/foto/BACCI%20-%20The%20System%20of%20Justice%20in%20Syria.pdf>>

تم الدخول في ١٢ كانون الأول ٢٠١٦ المشار إليه فيما يلي ب «باكي ٢٠١٠»

للمشاركة في الإجراءات التحكيمية.^{٦٣}

تنظر محكمة القضاء الإداري إلى القضايا التي تتعلق بالمسائل التي تندرج ضمن الاختصاص القضائي للمحاكم المدنية أو الإدارية.

لقد كانت المحاكم السورية بطيئة بشكل واضح في إصدار القرارات وكانت القضايا تحتاج إلى سنوات للانتهاء. وصف المحامون قلة الكفاءة والاستقلالية عن السلطة التنفيذية بأنهما سببين للتأخير.^{٦٤} من المرجح أن تكون تلك العوامل قد ساهمت أيضاً في وجود سجل طويل من القضايا العالقة لدى المحاكم السورية.^{٦٥}

تعاملت المحاكم بشكل اعتيادي مع حوالي ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ قضية ابتدائية في السنة. شهد القضاء السابقون بأنه كانت يتم استهلاكهم بالعمل كل يوم. بين محامٍ من طرطوس أن القضاة قد تعاملوا مع حوالي ٣٠ قضية كل يوم. في قضية شملت اتهامات باغتصاب رجل لابنته والتي تم ذكر تفاصيلها أدناه شعر المحامي بعبء العمل الكبير والذي ساهم في أخطاء إجرائية خطيرة أدت إلى انتهاك حقوق الضحية والمتهم.^{٦٦}

امتدت المشاكل المماثلة إلى محاكم الاستئناف حيث تم إصدار حكم في خمس القضايا فقط خلال سنة. عزا محامٍ في دمشق ذلك إلى قلة الحوافز للقضاة الذين يعملون في نظام تحول فيه القضاء إلى أداة لإحضار المواطنين أمام المحاكمة.^{٦٧}

أصول المحاكمات الجزائية

الخطوة الأولى في العملية الجزائية التي تتبع أصول المحاكمات الجزائية السورية العادية هي تقديم شكوى لدى الشرطة والتي ستقوم بعدها بالاتصال بالمشكوم منه ومن ثم بدء تحقيق أولي. إذا قررت الشرطة أن القضية تضمن تحقيقاً إضافياً فيتم إحالتها إلى النيابة العامة والذي يكون خاضعاً لصلاحيات وزارة العدل.^{٦٨} يستعرض ممثل النيابة العامة وقائع القضية ويحدد ما إذا كان يجب المتابعة فيها لدى النيابة العامة وإذا تم احتجاز المتهم، تكون القضية خاضعة للتحقيق الكامل من قبل النيابة العامة والذي يفرض إجراءات مقدماً ويتم تحديد المحكمة المؤهلة لسماع القضية بناءً على شدة الجرم.

القضايا التي تشمل الجنايات الخطيرة تقدم إلى قاضي التحقيق. يسأل قاضي التحقيق المتهم ويقرر ما إذا كان يجب توقيفه أم لا والعمل مع النيابة العامة لجمع الأدلة. وفق العرف القانوني؛ إذا كان

٦٣ SLJ ٢٠١٦ نبذة عامة عن نظام المحكمة، سابقاً رقم ٥٦

٦٤ تم التأكيد في عدة مقابلات مع محامين في بيروت وغازي عنتاب

٦٥ باكي ٢٠١٠، سابقاً رقم ٦٢ ص. ٤

٦٦ انظر رقم ٧٣

٦٧ مقابلة مع المحامي ٦، ٢٠١٦

٦٨ الدستور الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٢، المادة ١٣٧، قانون السلطة القضائية رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١ المادة ٥٦

هناك دليل يظهر أن ٥٠ بالمائة من المرجح أن يكون المتهم قد ارتكب الجريمة يتم إرسال القضية للمحاكمة. ومع ذلك فقد لا يتم مراعاة ذلك المعيار.^{٦٩}

بمجرد إتمام قاضي التحقيق للتحقيقات يتم اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت وبشأن المحكمة المختصة للنظر فيها. إذا قرر قاضي التحقيق على أن القضية تتعلق بجريمة شديدة يجب إحالتها إلى محكمة الجنايات فيتم إحالتها إلى القاضي المعني. يكون قاضي الإحالة مسؤولاً عن إصدار قرار الاتهام وفي هذه المرحلة فقط يتم اعتبار المدعى عليه متهماً بالجريمة. يعرف قاضي الإحالة بين المحامين بأنه البوابة لمحكمة الجنايات. إذا وجد قاضي التحقيق أو قاضي الإحالة في أي وقت أن هناك أدلة غير كافية يجب عليه إصدار قرار يصحح بأن المدعى عليه غير مذنب. يمكن الطعن في قرارات قاضي التحقيق وقاضي الإحالة بشأن البراءة أو قرار الاتهام من قبل النائب العام أو الدفاع أو الضحية.^{٧٠}

إن المحاكمات تعتبر تحقيقية بطبيعتها مع سيطرة القاضي ولعب المحامين دوراً هامشياً أكثر من العديد من الأنظمة المتعلقة بالخصومة. يتم التعامل مع معظم إجراءات التقاضي بالملفات. يتم إحضار المتهم إلى قاعة المحكمة والتعريف به وقراءة التهم ومن ثم يتم سؤال المتهم عما إذا كان يعترف بها.

حيث قال أحد القضاة الذين قابلهم الاتحاد الدولي يملك المتهم الحق بأن يتم تمثيله في جميع مراحل المحاكمة إذا اختار ذلك،^{٧١} بينما من غير المسموح للمرأة أن تحضر وحدها في المحكمة الشرعية ولكن يمكن أن تمثل نفسها في القضايا الجنائية.^{٧٢} بالرغم من أن المتهم يملك الحق بالتمثيل القانوني من اختياره الخاص^{٧٣} وفي حال عدم توكيله لمحام فتطلب المحكمة من أحد المحامين في القاعة الدفاع عن المتهم بالإضافة إلى ذلك فإن الحق بالتمثيل لا يكون محترماً دائماً^{٧٤} وهناك استثناءات واضحة في القانون:

“هناك مادة صادمة في قانون الجنايات وهو إذا كان شخص متهماً بالتجسس فلا يمكن أن يكون له محامي دفاع”^{٧٥}

حيث قال أحد القضاة الذين قابلهم الاتحاد الدولي إذا كان المتهم مذنباً يتم إنهاء القضية بشكل

٦٩ IBAHRI ، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٩

٧٠ مقابلة مع القاضي ٢، آذار ٢٠١٧

٧١ مقابلة مع القضاة في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

٧٢ مقابلة مع المحامين في غازي عنتاب، ٩ - ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ بينما قال بعض القضاة الآخرين أنه يسمح للمرأة أن تحضر وحدها وأن تمثل نفسها في المحكمة الشرعية.

٧٣ IBAHRI ، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٩

٧٤ محام ممارس في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أشار إلى قضية من عام ٢٠١٥ حيث تم اعتقال رجل لممارسة علاقة جنسية مع ابنته بسن ١٤ سنة. مثل أمام المحكمة الابتدائية وتم إطلاق سراحه شريطة انتظاره للمحاكمة. لم يتمكن من المثول أمام المحكمة للمحاكمة ولكن اعتبر القاضي الدليل الخطي في ملف القضية ووجد أن الشخص مذنب وعاقبه بالحبس لمدة عشر سنوات غيابياً من دون مثول أي محام بالنيابة عنه. لم يستمع القاضي لأي دليل من الضحية وهذا يخالف المتطلبات الإجرائية المذكورة في القانون السوري. مقابلة مع محامي في تشرين الثاني ٢٠١٦

٧٥ مقابلة مع المحامي ٤ في تشرين الثاني ٢٠١٦

سريع نسبياً^{٧٦} وإذا لم يثبت أنه مذنب فيأخذ القاضي في العادة البيانات الخطية المأخوذة من الشهود ضد المتهم ومن ثم يأخذ بالدفع الخطية من محامي الدفاع.

نادراً ما يحضر الشهود إلى المحكمة للإدلاء بشهادة شفوية. بالرغم من أن الضحية تملك الحق بالحضور إلا أنه عملياً تقوم النساء بتفويض محامين للحضور بالنيابة عنهن. ولكن قد يكون من الصعب على المدعى عليهم أن يتم اعتبار قضيتهم الخاصة. كما قال أحد المحامين:

“يجب عليك أن تجبر القاضي على التعامل مع القضية وعدم تأجيلها ويجب عليك أن تحارب ليتم سماعك”^{٧٧}

في القضايا التي يكون للدولة مصلحة فيها لتحقيق مخرجات معينة يبدو أن هناك تفضيل لنقل تلك القضايا إلى المحاكم الاستثنائية. على سبيل المثال عندما يكون المتهم معروفاً بأنه لا يدعم الحكومة فسيتم غالباً إرسال قضيتهم إلى نظام المحكمة العسكرية. إن المحاكم الاستثنائية أكثر شدة في عقوباتها ومن السهل على السلطة التنفيذية السيطرة.^{٧٨}

محاكم الأحوال الشخصية

قضايا الأحوال الشخصية يتم الاستماع إليها في محاكم الأحوال الشخصية. تتكون محاكم الأحوال الشخصية من المحاكم الشرعية والمحاكم الروحية المحاكم المذهبية. تملك المحاكم الشرعية الاختصاص القضائي في جميع القضايا التي ينظمها قانون الأحوال الشخصية السوري بما يشمل الزواج والطلاق والنسب والوصاية والولاية والولاية والإرث.^{٧٩}

بموجب قانون الأحوال الشخصية تملك المحاكم الشرعية الاختصاص القضائي الحصري بشأن الأمور التي تتعلق بما يلي: الولاية والوصاية والقوامة وإثبات الوفاة والكفاءة القانونية والنسب الذهني والمفقودين وتحديد الأب والأقارب.^{٨٠} جميع السوريين بصرف النظر عن ديانهم خاضعون للاختصاص القضائي للمحاكم الشرعية في هذه المسائل. يمكن الاستماع للمسائل الأخرى من قبل المحاكم الدينية للمجتمع المعني.

يستثنى قانون الأحوال الشخصية بشكل صريح مجتمعات الدروز والمسيحيين واليهود من أحكام معينة وبشكل أساسي في مجالات الزواج والطلاق. في تلك المجتمعات يتم التعامل مع تلك القضايا

٧٦ مقابلة مع قاضي في تشرين الثاني ٢٠١٦ بينما قال قضاة آخرين لا يتم إنهاء القضية بشكل سريع نسبياً إلا بحالة الإقرار والاعتراف من قبل المتهم.

٧٧ مقابلة مع محامي في تشرين الثاني ٢٠١٦

٧٨ تكرر من قبل المحامين والقضاة في عدة مقابلات. انظر القسم ٣،٢ ادناه

٧٩ قانون الأحوال الشخصية السوري، المرسوم التشريعي رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٣، حسب التعديل بقانون رقم ٣٤ الصادر في ١٩٧٥ والرسوم التشريعي رقم ٧٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٠ والذي تعامل مع مسائل الإرث

٨٠ قانون الأصول الإجرائية المدني، المرسوم التشريعي رقم ٨٤ الصادر بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٥٣ (المستبدل بقانون الأصول الإجرائية المدني، قانون رقم ١ الصادر بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦ المذكورة في Ester Van Eijk قانون الأسرة في سوريا: مجموعة قوانين وأعراف وإجراءات قانونية، دراسة عقائدية، جامعة ليدن، ٢٠١٣، ص. ٦٠ (المشار إليها فيما يلي “Van Eijk ٢٠١٣”)

المحكمة الدستورية العليا

تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا بموجب دستور عام ١٩٧٣،^{٨٩} تضم المحكمة خمسة أعضاء يتم تعيينهم لفترة أربعة سنوات قابلة للتجديد بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.^{٩٠} يختار رئيس الجمهورية أيضاً رئيس المحكمة. تشمل المحكمة الدورين الاستشاري والحكم على دستورية القوانين إذا تم طلب القيام بذلك من قبل الرئيس أو من ربع الأعضاء في مجلس الشعب^{٩١} إنها مسؤولة أيضاً عن الإشراف على الانتخابات الرئاسية وهي الهيئة الوحيدة المخولة بالحكم على رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى (الجريمة الوحيدة التي يمكن أن يعتبر مسؤولاً عنها).^{٩٢}

بالرغم من تغيير الدستور في عام ٢٠١٢ ليشمل حكماً صريحاً بأنه يجب على المحكمة الدستورية أن تكون مستقلة؛ إلا أنه من الواضح من الأحكام الأخرى في الدستور بأن القضاة لا يمكنهم التصرف بشكل مستقل عن رئيس الجمهورية. وبالتالي يملك الرئيس السيطرة الفعلية على الهيئة المسؤولة عن الانتخابات الرئاسية والمؤسسة الوحيدة القادرة على الحكم بالتهمة الجنائية ضده. قبل إصدار الدستور الجديد في عام ٢٠١٢؛ سمح الدستور بالاعتراض على القوانين في سوريا أمام المحكمة الدستورية العليا فقط من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب؛ وهي الهيئات ذاتها المسؤولة عن إنفاذ القوانين في المقام الأول. مع دستور عام ٢٠١٢؛ تم تقديم حكم في المادة ١٤٧(٢) للسماح للأطراف أمام المحاكم بتقديم الاعتراضات على دستورية القوانين للمحكمة الدستورية العليا.

ومع ذلك فمن غير الواضح ما إذا كان هذه الفقرة قد تم استخدامها. إن سيطرة الرئيس على المحكمة الدستورية العليا من المرجح أن تكون قد ساهمت في تقليل احترام الأشخاص للمحكمة. لقد لاحظ فريق الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن من يتم مقابلتهم لم يشعروا غالباً بالحاجة إلى التعليق بالتفصيل على عمليات أو وظائف المحكمة الدستورية العليا بالرغم من الأسئلة الصريحة المتعلقة بذلك. إن الانطباع الذي تم إعطاؤه هو عدم الاحترام لها بين التنظيمات القانونية والنظر إليها بنظرة دونية كمجرد جزء آخر من الفساد السائد في النظام القضائي.

وبذلك فإن مناقشات المقابلات المتعلقة بأهمية الصلاحيات الإشرافية الممنوحة للمحكمة الدستورية العليا في دستور عام ٢٠١٢ تأثرت بالاعتقاد الواسع بأنها تعمل كأداة للرئيس من أجل التحكم والتلاعب بالدستور والهيئات القضائية والتشريعية وهيكلية الدولة ولم تكن موثوقة لتعكس أو تلي حاجات أو مصالح الشعب.

من قبل المحاكم الروحية للمسيحيين واليهود والمحاكم المذهبية للدروز.^{٨١} سمح تعديل قانون الأحوال الشخصية في عام ٢٠١٠ بتحديد الوصاية والتوريث في المحاكم الدينية المتعددة وفقاً لقوانينها الخاصة.^{٨٢} وبالتالي يمكن توريث المسيحيين واليهود والدروز عقاراً وفقاً لآخر وصية ولا يحتاج أن يكون ذلك وفقاً للمبادئ الشرعية.^{٨٣}

يتم مراجعة أحكام محاكم الأحوال الشخصية من قبل محكمة النقض والتي تحتوي على غرفة شرعية للتعامل مع الطعون من محاكم الأحوال الشخصية. يمكن تقديم الطعون النهائية إلى غرفة الأحوال الشخصية في محكمة النقض.^{٨٤}

إن القضاة الذين يديرون المحكمة الشرعية ليسوا رجال دين مدربين على الفقه الإسلامي؛ بل هم معيّنين تماماً مثل القضاة الآخرين العاملين في محاكم الاختصاص القضائي العام ويحتاجون لأن يملكو درجة قانونية من بين المؤهلات الأخرى.

إن قانون الأحوال الشخصية يتم تدريسه في كليات الحقوق في الجامعات السورية ولكن غالباً يتم ذلك من قبل أساتذة من كليات الشريعة بدلاً من كلية الحقوق. إن قوانين الأحوال الشخصية للدليانات الأخرى لا يتم تعليمها عموماً.^{٨٥} وبذلك فإن القضاة في المحاكم الروحية يعتبروا رجال دين.^{٨٦} بالرغم من أن ذلك غير مطلوب بشكل صريح في القانون إلا أنه عملياً فإن جميع القضاة في جميع محاكم الأحوال الشخصية هم رجال.^{٨٧}

وفقاً للمقابلات، فقد كان هناك تدخل بسيط في محاكم الأحوال الشخصية لأسباب أمنية قبل ٢٠١١. لقد قاموا بعملهم بشكل جيد مع تمكين الناس من الوصول إلى حقوقهم وفقاً للقانون بدون عائق.^{٨٨}

٨١ قانون الأحوال الشخصية السوري، المادة رقم ٣٠٧ و ٣٠٨

٨٢ قانون رقم ٣٤ الصادر في ١٩٧٥ والمرسوم التشريعي رقم ٧٦ الصادر في ٢٠١٠، Ester Van Eijk قانون الأسرة في سوريا: مجموعة قوانين وأعراف وإجراءات قانونية، دراسة عقائدية، جامعة ليدن، ٢٠١٣، ص. ٦٠ (المشار إليها فيما يلي "Van Eijk ٢٠١٣")

٨٣ قاضي محكمة شرعية وعدة محامين تمت مقابلتهم في هذا التقرير لم يكونوا على دراية بتعديل عام ٢٠١٠ لقانون الأحوال الشخصية السوري. من بين من تمت مقابلتهم كان المحامون الدروز ذوي الخبرة من ممارسة العمل في المحكمة المذهبية على دراية بالتغييرات على أحكام الإرث. يشير هذا إلى أن تعديل القانون لم يتم نشره على نحو واسع

٨٤ IBAHRI ، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٨

٨٥ Van Eijk ٢٠١٦، سابقاً رقم ٨٢، ص. ٤٦ - ٧١

٨٦ المرجع نفسه

٨٧ مونيك سي كاردينال (٢٠١٠) «لماذا لا يوجد قضاة محكمة شرعية نسائية؟» قضية سوريا، المجلد ١٧، الإصدار ٢، القانون الإسلامي والمجتمع، ٢٠١٠، ص. ١٨٥ - ٢١٤ (المشار إليها فيما يلي كاردينال ٢٠١٠)
Monique C. Cardinal, (2010), 'Why Aren't Women Sharia Court Judges? The Case of Syria', Volume 17, Issue 2, Islamic Law and Society, 2010, pp. 185-214

٨٨ المرجع نفسه

٨٩ الدستور الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩٧٣، المواد ١٣٩ - ١٤٨، المكملة بالدستور الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٢، المواد ١٤٠ - ١٤٩

٩٠ الدستور الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٢، المادة ١٤١

٩١ المرجع نفسه، المواد ١٤٦ و ١٤٧

٩٢ المرجع نفسه، المواد ١١٧ و ١٤٦

القضاة

لم يكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية قادراً على التحقق من العدد الدقيق للقضاة في سوريا قبل ثورة عام ٢٠١١. أبلغ محامٍ واحد عن وجود ١١٨٠ قاضي في عام ٢٠٠٧^{٩٣} بينما بين آخر أن هناك ١٤٥٣ قاضي في سوريا قبل النزاع كانوا يقومون بعمل نظامي.^{٩٤} بأي حال، أكد القانون السوري أن هناك قاضي واحد لكل ٢٥٠٠٠ مواطن بما يشمل المحاكم الدينية.

تشكل النساء حوالي ١٤ بالمائة من القطاع القضائي. ومع ذلك فكما هو مذكور أعلاه؛ لا يوجد قضاة نساء في محاكم الأحوال الشخصية.^{٩٥} إن النساء غير مستثنيات صراحةً في القانون ولكن المادة ٢٤ من قانون الأحوال الشخصية ينص على أن «القاضي هو الوصي على كل من لا وصي له». يشير بعض المسؤولين إلى أنه بناءً على هذا الحكم، لا يجوز لامرأة أن تعمل كقاضي في المحكمة الشرعية لأن المرأة لا يمكنها أن تتصرف كوصي على قاصر أو في زواج.^{٩٦} من بين محاكم الأحوال الشخصية الأخرى؛ تسمح محاكم ديانة اليونان الأرثوذكس للنساء بالعمل كقضاة. ومع ذلك، فإن جميع قضاة محاكم الأحوال الشخصية رجال.^{٩٧}

قامت الحكومة بشكل واضح وغير رسمي بإجراء تعيينات قضائية لصالح الأقلية العلوية والذين هم داعمون أقوياء لعائلة الأسد. احتوت المناطق العلوية وفقاً لذلك على المزيد من القضاة، ذكر قاضي ذو خبرة في العمل في حمص للفريق:

«كان حوالي ٤٠٪ من القضاة في حمص علويون علويون. ففي إحدى القرى العلوية وعدد سكانها ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة كان هناك أكثر من عشرة قضاة وثلاثة منهم كانوا إخوة!»^{٩٨}

تبدأ عملية اختيار القضاة بشكل نموذجي بإعلان مسابقة خاصة تدعو المحامين الذين لديهم عشرة سنوات من الخبرة على الأقل للتقديم. ليتم اختيارهم؛ كان يطلب من المتقدمين بالطلبات ما يلي: (أ) الحصول على درجات عالية في الفحص الكتابي، (ب) الحصول على موافقة من الأفرع الأمنية، والتي ستقوم بإجراء سبعة تحقيقات أمنية منفصلة. لم تشمل تلك التحقيقات مقدم الطلب فقط بل أيضاً امتدت لتشمل أفراد الأسرة للدرجة الرابعة.^{٩٩}

كانت تلك التحقيقات تتم من قبل الموظفين الذين لم يتلقوا تدريباً أكاديمياً.^{١٠٠} لقد كانت الموافقات

٩٣ مقابلة مع المحامي ٧، تشرين الثاني ٢٠١٦

٩٤ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

٩٥ كاردينال ٢٠١٠، سابقاً رقم ٨٧ ص. ١٨٥ - ١٨٦

٩٦ المرجع نفسه ص. ١٨٩ - ١٩٠

٩٧ المرجع نفسه ص. ١٨٦

٩٨ مقابلة مع القاضي ٨، تشرين الثاني ٢٠١٦

٩٩ الإزالة أربعة مرات تعني على سبيل المثال فشل مقدم الطلب إذا كان أحد أبناء عمومته له علاقة وثيقة مع من كان يشكل خطراً أمنياً من قبل أية أفرع أمنية

١٠٠ مقابلة مع قاضي في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦: «اعتاد صديقي القيام ببعض التحقيقات لمقدمي الطلبات الذين رغبوا أن يصبحوا قضاة. تلقى التعلم للصف التاسع فقط. هل كان شخصاً ملائماً للقيام بالاختيار من هذه الطلبات؟ إذا قال أنك غير ملائم عندما لن يتم تعيينك»

الأمنية إلزامية وبشكل متعدد وغالباً النتيجة بالرفض. من بين القضاة الذين تمت مقابلتهم؛ كان العديد منهم يؤمن بأن الموثوقية من منظور أمني كانت العامل الأهم في عملية الاختيار.^{١٠١} وفقاً لذلك فبالنظر إلى المتطلبات الأمنية، تم تعيين القضاة غير الحاصلين على تدريب قانوني.^{١٠٢}

كان يطلب من المتقدمين إلى مسابقات تعيين القضاة أن يكونوا أعضاء في حزب البعث.^{١٠٣} ومع ذلك فكما شرح أحد المحامين؛ لم يعني هذا المتطلب بالضرورة أن يشارك المتقدمون بشكل فعال في سياسات حزب البعث. لقد كانت الحقيقة بسيطة وتتبع نمطاً متكرراً في العديد من المهن الأخرى في سوريا؛ فدون الانضمام إلى الحزب، كان المرشح يعرف أنه لا يمكن اختياره.

لقد كانت العلاقات الشخصية مهمة أيضاً حتى لمقدمي الطلبات المتميزين الذين حصلوا على درجات عالية جداً في الامتحان. وصف أحد المحامين خيبة الأمل التي شعر بها بعد سنتين بخصوص المسابقات القضائية التي اجتازها بعلامات عالية حيث كانت جميع المناصب محجوزة من قبل المتقدمين بدرجات منخفضة ولكن كان أبائهم قضاة أو مسؤولون في الجيش.^{١٠٤}

بعد الموافقة على مقدمي الطلبات من قبل الأفرع الأمنية؛ يتم إرسال أسماء القضاة المقبولين إلى الرئيس الذي يصدر مرسوماً. ومع ذلك فإن المرسوم الرئاسي وحده قد يكون غير كافياً لمقدمي الطلبات من أجل الحصول على تعيين قضائي. بالنسبة لمؤسسات الدولة الأخرى فقد كانت الرشوة على انتشار واسع. لقد كان موظفو وزارة العدل يطلبون الرشوة من أجل الحصول على تعيين قضائي.^{١٠٥}

وفقاً لأحد القضاة:

«لقد كان هناك رشوة في اختيارك لكي تصبح قاضياً. دفع الناس رشوة من أجل الحصول على تعيين. لم يكن عليك أن تكون محامياً من أجل أن يتم تعيينك كقاضٍ. لقد كان من الممكن لخريج جديد في الزراعة أو الهندسة أن يتم تعيينه في لجان خاصة مع وزارة الزراعة ولجان التعويض»^{١٠٦}

١٠١ IBAHRI ، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٩

١٠٢ مقابلة مع قاضي ، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٠٣ مقابلة مع محامي في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦ «وفقاً للقانون، لا يجب أن يكون القاضي سياسي. ومع ذلك فكونه عضواً في حزب البعث لا يعني أنه سياسي»

١٠٤ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٠٥ مقابلة مع قاضي ، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٠٦ المرجع نفسه

التدريب القضائي

في سوريا، كان التعليم القضائي مسؤولية المعهد العالي للقضاء. لقد تم تأسيس المعهد بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٠ من أجل زيادة مستوى كفاءة قضاة الحكم والنيابة العامة من خلال التدريب ولضمان تعيين مرشحين جدد بشكل تنافسي في المراتب القضائية الدنيا وفقاً لقانون السلطة القضائية.^{١٠٧} حدد المرسوم وزير العدل ليكون رئيس مجلس المعهد. ومن هذا المنصب كان الوزير يتحكم بأنشطة المعهد وكان يسمح له بإملاء الأوامر للمنهجيات وإصدار التوجيهات بخصوص أنشطة المعهد واختيار المحاضرين والأساتذة وتحديد تعيين الأوراق البحثية.^{١٠٨} لقد عمل المرسوم أيضاً على تمكين الوزير من التوصية بمرشحيه.^{١٠٩}

العديد ممن تمت مقابلتهم شعروا بأن معظم القضاة لم يكن لديهم المعرفة أو التدريب القانوني الكافي. كما قال أحد المحامين: «إنهم لا يملكون المعرفة الجيدة بالقانون وكان علي أن أشرح كل شي لهم».^{١١٠} كما ذكر أحدهم أعلاه فبالرغم من المتطلب الرسمي بأنه يجب على القضاة أن يكونوا حاصلين على درجة في القانون؛ إلا أن بعض القضاة لم يكن لديه أية خلفية قانونية.»

الرشوة والفساد

وصف الذين تمت مقابلتهم من جميع أنحاء سوريا الفساد في المحاكم بأنه العقبة الرئيسية أمام العدالة. خلال المقابلات تم وصف الفساد بأنه منتشر ومزمن.^{١١١} قال أحد المحامين بأنه لم يكن من الممكن تحقيق العدالة لمواطن عادي في حال كان الطرف المقابل لديه علاقات وروابط مالية أو غيرها مع الحكومة. في مثل تلك الحالات «حتى إذا كان الشخص على حق، لا يمكنه الحصول على حقوقه».^{١١٢}

لقد كانت الرشوة لازمة غالباً من أجل كسب أقوى القضايا.^{١١٣}

«حتى الموظف الضعيف كان يتواصل مع القاضي ويؤثر على منصبه. لقد كانت الرشوة منتشرة دائماً. قبل الحرب كانت الرشوة تتم من تحت الطاولة (بشكل غير رسمي) ولكن الآن إنها تتم مباشرة».^{١١٤}

لقد تم تأييد الصورة من قبل القضاة. وصف أحد القضاة طريقة العمل لزميل له كان يعرفه في

محكمة قرب دمشق بما يلي:

«مع الفساد كان هناك قاضي واحد في هذه المنطقة لقد اعتاد أن يظهر للمحامين قراراتين اثنين قام بإعدادهما. أحدهما كان يبرئ المتهم وفي تلك الحالة كان القاضي يحصل على الرشوة والتي تكلف المتهم ١ مليون ليرة سورية. في حين أن الآخر كان يحكم على المتهم بأنه مذنب وكان ذلك دون رشوة وكان المتهم يخضع للعقوبة».^{١١٥}

لم يتخذ الفساد الشكل المالي فقط. وفقاً للخبراء القانونيين فقد كان من الطبيعي أن تحدث تدخلات في القضايا من قبل مسؤولين أمنيين أو مسؤولين بدرجة أعلى من أجل الحصول على مخرجات معينة في القضية.^{١١٦} لقد شمل ذلك القضايا المدنية والقضايا الجزائية. أفاد المحامون عن أنه كان من المستحيل عملياً للطرف الآخر أن ينجح في الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم عندما يكون الطرف الأخرى ينتمي إلى أولديه علاقات مع الحكومة.^{١١٧} حتى بمرحلة الاستئناف؛ فإن احتمالية نجاح الاستئناف كانت تعتمد غالباً على أطراف القضية وعلى حساسية موضوع القضية.^{١١٨} كما ذكر أحد المحامين:

«لقد اعتاد النظام على تقديم الأشخاص أمام العدالة فقط في حال رغب بذلك. لقد كان هناك أناس يستحقون التقديم أمام العدالة ولكن لم يحدث ذلك قط».^{١١٩}

كما تمت المناقشة أدناه، كانت النساء معرضة لآثار الفساد التي تضلل سياق العدالة.^{١٢٠} وصف محام علوي يعمل في مناطق تحت سيطرة النظام كيف كان يتم غالباً دفع الرشوة للأطباء الذين كانوا يقدمون تقارير خبرة للمحاكم الجزائية بخصوص الفحص الطبي لامرأة متهمه بتهمة جنسية غير أخلاقية مثل الدعارة.

تعتبر تلك القضايا خطيرة على النساء المشتبه بهن واللواتي إن تم إطلاق سراحهن في مرحلة مبكرة من التحقيق سيواجهن خطراً حقيقياً بالتخلص منهن لجلهن العار للأسرة.^{١٢١}

يعتقد القضاة الذين تمت مقابلتهم بأن الفساد كان يتم التشجيع عليه من قبل الحكومة. إن إبقاء الرواتب القضائية متدنية يؤثر على معيار المعيشة للعديد من القضاة. في الوقت ذاته كان عبء العمل ثقیلاً، الأمر الذي نتج عنه التأثير بسهولة بالغة على القضاة في القضايا الفردية ليقبلوا

١١٥ مقابلة مع القاضي ١، تشرين الثاني ٢٠١٦

١١٦ مقابلة مع القاضي ٤، تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة مع محامي ١٠، تشرين الثاني ٢٠١٦

١١٧ مقابلة مع محامين في غازي عنتاب ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

١١٨ مقابلة مع محامي في بيروت تشرين الثاني ٢٠١٦

١١٩ مقابلة مع قاضي، تشرين الثاني ٢٠١٦

١٢٠ د. نعومي حسين، د. سيلستين نيامو موسيمي وجيسيا هيو «الفساد والمساءلة والنوع الاجتماعي: فهم الروابط» برنامج تطوير الأمم المتحدة وصندوق تطوير المرأة للأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص. ٨

<<http://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/womens-empowerment/corruption-accountability-and-gender-understanding-the-connection/Corruption-accountability-and-gender-understanding-the-connection.pdf>>

تم الدخول في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٧

١٢١ مقابلة مع المحامي ٥، تشرين الثاني ٢٠١٦

١٠٧ المرسوم التشريعي رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٠، المادة ٤

١٠٨ المرجع نفسه، المادة ١١

١٠٩ المرجع نفسه، المادة ١١ و ١٣

١١٠ مقابلة مع محامي، تشرين الثاني ٢٠١٦

١١١ بالرغم من انتشار الفساد وشيوعه إلا أنه يبدو غير شامل. قال محامٍ فرمّن الحكومة ودعم المعارضة: «الشخص الذي يعتبر قاضياً جيد يرتبط بالنظام ويأخذ رشوة. بعض القضاة صادقون. إننا نحترم القضاة والمحامين الذين يعملون في مناطق النظام ونفهم وضعهم.» مقابلة مع محامي في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، انظر أيضاً باكي ٢٠١٠، سابقاً رقم ٦٢ ص ٦٢

١١٢ مقابلة مع محامي ٤، تشرين الثاني ٢٠١٦

١١٣ مقابلة مع محامين في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

١١٤ مقابلة مع محامي ٣، تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع محامين في بيروت تشرين الثاني ٢٠١٦

٣,٢ المحاكم الاستثنائية

مع ذكر ذلك أعلاه؛ فقد تم إنشاء نظام محاكم استثنائية موازي في سوريا من خلال مجموعة من القوانين القائمة للتعامل مع التهديدات المتعلقة بالدولة أو السيطرة السياسية لحزب البعث.^{١٣١} لم يكن هناك تمييز واضح ما بين الاختصاصات القضائية للمحاكم العادية والاستثنائية أو حتى ما بين المحاكم الاستثنائية المتعددة. على سبيل المثال فإن مخالفات قانون الطوارئ والذي أعلن العمل به عام ١٩٦٣ يمكن الحكم به من قبل المحاكم العسكرية أو أمام محكمة استثنائية مستقلة.^{١٣٢}

وفقاً لمن تمت مقابلتهم؛ كان يمكن للأفرع الأمنية أن تصدر تعليماتها للقضاة بالحكم في قضية معينة على أنها قضية أمنية حتى في الحالات التي تكون عبارة عن جرائم عادية مثل تجارة المخدرات.^{١٣٣} من بين الذين تمت مقابلتهم قال أحدهم أن المحاكم الاستثنائية كانت معروفة بطريقة تعاملها مع أي خصوم للحكومة والمتظاهرين والجواسيس المتخفين تحت قناع الخيانة.^{١٣٤} بينما لم يقيم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بالتحقيق في أية تفاصيل مدى دور أو مشاركة المحاكم الاستثنائية في الإعدامات أو الاختفاء القسري؛ إلا أن منظمات حقوق الإنسان قَدَّرت بأن ١٧٠٠٠ فرد كانوا ضحايا الاختفاء القسري ما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ تحت حكم الرئيس حافظ الأسد والعديد منهم كانت تتم محاكمتهم عبر نظام المحكمة الاستثنائية.^{١٣٥}

تقسم المحاكم الاستثنائية إلى نظام عسكري ومدني. يتم تنظيم محاكم الميدان العسكري والمحاكم العسكرية تحت مظلة وزارة الدفاع أما محكمة مكافحة الإرهاب والتي حَلَّت محل محكمة أمن الدولة العليا فقد كانت تندرج تحت مظلة وزارة العدل.

المحاكم العسكرية

لقد استخدمت سوريا بشكل تقليدي نوعين من المحاكم يعين فيهما الضباط العسكريون كقضاة وهما: المحاكم العسكرية مع مزيج من الضباط العسكريين والقضاة المدربين قانونياً ومحاكم الميدان العسكري والتي يترأسها مسؤولون عسكريون فقط.

١٣١ إطار العمل التشريعي يشمل قانون الطوارئ، المرسوم رقم ١٥ الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٦٢، قانون حماية الثورة، المرسوم رقم ٦ الصادر بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٦٥، قانون إنشاء وزارة أمن الدولة، المرسوم رقم ١٤ الصادر بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٦٩، قانون المؤسسات الداخلية لوزارة أمن الدولة، المرسوم رقم ٥٤٩ الصادر بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٦٩، قانون المؤسسات الداخلية رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ١٩٦٧، قانون إعداد محكمة أمن الدولة، المرسوم رقم ٣٩ الصادر بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٦٨، قانون رقم ٤٩ الصادر بتاريخ ٤ تموز ١٩٨٠ (والذي ينص على عقوبة الإعدام للإخوان المسلمين) وقانون ممارسة المهنة القانونية رقم ٣٩ الصادر بتاريخ ١٥ آب ١٩٨١

١٣٢ IBAHRI، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٨

١٣٣ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب، تشرين الثاني ٢٠١٦

١٣٤ مقابلة مع محامي ١١، ٢٠١٦، مقابلة مع المحامي ٧، تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع المحامي ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع القاضي ١ تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع القاضي ٣ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٣٥ هيومن رايتس ووتش

< <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria0710webwcover.pdf>

"A Wasted Decade: Human Rights in Syria During Bashar al-Asad's First Ten Years in Power" New York

, ٢٠١٠ تم الدخول بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٧

الرشوة بشكل روتيني. بكلمات مراسل سوري: «المال هو صاحب الكلمة في المحاكم».^{١٣٦} إن الضغط لقبول الرشوة كان يتضاعف مع حقيقة أن القضاة أنفسهم يحتاجون استخدام الرشوة من أجل أمورهم الخاصة. وفقاً لأحد المحامين البارزين؛ ففي السنوات التي سبقت الثورة كان يجب على القاضي أن يلجأ للرشوة من أجل أن يعين من قبل مجلس القضاء الأعلى.^{١٣٧}

الاستنتاج

يحتوي الدستور السوري على مواد تهدف إلى ضمان استقلالية القضاء. ومع ذلك فإن المحامين والقضاة وأعضاء المجتمع المدني الذين تمت استشارتهم من أجل هذا التقرير لم يعتبروا أن القضاء مستقل.^{١٣٨} لاحظ الذين تمت مقابلتهم بأن القضاة لم يكونوا مستقلين^{١٣٩} حتى بالمراتب الدنيا للنظام القضائي مع ذكر أن الأمر كان هو ذاته في جميع أنحاء سوريا.^{١٤٠}

لقد كانت مشاكلهم تندرج بشكل أساسي تحت فئتين. الأولى هي كان الموضوع المتكرر الطرح في المقابلات وهو وصف الجهاز القضائي بأكمله بأنه خانع وقابع تحت سيطرة رئيس الجمهورية وحزب البعث والأفرع الأمنية المتعددة في سوريا. دعت الدساتير المتعاقبة والتشريعات المتتالية إلى تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ومبدأ استقلالية القضاء. ومع ذلك ففي الواقع لم يكن النظام مصمماً لجعل الاستقلال القضائي ممكناً على المستوى المؤسسي وكان من الصعب جداً إن لم يكن مستحيلًا التصرف باستقلالية كقاضٍ فرد.^{١٤١} والثانية هي الرشوة والفساد واسع الانتشار والذي دمر أي فرصة للاستقلال الحقيقي.^{١٤٢}

من غير المفاجئ أن القضاة الذين تمت مقابلتهم حافظوا على استقلاليتهم كقضاة ولكنهم كانوا مجبرين على العمل في نظام لم يكن كذلك.^{١٤٣} لقد كان القضاة يفخرون بما يعتبرونه نظاماً قضائياً جيداً مع تشريع جيد يوجهه ولكنهم قالوا أن الحكومة قد استخدمت قوانين استثنائية للتحكم بالقضاة.

بالإضافة إلى حصانة المسؤولين الأمنيين ونظام القضاء العسكري الموسع؛ كانوا يعتبرون أن المحاكم المدنية لديها فرصة ضئيلة لإنفاذ القانون بطريقة عادلة.^{١٤٤}

١٢٢ مقابلة مع صحفيين ١ و ٢ في غازي عنتاب تشرين الثاني ٢٠١٦

١٢٣ مقابلة مع المحامي ٣، تشرين الثاني ٢٠١٦

١٢٤ على سبيل المثال الدستور الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٢، المواد ١٣١ - ١٤٠، ١٤٢، ١٤٤ - ١٤٥ و ١٤٩

١٢٥ انظر أيضاً IBAHRI، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٧

١٢٦ مقابلات مع محامين في بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٦

١٢٧ تقرير EMHRN ٢٠١٢، سابقاً رقم ٦، ص ٥٢ - ٥٣

١٢٨ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب، تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع محامي في بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٦

١٢٩ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٣٠ المرجع نفسه

تم تأسيس المحاكم العسكرية بشكل أولي من أجل التعامل مع جميع الحالات التي تشمل أفراداً عسكريين وقد شمل اختصاص المحاكم العسكرية الشرطة عام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن تلك المحاكم تملك الصلاحية لمحاكمة المدنيين عن تهم أمن الدولة كما هو مذكور في المواد ٢٦٠ - ٣٣٩ من القانون الجزائي.^{١٣٦} نتيجة لذلك؛ تستمع المحاكم العسكرية للقضايا التي لا تتعلق فقط بالجنود بل أيضاً بالناشطين والمتظاهرين أو الأشخاص الذين لهم علاقة بهم.^{١٣٧}

يكون النائب العام العسكري مسؤول عن توصيف التهم للعسكريين والمدنيين.^{١٣٨} إذا كان متهم جندياً على رأس عمله، تكون هناك حاجة إلى موافقة رئيس القيادة أو وزير الدفاع قبل البدء بالادعاء العام. في جميع الأحوال فإن شمول الموظفين العسكريين وممثلي الأمن السياسي وأمن الدولة أمر قائم. يمكن أن تدعو المحكمة أيضاً إلى مساعدة المخابرات العسكرية.

تتكون المحكمة العسكرية الأساسية من قاضيين عسكريين وقاض مدني واحد. إن اختيار القضاة يعود غالباً إلى الأفرع الأمنية. لكي يتم تعيينهم يجب أن يجتاز قضاة المحكمة العسكرية الموافقة الأمنية. وفقاً لأحد المحامين فإن القضاة ليسوا في منصب يقفون فيه ضد المدعي العام العسكري ولا يمكنهم إيقاف المحاكمة حتى إذا كانوا مقتنعين بأن المتهم بريء ما لم يتم دفع رشوة.^{١٣٩}

الأشخاص المتهمون لهم الحق بتوكيل محامي أو تمثيلهم بمحامي دفاع أمام تلك المحاكم. ومع ذلك فإن وجودهم كان نسبياً بعض الشيء كما ذكر أحد المحامين: «في المحاكم العسكرية حالياً، لا يملك المحامون دوراً حقيقياً، بل هم مجرد زينة».^{١٤٠} لا يسمح للمحامين بالالتقاء مع المدعي عليهم الموقوفين دون الحصول على إذن من نقابة المحامين السوريين والتي يمكن أن ترفض^{١٤١}

وصف أحد المحامين الذي عمل في المحاكم العسكرية في حلب قبل الحرب، الجهات السياسية للأمن العسكري وحزب البعث على أنها: «المحركات الأساسية للمحاكمة بأكملها». بوجود أفراد المخابرات العسكرية، لم يكن القضاة في عدة مرات يجرؤون على إطلاق شخص من الواضح أنه بريء.^{١٤٢}

لا تطلب المحاكم العسكرية غالباً من الادعاء العام تقديم أية أدلة بل تأخذ فقط بعين الاعتبار

١٣٦ IBAHRI ، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٨

١٣٧ مقابلة مع المحامي ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع المحامي ٧ تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع المحامي ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع القاضي ١، تشرين الثاني ٢٠١٦، مقابلة مع القاضي ٣، تشرين الثاني ٢٠١٦. انظر أيضاً الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان «سوريا: محامي محكمة حقوق الإنسان هيثم المالح أمام المحكمة العسكرية الثانية لدمشق - شباط - تموز ٢٠١٠» تقرير مهمة رصد المحاكمة المشتركة شباط ٢٠١١ <https://www.icj.org/@20110208/wp-content/uploads-Syria-trial-Al-Maleh-trial-observation-report/08/2012/wp-content/uploads-eng.pdf-2010> تم الدخول في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٧ (مشار إليه فيما يلي تقرير FIDH ٢٠١١)

١٣٨ IBAHRI ، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٨

١٣٩ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب، تشرين الثاني ٢٠١٦

١٤٠ مقابلة مع المحامي ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٤١ تقرير FIDH ٢٠١١، سابقاً رقم ١٣٧، ص. ١١

١٤٢ مقابلة مع المحامي ٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

تقارير المخابرات العسكرية، وكان غالباً يتم رفض أدلة الدفاع.^{١٤٣}

وفقاً للأفراد الذين تمت مقابلتهم، فقد كان يتم تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية حتى إذا كانوا قد ارتكبوا جريمة صغرى. ركز أحد المحامين على أنه إذا تم الحكم على أحد المدنيين في المحكمة العسكرية فسيحكم عليه بعقوبة أكبر مما إذا تم الحكم عليه في المحاكم الجزائية العادية:

«في بداية الثورة، كان إذا تم تقديم محتج إلى المحكمة العادية فإنه يسجن لمدة شهر واحد. ولكن إذا قدم إلى المحكمة العسكرية، فإنه يسجن سنة واحدة كحد أدنى. إنهم يعتبرون أي محتج بمثابة خائن للدولة».^{١٤٤}

خلال الثمانينات، أصدرت المحاكم العسكرية الكثير من أحكام الإعدام ضد مدعى عليهم متهمين بالانتماء إلى الإخوان المسلمين بموجب قانون رقم ٤٩ الصادر في ٧ تموز ١٩٨٠،^{١٤٥} لقد نص ذلك القانون على أن الانتماء السياسي للإخوان المسلمين كان خاضعاً لعقوبة الإعدام حتى إذا لم يرتكب المدعى عليه أعمالاً ضد الدولة.

أفاد محامٍ كان يساعد المحكومين أو الموقوفين تبعاً لحكم أو احتجاج المحكمة العسكرية، عن حالات بائسة بما يشمل الاختفاءات القسرية والتعذيب في السجون.^{١٤٦}

أي شخص متهم كان يملك الحق بالاستئناف لدى الغرفة العسكرية لمحكمة النقض. وعند الطعن، لا تنظر محكمة النقض إلى وقائع القضية.^{١٤٧} ومع ذلك، يمكن أن تجد نظرياً عيب شكلي بإجراءات التقاضي في المحكمة العسكرية وتنقض الحكم شكلاً.^{١٤٨} إذا تمت إحالة القضية إلى محكمة النقض مرة ثانية، عندها تملك محكمة النقض الاختصاص القضائي للنظر في كل من وقائع القضية وشكلها.^{١٤٩} لم يكن واضحاً ما إذا كانت الطعون تحصل بشكل واقعي وفرص نجاحها حقيقية.

محاكم الميدان العسكرية

تم إنشاء محاكم الميدان العسكرية بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ١٩٦٨. كانت تلك المحاكم تختص بالقضايا خلال النزاع المسلح إما ضد العدو أو لمحاكمة الجنود الفارين من أرض المعركة لجرائم يمكن أن تندرج ضمن الاختصاص القضائي للمحاكم العسكرية. إن الحاجة لخضوع تلك الأخيرة إلى أشخاص من اختصاص محاكم الميدان العسكري أصبحت واضحة بسبب الانفصالات واسعة الانتشار خلال الحرب ضد إسرائيل في عام ١٩٦٧،^{١٥٠} لاحقاً،

١٤٣ تقرير FIDH ٢٠١١، سابقاً رقم ١٣٧، ص. ٩

١٤٤ مقابلة مع المحامي ٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٤٥ القانون رقم ٤٩ الصادر بتاريخ ٧ تموز ١٩٨٠، المادة ١

١٤٦ مقابلة مع المحامي ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٤٧ IBAHRI ، سابقاً رقم ٥٠، ص. ٢٨

١٤٨ تقرير FIDH ٢٠١١، سابقاً رقم ١٣٧، ص. ١٢

١٤٩ مقابلة مع محامي تشرين الثاني ٢٠١٦

١٥٠ مقابلة مع القاضي ١، تشرين الثاني ٢٠١٦

تم تعديل المرسوم التشريعي رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ١٩٦٨ ليوسع الاختصاص القضائي للمحكمة للسماح بتغطية فترات الاضطرابات الداخلية.^{١٥١}

يمكن إنشاء محكمة الميدان العسكري بموجب قرار من وزير الدفاع. جميع القضاة في محكمة الميدان العسكري هم عسكريون. لا يجب أن يكون الرئيس بدرجة عسكرية أدنى من درجة رائد ولا أن يكون القضاة أدنى من درجة ضابط. يتم إجراء المحاكمات خلف الأبواب المغلقة ويتم الاحتفاظ بسرية المحاكمة والحكم.^{١٥٢} وفقاً لأحد التقارير فإن السرية المحيطة بالمحاكم يمكن أن تمتد حتى إلى إبلاغ المتهم والذي بعد أن يتلقى الحكم بالإعدام لا يتم إبلاغه به إلا قبل التنفيذ بوقت قصير.^{١٥٣}

إن الضباط الذين يعينون كقضاة في تلك المحاكم لا يمكنهم الاعتماد على مناصبهم العسكرية لحمايتهم من الضغط الواقع من دوائر الدولة الأخرى عند الحكم في الحالات الفردية. وصف اثنين من القضاة الذين تمت مقابلتهم لهذه الدراسة كيف أنه حتى الضباط العسكريين الذين يعملون كقضاة في تلك المحاكم يعيشون في خوف من القوى الأمنية.^{١٥٤}

لا تلتزم محاكم الميدان العسكري تلك بتطبيق القانون الجزائي السوري وفي بعض الأحيان تقوم بتكليف الإجراءات لملاءمة حاجات ورغبات الرئيس.^{١٥٥} تشمل العقوبة الحبس المؤبد أو الإعدام.^{١٥٦} نظرياً، يتم التوقيع على الأحكام الصادرة من قبل محاكم الميدان العسكري من قبل وزير الدفاع وفي حالة عقوبات الإعدام من قبل رئيس الدولة؛ أي رئيس الجمهورية.^{١٥٧} تعتبر تلك الأحكام نهائية ولا يمكن الطعن بها.^{١٥٨}

حتى قبل ثورة عام ٢٠١١، تم اتهام محاكم الميدان العسكري بمحاولة وإعدام أفراد تعتبرهم أعداءً للحكومة.^{١٥٩} وصف محامٍ دمشق المتهمة أمام محكمة الميدان العسكري بأنه «محتوم المصير». وفقاً لذلك المحامي فإن الإجراء الاعتيادي كان هو أخذ السجناء المحكومين بالإعدام من مكان التوقيف

١٥١ مقابلات مع قضاة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٥٢ مقابلات مع قضاة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٥٣ منظمة العفو الدولية:

<<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/5415/2017/en/>>

١٥٤ مقابلات مع محامين وقضاة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٥٥ المرسوم التشريعي رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ١٩٨٦ المادة ٥ ومقابلات مع قضاة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٥٦ مقابلات مع محامين وقضاة في غازي عنتاب ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلات مع قضاة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٥٧ مرسوم التشريعي رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ١٩٨٦ المادة ٨ ومقابلة مع محامي سوري في بيروت ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. الرجاء الاطلاع أيضاً على تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٧ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٥٣ صفحة ١٩ والذي يذكر بالتفصيل إجراءات التوقيع على أحكام الإعدام.

١٥٨ مقابلة مع محامي في بيروت في تشرين الثاني ٢٠١٦

١٥٩ الهيئة السورية لحقوق الإنسان
'Jurisdiction Authority in Syria: Its Role in Protecting Human Rights', <<http://www.shrc.org/en/?p=19884>>

تم الاطلاع عليها بتاريخ ٧ آذار ٢٠١٧

مباشرة إلى تنفيذ حكم الإعدام بعد إصدار الحكم عليهم.^{١٦٠}

محكمة أمن الدولة العليا

في الأعوام التي سبقت ثورة عام ٢٠١١؛ إحدى المحاكم سيئة الصيت من محاكم الدولة السورية كانت محكمة أمن الدولة العليا. بالرغم من أنه قد تم إلغاؤها في عام ٢٠١١ إلا أن إرثها يعيش في بديلها وهي محكمة مكافحة الإرهاب.^{١٦١}

مثل المحاكم العسكرية ومحاكم الميدان العسكري؛ توجد محكمة أمن الدولة العليا خارج النظام القضائي الجزائي العادي وهي مسؤولة أمام وزير الداخلية فحسب.^{١٦٢} تملك محكمة أمن الدولة الاختصاص القضائي لكي تعتبر أنه يدخل في اختصاصها جميع القضايا التي يتم إحالتها لها من قبل الحاكم العرفي أو نائبه. يشمل اختصاصها جميع الأشخاص العسكريين والمدنيين بجميع الحالات وبصرف النظر عن مناصبهم.^{١٦٣} بموجب هذا المخطط فإن الاختصاص القضائي لمحكمة أمن الدولة غير محدود افتراضياً.^{١٦٤} على مدى السنوات؛ حاکمت المحكمة آلاف الأشخاص والذين اعتبرتهم الحكومة بمثابة تهديد بما يشمل الشيوعيين والناصريين العرب والبعثيين العراقيين وناشطي حقوق الإنسان وأفراد الإخوان المسلمين والاسلاميين المشتبه بهم والناشطين الأكراد والناشطين المستقلين المنتقدين للحكومة.^{١٦٥}

إن إجراءات التقاضي لدى محكمة أمن الدولة العليا لم تكن علنية وكانت مستثناة من قواعد أصول المحاكمات الجزائية التي تطبق في المحاكم ذات الاختصاص القضائي العام. لقد رفضت محكمة أمن الدولة العليا والأفرع الأمنية وصول محامي الدفاع إلى موكلهم قبل المحاكمة وسمحت لهم برؤيتهم فقط قبل أو بعد جلسة المحاكمة. كانت إجراءات التقاضي تبدأ غالباً قبل بدء محامي الدفاع برؤية ملف الوكيل.

كان يسمح للمحامين بتقديم مذكرات دفاع خطية فقط، ولم يكن مسموحاً بالدفاع الشفوي.^{١٦٦}

أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن محادثة مع دبلوماسي غربي كان يحضر جلسات محكمة أمن

١٦٠ مقابلة مع محامي ١٢، ١٦. الرجاء الاطلاع أيضاً على تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٧ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٥٣ صفحة ١٩ والذي يبين أن أحكام الإعدام يجري تنفيذها بعد مرور شهرين على إصدارها لضمان الوقت الكافي لموافقة وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش عليها بالوكالة عن رئيس الجمهورية.

١٦١ انظر القسم ٤،١ ادناه

١٦٢ الاطلاع على تقرير هيومن رايتس ووتش

'Far From Justice: Syria's Supreme State Security Court', February 2009, <<https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria0209web.pdf>>

والذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ آذار ٢٠١٧، ويشار إليه فيما بعد بتقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٠٩.

١٦٣ مقابلة مع محامي في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ بعد إلغاء SSSC في ٢٠١١ تم تحويل تلك القضايا إلى محكمة مكافحة الإرهاب

١٦٤ IBAHRI ٢٠١١ سابقاً رقم ٥٠ صفحة ٢٨

١٦٥ الرجاء الاطلاع على تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٠٩ السابق الذكر، صفحة ١٦٢

١٦٦ المرجع نفسه، و IBAHRI ٢٠١١ المذكور أعلاه في الحاشية رقم ٥٠ صفحة ٢٨-٢٩.

الدولة العليا والذي علق قائلاً:

”لم أرفي حياتي رئيس محكمة أمن الدولة، النوري، ينظر حقاً إلى ملف. إنه يعلم المدعي عليه «هذه همتهك ماذا لديك لتقول؟» ومع بدء المدعي عليه بالتحدث، يقول فجأة «يكفي!». لم يتمكن النائب العام من طرح أسئلة قط، يمكنه فقط أن يذكر تعليقاً أو يمازح النوري فقط.»^{١٦٧}

لم تكن الأحكام خاضعة للطعن. لقد كانت أحكام محكمة أمن الدولة نهائية ولم تكن قابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية. عملياً كان وزير الداخلية يصادق مع ذلك على قرارات المحكمة.^{١٦٨} لقد كانت الأحكام غالباً قاسية وتتراوح ما بين السجن لمدة ثلاثة إلى ١٥ سنة وفي العديد من القضايا التي تشمل سجناء سياسيين كان الحكم الحبس المؤبد أو الإعدام حتى الموت.^{١٦٩}

٣,٣ التنظيمات القانونية

خلال السيطرة على الهيئات الرسمية؛ يتحدث المحامون السوريون عن تاريخ من الاستقلال والمواجهات مع السلطات الحكومية. بالرجوع إلى الانتداب الفرنسي والسنوات التي تلت استقلال سوريا؛ كان هناك العديد من الناشطين والسياسيين من المحامين.^{١٧٠}

بعد سيطرة حافظ الأسد على السلطة في عام ١٩٧٠؛ أصبحت نقابات المحامين معارضة بشكل متزايد لسياساته.^{١٧١} في عام ١٩٧٢ أصدرت الحكومة قراراً موحداً لنقابات المحامين السابقة غير المركزية تحت مظلة القيادة.^{١٧٢} ومع ذلك أصدرت نقابة المحامين في دمشق بياناً في حزيران من عام ١٩٧٨ تطالب فيه بالإلغاء الفوري لقانون الطواري واستخدام التعذيب والتهديد ضد المحامين المشاركين في أنشطة بمواجهة الحكومة، ينصّ البيان أيضاً على أحكام المحاكم الاستثنائية « إذ اعتبرت ضد القانون ومبادئ العدالة، وحذّر المحامين من أن موافقة نقابة المحامين على هذه المحاكم تجعل تلك المحاكم الكارثية أهلاً للثقة.»^{١٧٣} تبعت نقابات المحامين في المدن الأخرى بيانات مماثلة وفي كانون الأول من عام ١٩٧٨ طالبت نقابة المحامين السوريين الوطنية باستقلال القضاء وإلغاء المحاكم الاستثنائية وإنهاء حالة الطوارئ.^{١٧٤}

استمرت نقابة المحامين السوريين والنقابات المحلية بأنشطتها الاحتجاجية على مدى السنتين اللاحقتين حيث ازدادت الحركة المضادة للحكومة بشكل عام. عندما نادى النقابات المهنية المتعددة بمن فهم نقابة المحامين بثورة وطنية في ربيع عام ١٩٨٠؛ كانت ردة فعل حكومة الأسد أن قامت بحل جميع المؤسسات المهنية والتي كانت تحتوي على أعضاء فاعلين وكانت تشكل خطراً على المجتمع واستبدال قيادته.^{١٧٥}

في الوقت ذاته تم اعتقال أكثر ٥٠ محامٍ من قبل أجهزة المخابرات بما فهم رئيس نقابة المحامين السوريين. بينما تمت محاكمة البعض سرياً؛ تم احتجاز الآخرين دون محاكمة. شملت مراسيم العفو الرئاسية ما بين عام ١٩٩١ و١٩٩٥ إطلاق سراح البعض بينما كان يعتقد أن الآخرين قد

١٧٠ هيومن رايتس ووتش

'Human Rights in Syria', New York, 1990, p. 79, <https://archive.org/stream/bub_gb_N-xjxWYWnlwC/bub_gb_N-xjxWYWnlwC_djvu.txt>

تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٧ ويشار إليه فيما بعد بتقرير هيومن رايتس ووتش لعام ١٩٩٠.

١٧١ المرجع نفسه

١٧٢ قانون رقم ١٤ لعام ١٩٧٢

١٧٣ مذکور في تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٠٩ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٦٢ صفحة ١٨

١٧٤ جورج ٢٠٠٣، وارد أعلاه في الحاشية رقم ٢١ صفحة ١٠٣

١٧٥ مركز استقلال القضاء والمحامين، تقرير «سوريا»، جنيف، تشرين أول ١٩٨٠، صفحة ٢٥-٢٨

<<http://icj.wengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2013/10/CIJL-Bulletin-6-1980-eng.pdf>>

تم الرجوع إليه بتاريخ ٢١ آذار ٢٠١٧؛ وتقرير هيومن رايتس ووتش لعام ١٩٩٠ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٧٠، صفحة

٧٩-٨٠؛ وجورج ٢٠٠٣ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ٢١ صفحة ١٠٤

١٦٧ الرجاء الاطلاع على تقرير هيومن رايس ووتش لعام ٢٠٠٩ المذكور أعلاه في الحاشية رقم ١٦٢ صفحة ٦

١٦٨ المرجع نفسه

١٦٩ VDC ٢٠١٥ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٢

توفوا في السجن.^{١٧٦}

في ١٥ آب ١٩٨١؛ تم إصدار القانون رقم ٣٩؛ والذي طالب النقابة بالتصرف وفقاً للمبادئ والقرارات الخاصة بحزب البعث وبالتنسيق مع المكتب المختص لقيادة الحزب القطرية. لقد تم حظر اجتماعات نقابة المحامين ما لم يتم الدعوة لها وحضورها من قبل ممثل حزب البعث. أعطى القانون الجديد الحكومة أيضاً الصلاحية لحل أية نقابة محامين فرعية أو مركزية في أي وقت،^{١٧٧} وتم كذلك تقييد القدرة على ممارسة القانون. لقد كانت موافقة وزارة العدل مطلوبة لكي يقوم المحامي بتمثيل أفراد أو شركات أجنبية. واجه المحامون الاعتقال أو الاستبعاد وكانت مكاتبتهم تخضع للمراقبة والتفتيش في حال قامت بتمثيل عملاء يعتبر انهم يهددون أمن الدولة. لقد بدأت الحكومة بفحص جميع المرشحين الذين تقدموا إلى النقابة وتم شغل المناصب بأعضاء حزب البعث والعديد منهم لم يكن قد تلقى التدريب القانوني. في عام ١٩٨٧ رشح الرئيس الأسد المدير السابق للمخابرات في محافظة دمشق وهو ليس محامياً ليكون رئيساً لنقابة المحامين السوريين^{١٧٨}

تم طي بعض من تلك الأحكام بإصدار القانون رقم ٣٠ في ١١ تموز ٢٠١٠؛ حيث أنه بموجب القانون الجديد تمت الإشارة إلى نقابة المحامين السوريين على أنها هيئة مهنية تم تأسيسها وفقاً لأحكام الدستور.^{١٧٩} ومع ذلك ففي عام ٢٠١٠ استمر القانون بإلزام نقابة المحامين بالتعاون مع السلطات الرسمية والشعبية في سوريا وبالتنسيق مع المكتب المسؤول في القيادة القطرية لحزب البعث الاشتراكي.^{١٨٠} لقد كانت أعمال الاجتماعات العامة لنقابة المحامين الفرعية والمركزية باطلة قانونياً دون حضور ممثلي حزب البعث ووزارة العدل.^{١٨١} وهو تقييد كان نافذاً بشكل روتيني.^{١٨٢}

أما سابقاً؛ فقد كانت وزارة العدل تملك الحق بالإشراف على نقابة المحامين السوريين ومراقبتها مع فروعها.^{١٨٣} بينما استمرت الحكومة بامتلاك صلاحية حل أية نقابة محامين في أي وقت.^{١٨٤} بينما لم يكن مطلوباً من المحامين أن يكون أعضاء حزب؛ تم الإبلاغ عن أن أولئك الذين سجلوا للانتساب للنقابة كان يطلب منهم القسم بالولاء للحزب.^{١٨٥} في الوقت ذاته، يجب أن يكون الرؤساء وأغلبية مجلس الأعضاء من نقابات المحامين الفرعية والمركزية أعضاء في الحزب.

١٧٦ المراجع نفسها

١٧٧ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ١٩٩٠ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٧٠، صفحة ٧٩-٨٠.

١٧٨ المرجع نفسه، صفحة ٨١

١٧٩ قانون رقم ٣٠ الصادر بتاريخ ١١ تموز ٢٠١٠ المادة ٣

١٨٠ المرجع نفسه، المادة ٤

١٨١ المرجع نفسه، المادة ٣٧ والمادة ٤٩

١٨٢ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٨٣ قانون رقم ٣٠ الصادر بتاريخ ١١ تموز ٢٠١٠ المادة ٧

١٨٤ المرجع نفسه، المادة ١٠٧

١٨٥ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦، بينما قال قضاة آخرين أنه لا يوجد قسم للولاء للحزب أثناء الانتساب.

إن التغييرات في عام ٢٠١٠ أضافت تقييدات على قدرات المحامين السوريين ليمثلوا الموكل بالشكل الملائم. على سبيل المثال، كان يطلب من المحامين الامتناع عن زيارة السجناء في أماكن الاحتجاز دون الحصول على إذن خطي من رئيس نقابة المحامين الفرعية وإلا يتم فصلهم من النقابة.^{١٨٦}

تشير التقارير ما قبل ثورة عام ٢٠١١ إلى أن تلك الموافقة كان يتم منحها أو رفضها بناءً على اعتبارات سياسية وأنه حتى عند منح الموافقة كان يجب أن يتواجد حارس أو مسؤول أمني لتسجيل البيانات خلال الاجتماع.^{١٨٧} لقد سمح قانون عام ٢٠١٠ بالتحقيق والاعتقال والاستجواب للمحامي والتفتيش في مكتبه بعد الحصول على إذن من رئيس النقابة. إلا أن القانون قد سمح أيضاً بالقيام بتلك الإجراءات دون إذن في الحالات التي ترتبط بأمن الدولة.^{١٨٨}

في الفترة التي سبقت ثورة عام ٢٠١١، كان يتبع لنقابة المحامين السوريين المركزية ١٤ فرع محلي.^{١٨٩} تشير الإحصائيات الرسمية من نقابة المحامين السوريين إلى أنه في عام ٢٠١١ كان هناك ٢١٦٨٧ محامٍ مسجل في سوريا. ربع المحامين المسجلين كانوا في دمشق و ٢٠ بالمائة من البقية في حلب.^{١٩٠}

قبل النزاع، كانت كليات الحقوق تعمل في كل من جامعة دمشق في دمشق وفرعها في درعا وجامعة حلب في حلب وفرعها في ادلب وجامعة البعث في حمص وجامعة تشرين في اللاذقية وجامعة الفرات في دير الزور وفرعها في الحسكة.

لحين بدء النزاع؛ كانت النساء تحصل عموماً في سوريا على فرص متساوية في التعليم.^{١٩١} ومع ذلك بينما كانت تشكل المرأة حوالي نصف مجموع المجتمع الجامعي ما قبل النزاع،^{١٩٢} إلا أنها كانت ممثلة بشكل أقل في كليات الحقوق. في أوائل عام ٢٠٠٠ كان حوالي ٣٠ بالمائة من الخريجين من جامعة دمشق و ١٩ بالمائة من الخريجين من جامعة حلب من النساء.^{١٩٣}

١٨٦ قانون رقم ٣٠ الصادر بتاريخ ١١ تموز ٢٠١٠ المادة ٧٤، وحسب قضاة آخرين يمنع المحامي من زيارة السجن إذا لم يحصل على إذن من رئيس فرع النقابة

١٨٧ الرجاء الاطلاع على IBAHRI ٢٠١١ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ٥٠ صفحة ٣٥

١٨٨ قانون رقم ٣٠ الصادر بتاريخ ١١ تموز ٢٠١٠ المادة ٧٨

١٨٩ الرجاء الاطلاع على IBAHRI ٢٠١١ الوارد أعلاه في الحاشية رقم ٥٠ صفحة ٣٢

١٩٠ الإحصائيات وفرقتها نقابة المحامين السورية. يرد النص الكامل لهذه الإحصائيات في الملحق ١

191 Professor Klaus Schwab, Richard Samans, Saadia Zahidi, Till Alexander Leopold and Vesselina Ratcheva, 'The Global Gender Gap Report 2016', World Economic Forum, Geneva, 2016, <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2016/economies/#economy=SYR>

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٦، ويشار إليه فيما بعد بالمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٦

١٩٢ معهد التعليم الدولي:

«We will Stop Here and Go No Further: Syrian University Students and Scholars in Turkey», 2014، 12، صفحة 12، <https://www.iie.org/Research-and-Insights/Publications/We-Will-Stop-Here-And-Go-No-Further-Syrian-University-Students-And-Scholars-In-Turkey>.

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٦

193 Monique C. Cardinal, 'Women and the Judiciary in Syria: Appointments Process, Training and Career Paths', Volume 15, Issues 1-2, International Journal of the Legal Profession, 2008, pp. 123-139.

٣,٤ حالة النساء

تواجه النساء تهديدات وتحديات خاصة عند التواصل مع نظام العدل السوري. إن المدى الذي تحمل فيه القوانين السورية القائمة بشكل صريح حقوقاً أكبر للرجال عن النساء وخاصة في المسائل التي تتعلق بالزواج والطلاق والوصاية والولاية والإرث كان لها أثر مستمر على الحالة الخاصة بالنساء في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة بعد عام ٢٠١١.

الدستور والأحكام والقوانين المتعلقة بحالة النساء

المادة ٤٥ من دستور عام ١٩٧٣ تنص على:

«تضمن الدولة للنساء جميع الفرص التي تمكنهنّ من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. تزيل الدولة التقييدات التي تمنع تطور ومشاركة المرأة في بناء المجتمع العربي الاشتراكي.»

إن المادة ٢٣ من دستور عام ٢٠١٢ تشبهها في النطاق العام.^{١٩٩} يشمل دستور عام ٢٠١٢ بالفعل مبدأ المساواة بين جميع المواطنين وحتى في دستور عام ١٩٧٣ الذي يسبقه كان يمنع التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الأصل أو اللغة أو الديانة أو المعتقد ويضمن احترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة والمحافظة على كرامة الإنسان لكل فرد.^{٢٠٠}

تنص المادة ٣ من دستور عام ١٩٧٣ على ان «الفقه الإسلامي يجب أن يكون مصدر رئيسي للتشريع». انعكس هذا على قانون الأحوال الشخصية السوري والذي هو مبني بشكل كبير على الشريعة الإسلامية. ومع ذلك فإن المادة ٣ من الدستور تنص على أن «الأحوال الشخصية للمجتمعات الدينية يجب أن تكون محمية ومحترمة» كما هو مذكور أعلاه فإن قانون الأحوال الشخصية السوري ينطبق على جميع السوريين بغض النظر عن ديانتهم مع وجود بعض الاستثناءات في مجالات الزواج والطلاق والإرث.^{٢٠١} وبذلك فإن أحكام قانون الأحوال الشخصية السوري تنطبق على أغلبية الشعب السوري.

السن القانوني للزواج هو بلوغ ١٨ سنة للرجال وبلوغ ١٧ سنة للنساء، أو بلوغ ١٥ سنة للفتيان وبلوغ ١٣ سنة للفتيات بموافقة الولي والقاضي.^{٢٠٢} يجب أن تحصل المرأة على موافقة ولها من أجل الزواج بينما يمكن للرجل أن يختار بحرية أن يتزوج دون وصاية زوجية.^{٢٠٣} يمكن للمسلم أن يتزوج من غير مسلمة ولكن لا يمكن للمسلمة أن تتزوج من غير مسلم.^{٢٠٤}

١٩٩ دستور ٢٧ شباط ٢٠١٢ المادة ٢٣ مصاغة بشكل أساسي بالطريقة ذاتها باستثناء استبدال المرجعية إلى بناء المجتمع العربي الاشتراكي ببناء المجتمع

٢٠٠ دستور ٢٧ شباط ٢٠١٢ المواد ١٩ و ٣٣

٢٠١ انظر أيضاً القسم ٣,١ اعلاه

٢٠٢ قانون الأحوال الشخصية السوري، ١٩٥٣ المادة ١٦ و ١٨

٢٠٣ المرجع نفسه المادة ٢٠

٢٠٤ المرجع نفسه المادة ٤٨ (٢)

لقد أظهرت الإحصائيات التي تم الحصول عليها من الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أنه في عام ٢٠١١ كان ١٧١٤٧ أي ٧٩ بالمائة من المحامين المسجلين من الذكور و٥٤٨٦ أي ٢١ بالمائة من الإناث. إن نسبة المحاميات المسجلات من الإناث كانت متباينة حسب المنطقة، من مرتفعة ٣٠ بالمائة في دمشق و٢٦ بالمائة في طرطوس إلى ١٩ بالمائة في حلب و٩ بالمائة في الرقة.^{١٩٤} كان حوالي ١٤ بالمائة من قوى العمل من النساء في عام ٢٠١٢^{١٩٥} مما يشير إلى أن مشاركة النساء في القطاع القانوني تبدو مشابهة لقطاعات العمل الأخرى. ومع ذلك فقد تمت الإشارة خلال المقابلات إلى أن حالة النساء في نظام العدل السوري كانت متأثرة بقدرة النساء على الممارسة في النقابة.^{١٩٦}

شملت الأمثلة على ذلك القدرة على جذب الموكلين والتفاعلات مع الأعضاء الذكور في القضاء والنقابة ورفض بعض المجتمعات العمل في مجالات محددة من القانون أو الحكومة.

بينما يتم تمثيل النساء في المراتب الدنيا من القضاء ونقابات المحامين المتعددة؛ إلا أنهنّ من غير المرجح أن يشغلن مناصب عليا. وفقاً للمقابلات، لم تكن هناك نساء في المناصب القيادية في نقابة المحامين السوريين التي لا تزال تعمل في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة.^{١٩٧} ذكرت محامية أنثى أن هناك لجنة نسائية داخل النقابة ومع ذلك كان يرأسها رجل ووصفت عمله بأنه «شكلي».^{١٩٨}

١٩٤ الملحق ١، الرجاء الاطلاع أيضاً على نقطة ١٩٠ من المراجع الواردة أعلاه

١٩٥ المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٦، نقطة ١٩١ من المراجع الواردة أعلاها

١٩٦ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ وقاضي في ٩ تشرين الثاني ومحامين في عمان ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

١٩٧ مقابلات مع محامين من حلب ودمشق وادلب والرقة في تشرين الثاني ٢٠١٦

١٩٨ مقابلة مع محامي في تشرين الثاني ٢٠١٦

يسمح القانون السوري بتعدد الزوجات. تم تعديل قانون الأحوال الشخصية السوري في عام ١٩٧٥ لتجعل من الصعب على الرجل أن يعدد زوجاته من خلال الطلب من الزوج أن يكون قادراً مالياً على الزواج من زوجة ثانية مع تفسير شرعي وموافقة من الزوجة على مشاركة بيت الزوجية مع زوجة أخرى بالإضافة إلى توفير سكن متساو لجميع الزوجات.^{٢٠٥} ومع ذلك بغض النظر عن تلك الجهود لتقييد تعدد الزوجات إلا أنه ما زال موجوداً في سوريا وخاصة في المناطق التي تكون سيطرة الحكومة فيها ضعيفة أو غير موجودة. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت بعض المقابلات حالات كان فيها الأزواج يهددون بالطلاق من زوجاتهم في حال عدم موافقتها مع تجاهل الحميات التشريعية.^{٢٠٦}

لقد كان الزواج مشروطاً بالطاعة. إذا كانت الزوجة غير مطيعة لزوجها فإنها قد تتعرض للطلاق.^{٢٠٧} تحتاج المرأة المتزوجة إلى إذن زوجها من أجل العمل أو أنها تتنازل عن حقها بإنفاق زوجها عليها.^{٢٠٨} تتطلب قوانين الأحوال الشخصية المسيحية أيضاً طاعة المرأة في مقابل أن ينفق زوجها عليها.^{٢٠٩}

يملك الزوج الحق بالطلاق من جانب واحد وبشكل غير مشروط.^{٢١٠} بالمقابل يمكن للمرأة أن تطلب التفريق فقط تحت ظروف أكثر تقييداً مثل الجنون والغياب وعدم الانفاق والشقاق والضرر.^{٢١١} بموجب المادة ١٧٧ من قانون الأحوال الشخصية السوري، إذا قام رجل باستعمال حقه بالطلاق من جانب واحد بشكل تعسفي يجوز لزوجته أن تحصل على تعويض.^{٢١٢} ومع ذلك إذا كان هناك أقارب يمكنهم الانفاق عليها فإن الرجل الذي يطلق زوجته تعسفاً لا يطلب منه دفع تعويض لها. هناك نوع ثالث من الطلاق وهو المخالعة وهو عقد طلاق يوافق فيه الزوج على الطلاق مقابل تنازل زوجته عن بعض أو كامل حقوقها المالية.^{٢١٣}

في حالة الطلاق يكون للأب حق الحضانة على ابنتها لحين بلوغها سن ١٣ وابنتها لحين بلوغها سن ١٥.^{٢١٤} وتفقد المرأة ذلك الحق في حال الزواج مرة أخرى.^{٢١٥}

ومع ذلك بينما كان للمرأة حق الحضانة، استمر الأب بالوصاية القانونية لحين بلوغ الطفل سن

٢٠٥ المرجع نفسه المادة ١٧ و٦٧ و٦٨

٢٠٦ مقابلات مع محامين وناشطات حقوقيات في عمان، تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٠٧ قانون الأحوال الشخصية السوري لعام ١٩٥٣ المادة ٧٤

٢٠٨ المرجع نفسه المادة ٧٣

٢٠٩ Van Eijk ٢٠١٣ وارد أعلاه في الحاشية رقم ٨٠ صفحة ٦٤؛ Van Eijk ٢٠١٦ وارد أعلاه في الحاشية رقم ٨٢ صفحة ٩٩-١٢٨

٢١٠ قانون الأحوال الشخصية السوري لعام ١٩٥٣، المواد ٨٥-٩٤

٢١١ المرجع نفسه، المواد ١٠٥-١١٤. الاطلاع على تقرير Gihane Tabet, 'Women in Personal Status Laws: Iraq, Jordan, Lebanon, Palestine, Syria', UNESCO, Gender Equality and Development Section, SHS Papers in Women's Studies/ Gender Research, p. 26, <http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SHS/pdf/Women_in_Personal_Status_Laws.pdf>

تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٦

٢١٢ Van Eijk ٢٠١٦ وارد أعلاه في الحاشية رقم ٨٢ صفحة ٢١٥-٢٢٨

٢١٣ قانون الأحوال الشخصية السوري لعام ١٩٥٣، المواد ٩٥-١٠٤

٢١٤ المرجع نفسه، المادة ١٤٦

٢١٥ المرجع نفسه، المادة ١٣٨

١٨،^{٢١٦} تشمل الوصاية السيطرة على التعليم والعلاج الطبي والتأديب والتوجيه المهني والموافقة على الزواج وأية شؤون أخرى تتعلق بمصالح القاصر.^{٢١٧} استمر الأب بالحصول على الوصاية على أموال القاصر^{٢١٨} وبالتالي لا يجب أن يكون للأب خلال فترة الحضانة ل طفلها الحق بالحصول على المال لتقدمه لذلك الطفل. بالإضافة إلى ذلك، حتى إذا كان للأب حق الحضانة، يمكن للأب أن يقرر تزويج ابنته دون موافقة أي من الأم أو الفتاة.

خلال الزواج، لا يجوز للمرأة السفر مع طفلها دون إذن من والد الطفل بينما يمكن للأب السفر بحرية مع طفله خلال الزواج.^{٢١٩} إذا استمرت الأم الحضانة بعد الزواج فإن حق المرأة بالسفر مع طفلها يكون محدوداً دون إذن الوصي أي الأب، ومع ذلك فإن الأب لا يمكنه السفر مع طفله دون إذن من له حق الحضانة أي المرأة.^{٢٢٠}

إن أحكام قانون الأحوال الشخصية السوري المتعلقة بالوصاية تنطبق على جميع الديانات ولكن المسيحية واليهودية مستثناءة من أحكام الحضانة.^{٢٢١}

تقدم أحكام الشريعة آراءً مفصلة ومعقدة لحصص الإرث وهناك نقاش كامل حول هذا الموضوع خارج هذا التقرير. ومع ذلك، كقاعدة عامة، تراث المرأة من والدها ووالدها وزوجها أو طفلها وتحت شروط معينة من أفراد العائلة الآخرين.

ومع ذلك فإن حصتها أقل من الرجل. على سبيل المثال، يرث الابن ضعف مبلغ ميراث الابنة. إن هذه المبادئ مشمولة في الكتاب السادس من قانون الأحوال الشخصية السوري. تنص المادة ٢٠٩ من القانون على أنه لا يجوز أن تحتوي الوصية على أي شيء ممنوع شرعياً. ما لم يوافق الورثة، يمكن توريث ما يصل إلى الثلث فقط من وصية إلى أشخاص لا يعتبرون ورثة بموجب قانون الشريعة والثلثين المتبقين يتم توزيعهما وفقاً لمبادئ الشريعة.^{٢٢٢}

بالإضافة إلى أحكام قانون الأحوال الشخصية السوري، فإن أحكام قانون العقوبات وقانون الجنسية يؤثران على حق المرأة. خاصة المادة ٣ من قانون الجنسية والمرسوم التشريعي رقم ٢٧٦ الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٩، والذي يسمح للأب فقط بمنح جنسيتهم. بالرغم من أن القانون يقدم استثناءات للقطاع (الشخص من الدين مجهولين أو مجهولي الجنسية) وللأشخاص

٢١٦ المرجع نفسه، المادة ١٦٢

٢١٧ المرجع نفسه، المادة ١٧٠

٢١٨ المرجع نفسه

٢١٩ المرجع نفسه، المادة ١٤٨

٢٢٠ المرجع نفسه

٢٢١ قانون الأحوال الشخصية السوري لعام ١٩٥٣، مادة ٣٠٨، وقانون الإجراءات المدنية، المرسوم التشريعي رقم ٨٤ بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٥٣، المادة ٥٣٥ (تم استبدال هذا القانون بقانون الإجراءات المدنية، القانون رقم ١ بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦)

٢٢٢ قانون الأحوال الشخصية السوري لعام ١٩٥٣، المادة ٢٣٨

جنسيتها لطفلها، المادة ١٥ الفقرة ٤ والتي تتعلق بحرية التنقل والسكن والإقامة، المادة ١٦ الفقرة ١ (ج)، (د)، (هـ)، (و) والتي تتعلق بتساوي الحقوق والمسؤوليات خلال الزواج وعند حلّه فيما يتعلق بالصيانة والتبني، المادة ١٦ الفقرة ٢ والتي تتعلق بالتأثير القانوني للخطبة والزواج للطفل، والمادة ٢٩ الفقرة ١ والتي تتعلق بالتحكيم في حالة النزاع.^{٢٢٧}

وصول المرأة إلى مؤسسات العدل الرسمية وغير الرسمية

لا يوجد نظام مساعدة قانونية رسمي في سوريا ولا يقبل المحامون عموماً الحالات التطوعية. بينما تعتبر كلفة الحصول على محامٍ عائقاً أمام الوصول إلى العدالة لكل من الرجال والنساء، إلا أن نقص الخدمات التطوعية يمكن أن يؤثر على النساء حيث تنقصهم غالباً القدرة على التصرف بأموال الأسرة. بموجب قانون الشريعة، يجب أن ينفق الزوج على زوجته بالمال. لا يمنع القانون من أن المرأة يمكن أن يكون لها حساب بنكي خاص وأن تسيطر على أموالها الخاصة. ومع ذلك يسيطر الرجال عملياً على أموال العائلة والذي يمكن أن ينتج عنه عدم قدرة النساء على الحصول على المساعدة القانونية الخاصة.^{٢٢٨} إن مخاوف التداعيات من الزواج والأسرة يمكن أن تساهم أيضاً في عدم قدرة المرأة للحصول على تسويات قانونية عادلة.

ذكرت عدة مقابلات مع النساء أن القضاة الذكور يسيؤون للمراجعات والمحاميات من الإناث في المحكمة.^{٢٢٩} ذكرت موظفة في منظمة غير حكومية تزود المساعدة القانونية في سوريا عن حالة تم فيها ضرب امرأة في المحكمة من قبل زوجها ولم يتدخل القاضي.^{٢٣٠} بالإضافة إلى ذلك ذكرت المقابلات أيضاً أن الفساد في نظام المحكمة يمنع التسوية العادلة للطرف ذو الموارد الأقل وهي المرأة غالباً.^{٢٣١}

يمكن أن تنتج تلك العوامل عن امتناع المرأة عن السعي للحصول على المساعدة القانونية أو اللجوء إلى محاكم الأحوال الشخصية. بينما تطبق تلك القيم والأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي بالتساوي على جميع نساء سوريا بصرف النظر عن الديانة؛^{٢٣٢} ذكرت العديد من المقابلات أن تلك الحواجز كانت أقل أهمية في المراكز الحضرية مثل وسط دمشق حيث كانت السلوكيات غير الدينية هي السائدة.^{٢٣٣}

وصلت النساء إلى آليات العدالة غير الرسمية والتي شملت توسط المجتمع الذكوري في النزاع. مع العلم بالصعوبات الموجودة في الوصول إلى نظام العدل الرسمي بسبب إطار العمل القانوني والإجراءات والضغوطات الاجتماعية، كان لهذا مسار هام في الإصلاح للعديد من النساء. ومع ذلك كانت هناك تحديات في تلك الآليات أيضاً. بينما يمكن للآليات غير الرسمية أن تسهل على النساء

المولودين في سوريا ولا يمكن تأكيد علاقتهم بوالد، إلا أن تلك الاستثناءات كانت نادرة التطبيق.^{٢٣٤}

تعطي أحكام قانون العقوبات للرجال بسبب الدفاع عن الشرف كظرف مخفف للعقوبة. تنص المادة ٥٤٨ على: "من يمسك زوجته أو أخته أو والدته أو ابنته بمحض الصدفة في فعل جنسي غير شرعي ويقتلها أو يصيبها بشكل غير متعمد" يمكن أن يتم الحكم عليه بالسجن لمدة خمسة إلى سبعة سنوات.^{٢٣٥} تم تعديل هذا الحكم في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ لزيادة عقوبة الحد الأدنى. قبل تعديل عام ٢٠٠٩، لم تكن هناك عقوبة مفروضة على ذلك القتل. أدى التعديل عام ٢٠٠٩ إلى جعل العقوبة لمدة سنتين أو ثلاثة والتي تمت زيادتها إلى سبعة أو خمسة في عام ٢٠١١. بالمقابل فإن عقوبة القتل هي ٢٠ سنة أشغال شاقة.

من ناحية أخرى فإن قانون العقوبات يعطي فرصة للمغتصب للافلات من العقاب ويضغط على المرأة بالزواج من مغتصبها. تنص المادة ٥٠٨ من قانون العقوبات على عقوبة مخففة لمدة سنتين في حال زواج المغتصب من ضحيته. قبل التعديل في عام ٢٠١١، كان مرتكب الجريمة يوقف تنفيذ العقوبة بحقه إذا تزوج من الضحية. لم يكن هناك قانون ضد الاغتصاب الزوجي أو العنف الأسري أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

إن الزنا يعتبر جريمة في سوريا ولكن له تعريف مختلف وعقوبة وظروف مختلفة للأثبات على الرجل والمرأة. يشترط أن يتم ارتكاب الزنا داخل منزل الزوجية لكي يتم تجريم الرجل. بالمقابل يمكن معاقبة المرأة على ارتكاب الزنا في أي مكان. بينما يمكن للرجل تقديم أي دليل ضد المرأة لدى المحكمة بما يشمل الشهود والإثبات المادي أو الوثائق الخطية، ولكن لا يثبت على الشريك إلا بدليل خطي. إذا تم الاتهام بالزنا، يمكن للمرأة أن تحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين بينما يحبس الرجل من شهر واحد إلى سنة في حال كان عازباً.^{٢٣٦}

إن تصديق سوريا للاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)^{٢٣٧} في عام ٢٠٠٣ عملت على تأمين حقوق المرأة بشكل بسيط. لقد صادقت سوريا على المعاهدة مع تحفظات على مواد ادعت أنها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية السوري وبالتالي جعلتها أداة غير فعالة لمعالجة العديد من المشاكل المقدمة أعلاه. إن التحفظات كانت تتعلق بما يلي: المادة ٢ (تدابير السياسة)، المادة ٩ الفقرة ٢ والتي تتعلق بمنح المرأة

٢٢٣ هيئة الإنفاذ الدولية، تم الرجوع إلى الصفحة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٦

International Rescue Committee, 'Civil Status Documentation in Non-Government Areas of Northern Syria', 2016, p.15, <<https://www.scribd.com/document/319310864/IRC-Full-Assessment-Civil-Status-Documentation-in-Non-Government-Areas-in-Northern-Syria-July-2016>>

٢٢٤ تقرير عبادة حقوق الإنسان والعدالة في النوع الاجتماعي، ومنظمة مادره، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية بعنوان «انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات في سوريا» المقدم لمراجعة الأمم المتحدة الدورية لسوريا، صفحة ٣، تم الرجوع إليه بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٦، ويشار إليها فيما بعد بتقرير عبادة حقوق الإنسان والعدالة في النوع الاجتماعي المقدم إلى مراجعة الأمم المتحدة الدورية الشاملة لعام ٢٠١٦ <<https://www.madre.org/sites/default/files/PDFs/Syria%20UPR%20submission%20Final.pdf>>

٢٢٥ منظمة بيت الحرية Freedom House «حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - سوريا» ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤،

<<http://www.refworld.org/docid/473871b70c.html>>

تم الرجوع إلى التقرير بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٢٦ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩، ١٢٤٩ UNTS ١٣

٢٢٧ <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations-country> - تم الرجوع إلى الصفحة

بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٢٨ مقابلة مع ناشط في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٢٩ مقابلة مع محامين في غازي عنتاب في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة مع قاضي في غازي عنتاب في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلات مع محامين في عمان في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٣٠ مقابلة مع ناشط يعمل مع منظمة غير ربحية في غازي عنتاب بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٣١ مقابلة مع محامين وقانونيين في عمان في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٣٢ Van Eijk ٢٠١٦ وارد أعلاه في الحاشية رقم ٨٢ صفحة ١٨-١

٢٣٣ مقابلة مع محامين في غازي عنتاب في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة مع قاضي في غازي عنتاب في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلات مع محامين في عمان في تشرين الثاني ٢٠١٦.

الاستماع إلى قضيتها، كان يتم تهميش المرأة غالباً في تلك الأنظمة العرفية وذلك بسبب ضعف موقفهن وتأثيرهن في المجتمعات. عندما سئل الذين تمت مقابلتهم عن العدالة غير الرسمية كانوا مستخفين بالممارسات التقليدية واعتبروها شكلاً آخر من السيطرة على النساء.^{٢٣٤}

وصول المرأة إلى الإصلاحات الفعالة

إن قضاة المحكمة الشرعية يملكون اختصاصاً واسعاً في مجالات لم يتم تغطيتها بالتفصيل في قانون الأحوال الشخصية السوري والتي شملت الاختصاص الولائي للقاضي الشرعي.^{٢٣٥} إن أغلبية المحاميات والناشطات النساء اللواتي تمت مقابلتهن شعرن بأن ذلك الاختصاص يسمح بالتحيز من قبل قضاة المحكمة الشرعية الذكور لصالح الرجال.

تمت ملاحظة التحيز بشكل خاص في قضايا الطلاق والحضانة. في قضية التفريق، كانت الخطوة الأولى هي عملية الصلح الواجب اتباعها والمنصوص عليه في المواد ١١٢ - ١١٥ من قانون الأحوال الشخصية السوري. في هذه العملية يعين القاضي محكّمين اثنين من أسرتي الزوجين أو أي شخصين يعتبرهما القاضي قادرين على الإصلاح بينهما.^{٢٣٦} في حال فشل جهود المصالحة يقوم المحكّمين - دائماً ذكور - بإصدار تقرير يحدد نسبة المسؤولية. بناءً على التقرير يحدد القاضي حقوق الزوج والزوجة. إذا تحدد أن الخلاف الزوجي أكبر أو مساوٍ لخطأ الزوجة، سيطلب منها إعادة كامل أو جزء من المهر.^{٢٣٧} يملك القاضي صلاحية واسعة في تعيين المحكّمين. ذكر العديد ممن تمت مقابلتهم أن هؤلاء المحكّمين لا يكونوا في العادة مدربين بأي شكل بل تكون لهم علاقة من بعيد بالزوجين.^{٢٣٨} اعتبر الجميع أن عملية تعيين رجال فقط ينتج عنها التحيز تجاه وجهة نظر الزوج. مع الاختصاص الواسع للقاضي، ينتج عن هذا الأمر غالباً فقدان الحقوق المالية للنساء في قضايا الطلاق.

إن فصل الوصاية والحضانة يمكن أن يمنع الإصلاح الفعال للنساء في قضايا الحضانة. أبلغت الناشطات والمحاميات النساء عن أنه بينما تكون النساء مخولات بالحضانة المادية على أطفالهن. إذا لم يحكم القاضي بالنفقة الكافية من الوالد بما يشمل الحق بالبقاء في منزل الأسرة؛ يتم إجبار العديد من النساء على التنازل عن الحضانة.^{٢٣٩} دون مصادرها الخاصة أو مساعدة أسرتهن، يمكن أن ينتج عن ذلك عدم قدرة المرأة ببساطة على العناية بأطفالها. وبذلك من الشائع بين الأطفال أن يبقوا مع والدهم حتى إذا تم منح النساء الحضانة. أفادت المحاميات غالباً عن استخدام الحضانة كسلاح مقايضة لجعل النساء يتخلين عن حقوقهن المالية.^{٢٤٠}

إذا فقدت المرأة الحضانة على الطفل، يتم إقرار حقوق الزيارة من قبل القاضي. ذكر من تمت مقابلتهم عن أن حق المرأة بالزيارة يحال إلى مركز زيارة الطفل من ساعتين إلى ست ساعات كل

٢٣٤ المرجع نفسه

٢٣٥ قانون الأحوال الشخصية السوري لعام ١٩٥٣، مادة ٣٠٥

٢٣٦ المرجع نفسه، المادة ١١٢ (٣)

٢٣٧ المرجع نفسه، المادة رقم ١١٤

٢٣٨ مقابلات مع محامين وقانونيين في عمان، تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٣٩ مقابلة مع ناشط، تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٤٠ مقابلات مع محامين وقانونيين في عمان، تشرين الثاني ٢٠١٦

أسبوع. أبلغ من تمت مقابلتهم عن أن الظروف المهيئة لتلك المراكز ضعيفة.^{٢٤١} في أماكن أخرى غير المراكز، يمكن أن تتم تلك الزيارات في باحات المحكمة.^{٢٤٢}

الإصلاحات والإجراءات في العنف القائم على النوع الاجتماعي وجرائم الشرف

أخبرنا من تمت مقابلتهم عن أنه برأيهم هناك العديد من النساء لم يقدمن شكوى رسمية بالعنف الأسري بسبب التقييدات الاجتماعية. يشمل هذا الخوف من انتقام الزوج أو أفراد الأسرة بالإضافة إلى مفهوم أن الشرطة غير مدربة على تلك الشكاوى.^{٢٤٣} في حال الوفاة بسبب العنف الأسري سيتم تقديم ادعاء ولكن يتم غالباً تخفيض العقوبة.

إذا لم تقدم المرأة شكوى رسمية فإن عملية الحصول على حل ليست سهلة. وفقاً لمحامٍ تعامل مع العديد من تلك القضايا، يتم غالباً اعتبار قضايا العنف الأسري على أنها جرائم بسيطة ويتم إرسالها إلى محكمة الصلح. بينما يمكن أن تكون هذه الجريمة خاضعة لعقوبة الحبس من ثلاثة إلى خمسة سنوات، ذكر المحامي أنه بخبرته أنه يتم إسقاط الحق الشخصي بنسبة ٩٩ بالمائة من القضايا من قبل الضحية قبل العقوبة. ركز المحامي مع ذلك على قضية قام فيها الزوج بكسر ذراع زوجته وتمت معاقبته بالحبس لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ ٢٨٠٠٠٠ ليرة سورية.^{٢٤٤}

في حالة وفاة الضحية يمكن للمدعى عليه الاستفادة من نص المادة ٥٤٨ من القانون الجنائي المذكورة أعلاه والتي تسمح بتخفيف العقوبة على جرائم الشرف. وفقاً لمحامي دفاع جنائي تمت مقابلته، فإن القضاة يقومون غالباً بتقليل عقوبة الرجل حتى إذا لم يكن هناك دليل أولي يسمح تطبيق ذلك الحكم.^{٢٤٥} من ضمن اختصاص القاضي تحديد ما إذا كانت الجريمة جريمة شرف ويعتمد القاضي كلمة المدعى عليه أكثر من الاعتماد على أي دليل آخر.

لا توجد إحصائيات رسمية عن جرائم القتل بدافع الشرف. ومع ذلك فإن المرصد النسائي السوري يقدر وجود حوالي ٢٠٠ جريمة شرف تحدث كل عام.^{٢٤٦} قدرت المنظمات غير الحكومية الأخرى أن هناك ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ جريمة شرف حدثت في عام ٢٠١٠،^{٢٤٧}

٢٤١ مقابلة مع محام بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦، ومقابلات مع محامين في عمان في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٤٢ مقابلة مع محام في عمان، تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٤٣ مقابلات مع محامين وقانونيين في عمان في تشرين الثاني ٢٠١٦؛ ومقابلة مع ممثلين عن المجتمع المدني بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦. ولا يشمل نطاق هذا التقرير البحث في الخدمات التي تقدمها الشرطة، ولكن من الجدير بالذكر أن عدد ضباط الشرطة من النساء في المخافر الموجودة في المناطق الخاضعة إلى سيطرة الحكومة يتفاوت من منطقة إلى أخرى بحسب الأعراف الاجتماعية للمجتمعات المحلية. ومعظم مخافر الشرطة في المناطق الخاضعة إلى سيطرة المعارضة تخلو من الضباط النساء، ما من شأنه التأثير على نظرة الناس إلى الشرطة.

٢٤٤ مقابلة مع محام، تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٤٥ المرجع نفسه

٢٤٦ هيومن رايتس ووتش، "Syria: No Exceptions for Honour Killings"، بيان صحفي بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠٠٩ <https://www.hrw.org/news/2009/07/28/syria-no-exceptions-honor-killings>

تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٤٧ عيادة حقوق الإنسان والعدالة في النوع الاجتماعي المقدم إلى مراجعة الأمم المتحدة الدورية الشاملة لعام ٢٠١٦، أنفة الذكر، رقم ٢٢٤ صفحة ٣

الجزء الثاني

٤. التطورات بعد ثورة عام ٢٠١١

منذ ثورة عام ٢٠١١؛ كان السوريون في المناطق المختلفة من البلاد يعيشون تحت سيطرة القوى المسيطرة على المنطقة. مع فقدان السيطرة على مناطق واسعة؛ اختفت مؤسسات الحكومة السورية الرسمية في تلك المناطق بما يشمل النظام العدلي. هناك العديد من أنظمة العدالة التي نشأت في مناطق مختلفة تسيطر عليها مجموعات مسلحة متعددة. يمكن أيضاً ملاحظة تغيرات في نظام العدل في مناطق تقع تحت سيطرة الحكومة.

بينما يتغير الوضع على أرض الواقع يومياً؛ تعتبر هذه الأنظمة ومن المرجح أن تستمر في تشكيل نظام العدل والقضاء في المستقبل في سوريا مع تأثيرات عميقة على المواطنين السوريين. يوفر هذا القسم مجموعة من التغييرات على نظام العدل في كل من المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة وخارج سيطرتها.

لأغراض هذا التحليل؛ يجب ملاحظة أنه قد كان هناك نزاع مسلح غير دولي منذ عام ٢٠١٢ على الأقل^{٢٤٨}. بالإضافة إلى العواقب الإنسانية الوخيمة؛ فقد كان لتصاعد الاحتجاجات على نطاق كامل من النزاع المسلح عواقب قانونية محددة. إن القانون الإنساني الدولي واجب التطبيق خلال النزاع المسلح ويفرض واجبات إضافية على الأطراف المختلفة المشاركة في النزاع بما يشمل الواجبات المتعلقة بتشغيل النظام العدلي.

تعتبر هذه الواجبات إضافية على تلك التي تترتب من قبل الحكومة السورية بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي^{٢٤٩}. يطبق القانون الإنساني الدولي بالتساوي على جميع أطراف النزاع بما يشمل الدول الأطراف والمجموعات المسلحة المنظمة من خارج الدولة والتي تشارك بشكل مباشر في النزاع

٢٤٨ دأبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على وصف الوضع في سوريا بالنزاع المسلح غير الدولي منذ تموز ٢٠١٢ على الأقل. الرجاء الاطلاع على

< <https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm> >

تم الرجوع إليه بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١٧. ولم تعترض الحكومة السورية ولا أي جهة أخرى ذات علاقة بالنزاع في سوريا على هذا الوصف.

٢٤٩ تشمل هذه الواجبات الحق بمحاكمة عادلة بموجب المادة ١٤ من المعاهدة الدولية لحقوق المدنيين والسياسية لعام ١٩٦٩، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ٩٩٩ UNTS ١٧١ and ١٠٥٧ UNTS ٤٠٧ التي صادقت عليها الحكومة السورية بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٦٩، ويشار إليها فيما بعد بـ ICCPR

الجزء الثاني



المسلح.^{٢٥٠}

تمت المصادقة على المادة ٣ من معاهدات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ من قبل سوريا في عام ١٩٥٣ في النزاعات المسلحة غير الدولية.^{٢٥١} تشير المادة (١)٣(د) إلى أنه من الممنوع في أي وقت وفي أي مكان إصدار حكم أو تنفيذ إعدام دون إعلان حكم مسبق من قبل المحكمة النظامية والتي تتحمل جميع الضمانات القضائية التي يتم الاعتراف بها على أنه لا غنى عنها من قبل الأشخاص المدنيين على الأشخاص الذين لا يشاركون في النزاع؛ بما يشمل أعضاء من القوات المسلحة الذين سيطروا على المنطقة وأولئك الذين خرجوا من المعركة بأمراض وجروح وحبس أو أي سبب آخر. بالإضافة إلى ذلك فإن المتطلبات التي تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة كجزء من القانون الدولي العرفي تعتبر أيضاً ملزمة لجميع أطراف النزاع.^{٢٥٢} بموجب المادة (٢)٨(ج)٤ من نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية؛ فإن المخالفات الحقيقية للمتطلبات المنصوص عليها في المادة (١)٣(د) تشكل جريمة حرب.^{٢٥٣}

يمكن الحصول على توجيه ضمن الأدوات الدولية الأخرى حول كيفية تفسير المادة (١)٣(د). لقد تم استبدال المتطلب الذي شكلته المحكمة بشكل نظامي بالمادة (٢)٦ من البروتوكول المضاف على معاهدات جنيف الصادرة بتاريخ ١٢ آب ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاع غير الدولي المسلح لعام ١٩٧٧ (البروتوكول الإضافي ٢) بموجب المتطلب الذي تقدم المحكمة بموجبه الضمانات الأساسية

٢٥٠ الرجاء الاطلاع على:

Lindsey Cameron et al, 'Article 3: Conflicts not of an international character', in Knut Dörmann et al, 'Commentary on the First Geneva Convention: Convention (I) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field', (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), pp. 126-325, paras. 384-517 ويشار إليها فيما بعد بـ «بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام ٢٠١٦». يرجى الاطلاع بالذات على الفقرات ٤٢٢-٣٢٧ حول متطلبات المنظمة، والفقرات ٥٠٨-٥٠٥ حول الطبيعة الملزمة للمادة المشتركة رقم ٣ الخاصة بالجماعات المسلحة غير التابعة للدول.

٢٥١ المادة ٣ المشتركة بين اتفاقية جنيف الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة بالميدان الموقعة بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ويشار إليها فيما بعد بـ GCI، واتفاقية جنيف الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار من أفراد القوات المسلحة الموقعة بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمشار إليها فيما بعد بـ GCII، واتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب الموقعة بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمشار إليها فيما بعد بـ GCIII؛ واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، الموقعة بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمشار إليها فيما بعد بـ GCIV. وقد صادقت عليها الحكومة السورية بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٣.

٢٥٢ يمكن الاطلاع على سبيل المثال على الدراسة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي (٢٠٠٥)، القاعدة رقم ١٠٠.

<https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/home>

تم الرجوع إليها بتاريخ ١٢ شباط ٢٠١٧.

٢٥٣ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٨، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ٢١٨٧ UNTS ٩٠ المادة (٢)٨(ج)٤، والمشار إليه فيما بعد بنظام المحكمة الجنائية الدولية. لم تصادق سوريا على نظام المحكمة الجنائية الدولية، غير أن الكثير من الجرائم المشمولة في تشريعات المحكمة الجنائية الدولية قائمة على القانون الدولي العرفي. للمزيد حول ذلك الرجاء الاطلاع على

Philippe Kirsch, 'Introduction to the First Edition' in Otto Triffterer (Ed.), 'Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court – Observers' Notes, Article by Article', 2nd ed. (München: C. H. Beck, 2008), p. XXXIX.

للاستقلال والنزاهة.^{٢٥٤} وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر؛ فإن هناك ملاحظة على المادة ٣ وهي أن الصيغة تركز أكثر على قدرة المحكمة على إجراء محاكمة عادلة أكثر من كيفية إنشائها. يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار حقيقة النزاعات المسلحة غير الدولية والتي تفرض واجبات على جميع الأطراف في النزاع؛ سواء كانوا من الدول أو من غير الدول^{٢٥٥} وثيقة أركان الجريمة التي حددها المحكمة الجنائية الدولية أيضاً المحكمة النظامية بأنها تلك التي تتحمل الضمانات الأساسية للاستقلال والنزاهة.^{٢٥٦} وبذلك لا يجب عقد محاكمة سواء من قبل سلطات الدولة أو المجموعات المسلحة من غير الدولة إذا كان لا يمكن توفير ضمانات على الاستقلالية والنزاهة.

إذا كان من الممكن للمجموعة المسلحة عقد محاكمات فإن توفير تلك الضمانات يعتبر مسألة واقعية تحتاج إلى التحديد حسب الحالة.^{٢٥٧} يقدم تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحليلاً لأغراض تقييم امتثال المجموعة المسلحة المنظمة مع متطلبات المادة ٣. وفقاً لذلك؛ فإن المحكمة التي يتم تشكيلها نظامياً لا يمكن تفسيرها على أنها محالة بشكل حصري إلى محاكم الدولة التي يتم تشكيلها وفقاً للقانون المحلي، حيث أن ذلك سيجعل المجموعات المسلحة من غير الدولة غير قادرة على الامتثال مع هذا المتطلب. سيكون هذا متعارضاً مع قاعدة أن الواجبات المنصوص عليها في المادة ٣ تطبق بالتساوي على كل طرف في النزاع. وفقاً للملاحظات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قد يشار إلى أن المحاكم مشكلة بشكل نظامي طالما أنها مشكلة وفقاً لقوانين المجموعات المسلحة.^{٢٥٨} بالمقابل؛ يمكن أن تستمر المجموعات المسلحة بتشغيل المحاكم القائمة والتي تطبق التشريعات القائمة.^{٢٥٩}

٢٥٤ البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، ١٩٧٧، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ١١٢٥ UNTS ٦٠٩. سوريا ليست عضو في هذه المعاهدة.

٢٥٥ بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام ٢٠١٦، ورد أعلاه في الحاشية رقم ٢٥٠، صفحة ٦٧٨

٢٥٦ المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجريمة: ICC, Elements of Crimes, U.N. Doc. PCNICC/2000/1/Add.2، Article 8(2)(c)(iv).

٢٥٧ بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام ٢٠١٦، ورد أعلاه في الحاشية رقم ٢٥٠، صفحة ٦٩٤

٢٥٨ ثمة قدر من التأييد لتبني نهج مماثل في إطار قانون حقوق الإنسان الدولي. على سبيل المثال، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه «يمكن اعتبار محكمة تتبع للنظام القضائي لكيان غير معترف بها بموجب القانون الدولي بصفتها محكمة قائمة على القوانين، بشرط انتمائها إلى نظام قضائي يعمل على «أسس دستورية وقانونية»، بشكل يعكس تقاليد قضائية متوافقة مع أحكام الاتفاقية، بهدف إعطاء الأفراد فرصة التمتع بضمانات الاتفاقية» Ilaşcu and others v. Moldova and Russia, Application No. 48787/99, Grand Chamber Judgment, ECHR 2004-VII, 8 July 2004, para. 460.

٢٥٩ بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام ٢٠١٦، ورد أعلاه في الحاشية رقم ٢٥٠، صفحة ٦٩٢

٤,١ المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة

مع تصاعد الاحتجاجات السلمية ضد الحكومة والتي بدأت في أوائل عام ٢٠١١ وتزايدت حدتها؛ يبدو من المحتوم للعديد من المراقبين لنظام العدل السوري أنه سيواجه ثورة أساسية. ومع ذلك فبالرغم من سنوات من المظاهرات السلمية وحتى مع انتشار النزاع المسلح؛ يبدو أن المحاكم السورية ومؤسسات العدالة شهدت تغييراً رسمياً بشكل قليل نسبياً.

لقد بدا التغيير يلوح في الأفق. استجابة للضغط المحلي والدولي؛ فقد وافقت حكومة الأسد على عدد من الإصلاحات على النظام القانوني سعياً لتلبية مطالبات المحتجين. لقد شملت تلك الأمور رفع حالة الطوارئ عن الدولة وإلغاء محكمة أمن الدولة العليا في عام ٢٠١١ بالإضافة إلى تبني دستور جديد في عام ٢٠١٢،^{٢٦٠}

ومع ذلك بينما لم يركز دستور عام ٢٠١٢ على سيطرة حزب البعث؛ إلا أنه لم يغير إطار العمل الدستور الكلي الذي منح القوى الأمنية والتنفيذية السيطرة الكاملة على القضاء.^{٢٦١} من ناحية أخرى فبعد سنة تم إلغاء محكمة أمن الدولة العليا، وتم استبدالها بمحكمة مكافحة الإرهاب. لقد كان لمحكمة مكافحة الإرهاب الوظيفة والإجراءات والقدرات ذاتها مثل سابقتها.^{٢٦٢}

المحاكم

لم تشهد المحاكم في مناطق النظام تغييراً ملحوظاً منذ ثورة ٢٠١١. معظم الهيكليات المشابهة ونقاط القوة والضعف التي كانت قائمة مسبقاً ما زالت موجودة. أكدت المقابلات أن المحاكم المدنية في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة استمرت عموماً في العمل مع نفس الموظفين الأساسيين والإجراءات كما هي قبل بدء النزاع المسلح.

إلى الحد الذي حدث فيه التغيير فقد عمل ذلك على إضعاف النظام القضائي أكثر من تقويته. على سبيل المثال؛ في عام ٢٠١١ تم تعديل قانون أصول المحاكم الجزائية مما سمح بشكل غير مباشر لضباط الشرطة بإصدار أوامر تفويض مهام الشرطة لأشخاص غير متخصصين. يمكن أن تشمل هذه المهام صلاحية إنفاذ قرارات المحكمة وجمع الأدلة وتنظيم بيانات الشهود والاعترافات من بين أمور أخرى. وبالتالي يبدو الآن أن أي خرق للحكومة ذات أمر تفويض بما يشمل الأفرع الأمنية؛ يمكن أن يعمل بشكل مستقل على جمع أدلة واعترافات تقبلها المحاكم.^{٢٦٣}

إن مشاكل التدخل من القوى الأمنية والرشوة القضائية والفساد ما زالت مزمنة. وصف محام يعمل في المحاكم في منطقة تحت سيطرة الحكومة كيف تم بعد النزاع تقديم جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم للمحكمة بمن فيهم الأطفال، حيث تم سؤالهم عن انتماءاتهم السياسية

٢٦٠. المرسوم التشريعي رقم ١٦١ الصادر في ٢١ نيسان ٢٠١١ والمرسوم التشريعي رقم ٥٣ الصادر بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠١١

٢٦١. للمزيد الاطلاع أيضاً على دستور ٢٠١٢ المواد ١٣١ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٤٥ و ١٤٩

٢٦٢. الاطلاع على القسم ٣,٢ أعلاه

٢٦٣. مرسوم رقم ٥٥ الصادر بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠١١ والمعدل بموجب المرسوم رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ٢٨ آب ٢٠١١

وأفراد أسرهم.^{٢٦٤} ذكر محام آخر أن وضع المتقاضين ازداد سوءاً خلال النزاع حيث يصبر القضاة الآن على أن الدفاعات يجب أن تتم بالدولار الأمريكي وليس بالليرة السورية.^{٢٦٥} اعترف محام كان يمارس القانون في محاكم الحكومة بأنه كان متعاوناً مع قضاة مرتشين، وكان يجتمع بشكل مباشر مع قاضي في مكتبه ويتفق على مبلغ ليتم دفعه والذي يكون في العادة ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دولار بناءً على طبيعة الهمم.^{٢٦٦} وصف محام آخر من المنطقة ذاتها دفع ١٠٠٠٠ دولار أمريكي لإطلاق سراح المشتبه بهم في حالة الادعاء بالقتل والاعتصاب.^{٢٦٧}

لا يبدو هذا الوضع بأنه يتحسن قريباً. بينما تبدو دائرة التفتيش القضائي الآن بأنها غير فعالة؛ إلا أن كفاءة القضاة المؤهلين الذين تخرجوا من معهد التدريب القضائي الأعلى بعد عام ٢٠١١ ليست أفضل من ذي قبل. أشارت العديد من المقابلات إلى قلة التدريب المزود للقضاة والمهارات القانونية الضعيفة التي تمت مواجهتها. ذكر قاضي أن سبب ذلك هو قلة التحفيز بين القضاة لتطوير مهاراتهم والتي تنبع من انخفاض الأجور وضعف ظروف العيش.^{٢٦٨}

“كل محكمة في كل محافظة لها دائرة تفتيش غير فعالة بالكامل؛ ولا يوجد قضية واحدة للبحث فيها”^{٢٦٩}

ربما تكمن الصعوبة الأكبر للقضاة العاملين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة في بيئة ما بعد الثورة هي أنهم كانوا مجبرين على اختيار احد الأطراف. تم قتل العديد من القضاة واضطر آخرون للفرار من القوات التي تكون مع أو ضد الحكومة. التقدير الأفضل الذي كان الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية قادراً على الحصول عليه هو أن حوالي ١٠٠ قاضي اضطرو للفرار من الحكومة بعد بدء النزاع المسلح.^{٢٧٠} القضاة الذين بقوا اعتبروا موالين للحكومة مما جعل من الصعب جداً عليهم الحفاظ على أي مظهر للنزاهة أو الاستقلالية فيما يتعلق بالجرائم المدعاة سواء تم ارتكابها من قبل الحكومة أو المعارضين.

بالرغم من أن كلا المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية لم تغير طريقة عملها؛ إلا أنه عملياً تغير التوازن بينهما. وفقاً لبعض المصادر، فإن جميع القضايا الهامة تسير الآن بموجب المحاكم غير العادية حيث أن الأفرع الأمنية ذات سيطرة أكبر على القرارات النهائية. حتى إذا لم يكن هناك تغييرات أساسية في كيفية عمل تلك المحاكم؛ إلا أن التقارير الأخرى أظهرت مشكلة سابقة قد تنامت لمدى غير مسبوق مثل النظام الذي يتم استخدامه حالياً لمعالجة مئات آلاف الأشخاص

٢٦٤. مقابلة مع محامي ٥ في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٦٥. مقابلة مع محامي ٣ في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٦٦. مقابلة مع محامي ١٣ في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٦٧. مقابلة مع محامي ١٤ في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٦٨. مقابلة مع قاضي ١١ في تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٦٩. مقابلات مع محامين في بيروت تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٧٠. مقابلات مع القضاة ٤ و ٢ في تشرين الثاني ٢٠١٦

الذي اعتبروا موالين للمعارضة.^{٢٧١}

يؤكد البحث الذي قامت به «أيلاك» تلك النتائج التي توصلت إليها مصادر أخرى، بأن المحاكم الميدانية العسكرية تُستخدم الآن لمحاكمة المدنيين البعيدين كل البعد عن العمليات العسكرية حتى بالنسبة لأدنى مخالفة مرتكبة ضد الحكومة. في السنوات اللاحقة لعام ٢٠١١؛ تطورت تلك المحاكم إلى مكون أساسي في جهود حكومة الأسد لقمع المعارضة بين السكان.^{٢٧٢} وفقاً لتقرير اللجنة الدولية المستقلة للأمم المتحدة المتعلق بالجمهورية العربية السورية؛ فقد تم استخدام إجراءات التقاضي لمحكمة الميدان العسكري على نحو واسع لإصدار عقوبات بما فيها عقوبة الإعدام لأفعال مدعى ارتكابها في سياق الثورة السورية. ذكرت اللجنة في التقرير أن إجراءات التقاضي في المحاكم الميدانية لا تشبه المحاكمة العادلة والاعترافات التي يتم الحصول عليها خلال التعذيب يتم تقديمها غالباً كدليل وحيد وذلك في حال تم تقديم أي دلائل من أصله.^{٢٧٣}

تتوافق نتائج اللجنة مع الأدلة الذي تم جمعها من المقابلات التي تم إجراؤها من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية. إن الغياب الكلي لإجراءات ملزمة قانونياً في تلك المحاكم مع إنكار أية حقوق للمتهم وسرية الإجراءات المحيطة بالكامل يجعل محاكم الميدان العسكري غير معدة لإجراء محاكمة عادلة. إن عدم الكفاءة تلك تعتبر خطيرة بشكل خاص مع العلم بالتقارير المتعددة للعدد الكبير من القضايا المقدمة أمام المحاكم. إن قلة الإجراءات الهامة لحماية المدعى عليهم نتج عنه معاقبة الأشخاص بالإعدام بعد عدة دقائق من المحاكمة ودون تقديم الدفاع الملائم.^{٢٧٤}

كما هو مذكور أعلاه، لم يقيم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بالتحقيق في أية تفاصيل للمدى الذي تشارك فيه تلك المحاكم الاستثنائية في الإعدامات أو الإخفاء القسري. ومع ذلك فقد أشارت العديد من التقارير الأخرى إلى أن هذه الممارسة قد تضاعفت على نحو واسع منذ بداية الاحتجاجات السلمية في عام ٢٠١١. وفقاً للجنة فإن القادة العسكريين يقومون بسياسة منسقة معاً مع أفرع المخابرات لاستهداف المحتجين المدنيين من خلال اعتقالات واسعة وإخفاء قسري في عام ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢،^{٢٧٥}

٢٧١ تم تأكيد ذلك في عدة مقابلات مع محامين في تشرين الثاني ٢٠١٦. الاطلاع أيضاً على تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٧، الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٥٣ وفي VDC 2015 الوارد سابقاً في الحاشية ١٢

٢٧٢ مقابلات مع محامين وقضاة في تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٧، الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٥٣

٢٧٣ تقرير مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا: United Nations Human Rights Council, Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, 'Thematic Report: Out of Sight, Out of Mind: Deaths in Detention in the Syrian Arab Republic', UN Doc. A/HRC/31/CRP1., 3 February 2016, <http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/A-HRC-31-CRP1_en.pdf> [accessed 12 February 2017] (hereinafter "COI Report 2016").

٢٧٤ مقابلات مع محامين في تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على سبيل المثال على تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٧، الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٥٣، صفحة ٦

٢٧٥ تقرير مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا: United Nations Human Rights Council, Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, 'Conference Room Paper - Without a trace: enforced disappearances in Syria', 19 December 2013, <http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/ThematicPaperEDInSyria.pdf> [accessed 19 February 2017].

منذ ذلك الوقت وجدت اللجنة أن الإخفاء القسري قد استمر مع استخدام التعذيب وظروف الاحتجاز غير الإنساني مما سبب وفاة أعداد كبيرة من الأشخاص في السجون التابعة للحكومة.^{٢٧٦} وفقاً للتقارير المستقلة؛ فإن قرابة ١٧,٧٢٣ شخص توفوا في السجون منذ اندلع النزاع.^{٢٧٧} وفي سجن صيدنايا في دمشق لوحدها، ما بين ٥٠٠٠ و ١٣٠٠٠ يقدر أنه تم إعدامهم.^{٢٧٨}

تبعاً لبداية النزاع؛ أصبح الاعتقال التعسفي تهديداً خاصاً للنساء. إن الإساءة التعسفية والتعذيب للنساء قد تم استخدامه من قبل القوى الموالية للحكومة كوسيلة لجعل الرجال يستسلمون^{٢٧٩} أو مقابل مبادلة الأسلحة التي تمتلكها المجموعات المسلحة.^{٢٨٠} نتيجة لذلك، هناك آلاف النساء مجهولات المصير.^{٢٨١} ذكر أحد المحامين العاملين في دمشق أنه بينما تشير الإحصائيات الرسمية إلى احتجاز ١١٠٠٠ امرأة في السجون من قبل محاكم الميدان العسكري ومحاكم مكافحة الإرهاب ومحاكم الدرجة الأولى؛ إلا أن العدد الحقيقي يمكن أن يكون أعلى من ١٥٠٠٠،^{٢٨٢}

ذكر محامٍ آخر يعمل أيضاً في دمشق أن هناك ٧٠٠٠ امرأة محتجزة في سجن عدرا في دمشق مع أكثر من ٣٠ طفل معتقل مع والدته. عند دخول الحجز؛ قد يتم تعرية النساء وتفقيشهن من قبل الحرس. يتم غالباً ضربهن وتعريضهن للعنف الجنسي. الطعام في المعتقل غير كافٍ ولا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية أو منتجات النظافة النسائية.^{٢٨٣} مع أن الاغتصاب والعنف الجنسي شائع في السجون على كل من الرجال والنساء؛ إلا أن العنف الجنسي ضد المرأة مستخدم كأداة للضغط من قبل السلطات الحكومية؛ حيث ينشر العار في العائلة كلها.^{٢٨٤}

٢٧٦ تقرير COI ٢٠١٦، وورد ذكره أعلاه في الحاشية ٢٧٣ صفحة ٢

٢٧٧ تقرير منظمة العفو الدولية الوارد أعلاه في الحاشية رقم ١٥٣ صفحة ١٧؛ Megan Price, Anita Ghodes and Patrick Ball, 'Technical Memo for Amnesty International Report on Deaths in Detention', Human Rights Data Analysis Group, August 2016, <hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf> [accessed 19 February 2017].

٢٧٨ المرجع نفسه

٢٧٩ تقرير هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch, 'We Are Still Here: Women on the Front Lines of Syria's Conflict', 2014 <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syriawrd0714_web_1.pdf> [accessed 17 February 2017].

٢٨٠ تقرير رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، يشار إليه فيما بعد بـ WILPF ٢٠١٦ Women's International League for Peace and Freedom 'Violations Against Women in Syria and the Disproportionate Impact of the Conflict on Them', 2016, p. 10, <http://wilpf.org/wp-content/uploads/2016/06/WILPF_VAW_HC-2016_WEB-ONEPAGE.pdf> [accessed 17 February 2017]

٢٨١ المرجع نفسه

٢٨٢ مقابلة مع محام، ٢٠١٦

٢٨٣ مقابلة مع محامي، ١٢، ٢٠١٦

٢٨٤ WILPF٢٠١٦، وورد ذكره أعلاه في الحاشية ٢٨٠ صفحة ١٠

محكمة مكافحة الإرهاب

استجابة للمظاهرات ضد الحكومة؛ رفع نظام الأسد حالة الطوارئ وألغى محكمة أمن الدولة العليا في نيسان ٢٠١١،^{٢٨٥} بعد سنة من ذلك تبنت الحكومة قانون مكافحة الإرهاب.^{٢٨٦} وبعد ذلك القانون أصدر الرئيس السوري مرسوماً ينشأ محكمة مكافحة إرهاب بعد شهر في تموز ٢٠١٢،^{٢٨٧}

بالرغم من أن محكمة مكافحة الإرهاب لها اختصاص قضائي حصري على القضايا التي تخص الإرهاب في سوريا؛^{٢٨٨} إلا أن المرسوم يترك الاختصاص القضائي الخاص بالمحكمة مفتوحاً ذاكراً أنه يجب معالجة الإرهاب والجرائم المحالة إليها من النيابة العامة في المحكمة.^{٢٨٩} إن الاختصاص القضائي الشخصي لمحكمة مكافحة الإرهاب واضح: «جميع الأفراد سواء مدنيين أو عسكريين يجب أن يخضعوا للاختصاص القضائي للمحكمة».^{٢٩٠}

إن القانون الناظم لعمل محكمة مكافحة الإرهاب يقدم مفهوماً واسعاً للإرهاب بما يشمل أي عمل يهدف إلى التسبب بالرعب بين الناس أو التأثير على أمنهم أو الإضرار بينية الدولة التحتية.^{٢٩١} لقد صممت بشكل واسع مخصص للسماح للحكومة بإسكات الخصوم السياسيين.^{٢٩٢} وفقاً لتقرير مركز توثيق الانتهاكات في سوريا؛ فقد تم توجيه تهمة شائعة ضد أناس يقدمون أمام محكمة مكافحة الإرهاب بما يشمل تمويل والترويج ودعم الإرهاب والمشاركة في الاحتجاجات وكتابة منشورات على الفيسبوك والتواصل مع الخصوم في الخارج وبيع أسلحة للمعارضين المسلحين وتصوير أو تفجير نقاط الحدود والخطف أو توصيل الطعام والمساعدات والأدوية للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة.^{٢٩٣} بحلول عام ٢٠١٦؛ تم إرسال معظم من تم اتهامهم بارتكاب جرائم من المدنيين للمحاكمة أمام محكمة مكافحة الإرهاب.^{٢٩٤} أشار أحد المحامين إلى تقديم أحداث أمام محكمة مكافحة الإرهاب.^{٢٩٥}

٢٨٥ تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان:

Syrian Human Rights Committee, 'Five years on the dissolution of The Supreme State Security Court: Repression as a court', 21 April 2016, <http://www.shrc.org/en/?p=27146> [accessed 17 February 2017]

٢٨٦ القانون رقم ١٩ الصادر بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٢

٢٨٧ المرسوم التشريعي رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠١٢. وكجزء من الإصلاحات ذاتها، تم إقرار القانون ٢٠ لعام ٢٠١٢ ومفاده ضرورة طرد أي عضو في الخدمة المدنية يدان بالتورط في أنشطة إرهابية.

٢٨٨ المرسوم التشريعي رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠١٢، المادة ٨، وهو ما تم التأكد منه في العديد من المقابلات مع محامين يدافعون عن موكلهم في المحاكم.

٢٨٩ المرسوم التشريعي رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠١٢، المادة ٣ (التوكيد مضاف)

٢٩٠ المرجع نفسه، المادة ٤

٢٩١ القانون رقم ١٩ الصادر بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٢ المادة ١

٢٩٢ مقابلة مع القضاة والمحامين في غازي عنتاب واريل وعمان، تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٩٣ VDC ٢٠١٥، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ١٢ صفحة ٢٠

٢٩٤ المرجع نفسه ٢

٢٩٥ مقابلة مع محام، تشرين الثاني ٢٠١٦

إن محكمة مكافحة الإرهاب تقع بالقرب من وزارة العدل في دمشق. تتكون من ثلاثة قضاة أحدهم قاض عسكري يتم تعيينه من قبل مجلس القضاء الأعلى.^{٢٩٦} يمكن مجلس القضاء الأعلى إنشاء هيئات إضافية لمحكمة مكافحة الإرهاب ولكن من غير الواضح كم عدد الهيئات القائمة حتى اللحظة. وفقاً لبعض التقارير فإن محكمة مكافحة الإرهاب لا تشمل قضاة من النساء.^{٢٩٧}

للمحكمة قاضي تحقيق خاص بها ونيابة عامة والذي يتم تعيينهم بموجب مرسوم بعد اقتراح من قبل مجلس القضاء الأعلى.^{٢٩٨} قال محامٍ من دمشق أنه يتم منع قضاة المحكمة من مغادرة البلد ويتم تبليغهم بحجز أموالهم وتهديدتهم بالقتل إذا حاولوا مغادرة البلد.^{٢٩٩}

يتم في العادة اعتقال المتهمين عند النقاط الحدودية أو يتم أخذهم من منازلهم. يتم إصدار مذكرات الاعتقال من قبل عدد من الأفرع الأمنية المتخصصة في القضايا الجزائية. يتم بعدها أخذ الشخص المعتقل إلى مركز احتجاز خاص بالاعتماد على الفرع الخاص الذي أصدر المذكرة. يتم وضع مراكز الاحتجاز تلك في العادة في أقبية تحت الأرض.^{٣٠٠}

التشريع الذي يؤسس محكمة مكافحة الإرهاب يحتوي على صفتين فقط ويشمل قاعدة إجرائية واحدة فقط، والذي يعفي المحكمة بشكل حصري من أية قواعد إجرائية. تنص المادة ٧ من القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠١٢ مع الاحتفاظ بحق الدفاع لا تنقيد المحكمة بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة وذلك في جميع ادوار واجراءات الملاحقة والمحاكمة.^{٣٠١} لا يتم إجراء المحاكم بالعلن وبالرغم من السماح للمدعى عليه بالحصول على حق الدفاع وسماع التهم؛ إلا أن العديد من المحامين الذين يترافعون في محكمة مكافحة الإرهاب ذكروا أن الحق بالتمثيل القانوني يعتبر نظرياً ولا يتم فعلياً. عملياً يكون محامو الدفاع حاضرين ولكن غير مسموح لهم بالتحدث أثناء المحاكمة. يسمح لهم بفحص الوثائق في ملف المحكمة ولكن لا يتم تزويدهم بنسخ. الدفاع عن المشتبه بهم في قضايا الإرهاب لا يكون مستثنى من المخاطر على المحامين في سوريا. وصف أحد المحامين كيف تم إجبار زميل متخصص في قضايا الإرهاب على الفرار من البلاد بعد تدمير منزله.^{٣٠٢}

ذكر محامٍ آخر ذو خبرة حديثة في الدفاع عن المدعى عليهم أمام محكمة مكافحة الإرهاب أنه يمكن الحصول على دليل نتيجة التعذيب. يتم استخدام الاعترافات القسرية كدليل وحيد. ومع ذلك فقد قال المحامي أن الأشخاص المحتجزين من قبل الحكومة كانوا محظوظين لإيجاد أنفسهم أمام محكمة مكافحة الإرهاب حيث كان هناك شكل من الإجراءات القضائية. العديد منهم كان غير محظوظ بمعنى أنه تم اعتقالهم ومن ثم اختفوا ولم يظهروا أبداً أمام المحكمة:

٢٩٦ المرسوم التشريعي رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠١٢، المادة ٢

٢٩٧ مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني في غازي عنتاب، تشرين الثاني ٢٠١٦

٢٩٨ المرسوم التشريعي رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠١٢، المادة ٢

٢٩٩ مقابلة مع المحامي ٦، ٢٠١٦

٣٠٠ مقابلة مع المحامي ١٢، ٢٠١٦، الاطلاع أيضاً على VDC ٢٠١٥ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ١٢، صفحة ١٣

٣٠١ VDC ٢٠١٥ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ١٢، الملحق ١، وهو ما أكده المحامي ٥ والقاضي ١ أثناء إجراء المقابلات.

٣٠٢ مقابلة مع المحامي ٤، يؤكدها المحامي ٦ والمحامي ١٠ في تشرين الثاني ٢٠١٦، والمحامي ١٢ سنة ٢٠١٢

"إذا كانت الأفرع الأمنية تحتجز شخصاً ولم يظهر أمام المحكمة خلال ٢٤ ساعة من أخذه؛ فإننا نفترض أنه قد مات لأن من الواضح أنه اختفى. إذا وصل مشتبه به إلى محكمة مكافحة الإرهاب فإن هذا جيد بالنسبة له"^{٣٠٣}

ذكر العديد من المحامين أن الصفة الأهم للمحكمة الجديدة هي أنها تحاول إصدار الأحكام بسرعة كبيرة. وصف محامٍ قضية مؤخراً تشمل ٢٥ شخص متهم بتمويل أنشطة إرهابية ضد الحكومة؛ حيث ترأس الرئيس المحكمة مع اثنين آخرين من القضاة.

استعرض القاضي جميع ملفات القضية ٢٥ ونادى على كل متهم ليمثل أمامه. بعض المدعى عليهم حاولوا الحصول على تمثيل قانوني وكان لديهم محامي دفاع حاضر. إذا لم يتم الحصول على محامي دفاع فستقوم المحكمة بإجراء شكلي بتعيين أي محامي موجود لتمثيل المتهم. ومع ذلك فإن العملية شكلية بحتة. بالرغم من وجود محامي الدفاع في المحكمة إلا أنه لا يسمح لهم غالباً بالتحدث. إذا أنكر المتهم، فإن المحكمة المشكلة من القضاة تقوم بقراءة ملف القضية بما فيها الدفوع الخطية من الدفاع. بعد استعراض جميع ملفات القضية ٢٥ بتتابع سريع، يذهب القضاة لدراسة القضية ولكن يعودون بعد فترة قصيرة لإصدار الحكم النهائي. حيث تم اعتبار جميع المتهمين ٢٥ مذنبين.^{٣٠٤} تلقى موكل المحامي الذي تحدثت عن القضية حكماً بالسجن لخمس سنوات.^{٣٠٥} وصف مركز توثيق الانتهاكات محاكمة أخرى حيث تم الحكم على ٢٨ مدعى عليه واتهامهم ضمن محاكم فردية تمت خلال ثلاثة ساعات بمجملها. تعتبر تلك الإجراءات هي العرف في المحاكمات أمام محكمة مكافحة الإرهاب.

إن إجراءات التقاضي في محكمة مكافحة الإرهاب تعتبر قاسية جداً. بموجب قانون محاكمة الإرهاب، يمكن أن تشمل الأحكام السجن ما بين ١٠ و ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة أو الإعدام. إن العضوية في "منظمة إرهابية" بهدف "تغيير نظام الحكم أو هوية الدولة" يؤدي إلى عقوبة أعلى.^{٣٠٦} لم يكن واضحاً ما يعنيه هذا حيث يمكن للمحكمة تطبيق عقوبة الإعدام على مزيد من الأعمال أكثر من تلك القابلة للعقوبة بوضوح بالإعدام وفقاً للقانون يعني أن تلك القضايا يجب الحكم عليها بأعلى حد من مقدار العقوبات.^{٣٠٧} بأي حال فإن المحامين الذين تمت مقابلتهم أكدوا أن عقوبة الإعدام قد تم الحكم بها من قبل المحكمة.^{٣٠٨}

يفترض بالقاصرين الذين تمت محاكمتهم أمام محكمة مكافحة الإرهاب أن يتم إرسالهم إلى مراكز إعادة التأهيل بدلاً من معاقبتهم. تفيد التقارير المتناقلة بأنه نادراً ما يتم اتباع هذا المبدأ. ينص قانون مكافحة الإرهاب أيضاً على مصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لمرتكبي الجرائم عند

٣٠٣ مقابلة مع المحامي ٥، ٢٠١٦

٣٠٤ مقابلة مع محام، ٢٠١٦

٣٠٥ VDC ٢٠١٥ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ١٢، الصفحات ٦ و ٢٠

٣٠٦ القانون رقم ١٩ الصادر بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٢ المادة ٣ و ٥ و ٦

٣٠٧ القانون الجزائي، المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ الصادر بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩، المواد ٥٨١-٥٨٥

٣٠٨ مقابلة مع المحامي ١٠، تشرين الثاني ٢٠١٦ والمحامي ١٢ في ٢٠١٦

معاقبتهم على جميع الجرائم ضمن اختصاص المحكمة.^{٣٠٩} المحامون الذين يمارسون المهنة أمام المحكمة يقولون بأن المنع من العمل واحتجاز الممتلكات يتم إنفاذه بشكل روتيني.^{٣١٠}

يمكن لمحكمة مكافحة الإرهاب عقد محاكمات غيابياً ويمكن إعادة البت في تلك الأحكام فقط إذا سلم نفسه الشخص المتهم طوعاً للسلطات.^{٣١١} يمكن الطعن ب القرارات الصادرة عن محكمة مكافحة الإرهاب بشكل مباشر لمحكمة النقض دون المرور على محكمة الاستئناف.^{٣١٢}

بالرغم من الطبيعة القائمة لمحكمة مكافحة الإرهاب إلا أن المدعى عليهم يمكن إطلاق سراحهم من المحكمة. المحامون الذين يترافعون في المحكمة أكدوا أن الموكلين قد نجحوا في تقديم الرشوة إلى قضاة محكمة مكافحة الإرهاب ليتم إطلاق سراحهم. ومع ذلك فإن المحامين ذكروا أن الرشوة لا يمكن أن تحدث فارقاً بين عقوبة الإعدام وإطلاق السراح بل فقط تقلل من العقوبة. من ناحية أخرى فإن الرشوة في محكمة مكافحة الإرهاب تعتبر صعبة حيث يلزم أن يكون للشخص إما علاقة جيدة مع الحكومة أو مع القضاة أنفسهم.^{٣١٣} وصف المحامون أيضاً تعليمات تم إصدارها حديثاً والتي تطالب بأن أي قرار يصدر من قبل محكمة مكافحة الإرهاب بإطلاق سراح مشتبه به يجب إحالته إلى قيادة الفرع الأمني. لقد تم إصدار هذا القرار بسبب الاشتباه في تلقي قضاة للرشوة.^{٣١٤} ذكر قاضي أنه بما أن قضاة محكمة مكافحة الإرهاب لا يملكون حصانه على الأعمال التي تتم في سياق المحكمة ضمن مهامهم فإنهم يخشون من الأفرع الأمنية.^{٣١٥}

السرية التي تحيط بمحكمة مكافحة الإرهاب تجعل من الصعب تقييم مدى نشاطها. وفقاً لرأي ما فإن هناك ما بين ٣٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ شخص تم تقديمهم أمام محكمة مكافحة الإرهاب ما بين حزيران ٢٠١٢ وحزيران ٢٠١٣،^{٣١٦} يقدر تقرير آخر أن حوالي ٨٠٠٠٠ شخص قد تمت إحالتهم إلى المحكمة ما بين حزيران ٢٠١٢ وكانون الأول ٢٠١٤.^{٣١٧}

٣٠٩ القانون رقم ١٩ الصادر بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٢ المادة ٢

٣١٠ مقابلة مع المحامي ٦ في ٢٠١٦، والاطلاع كذلك على تقرير هيومن رايتس ووتش المشار إليه فيما بعد ب البيان الصحفي لهيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٣ حول محكمة مكافحة الإرهاب 'Syria: Counterterrorism Court used to stifle dissent', press release, 25 June 2013, <https://www.hrw.org/news/2013/06/25/syria-counterterrorism-court-used-stifle-dissent> [accessed 12 September 2016] (hereinafter "HRW 2013 CTC press release").

٣١١ مرسوم رقم ٢٢ الصادر في ٢٦ تموز ٢٠١٢ المادة ٦

٣١٢ المرجع نفسه، المادة ٥، ومقابلة مع المحامي ٥ في ٢٠١٦

٣١٣ مقابلة مع المحامي ١٢ في ٢٠١٦

٣١٤ مقابلة مع المحامي ٦ في ٢٠١٦

٣١٥ مقابلة مع القاضي ١ في تشرين الثاني ٢٠١٦، وتم التأكيد على ذلك أيضاً في مقابلة مع ممثل عن منظمة دولية في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٦

٣١٦ البيان الصحفي لهيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٣ حول محكمة مكافحة الإرهاب، الوارد ذكره أعلاه في الحاشية رقم ٣١٠

٣١٧ VDC ٢٠١٥ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ١٢، الصفحة ٢١

التنظيمات القانونية

عانى العديد من المحامين والقضاة من العنف والقمع في سوريا. تلقى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أدلة على إساءة معاملة المحامين والقضاة. مع بؤادر الربيع العربي في تونس في كانون الأول ٢٠١٠؛ بدء المحامون السوريون بالتحدث بشكل متزايد عن أمور في بلدهم. في ١٦ آذار ٢٠١١، وصلت مجموعة من المتظاهرين إلى وزارة الداخلية في دمشق لتقديم عريضة تطالب بالحصول على معلومات تتعلق بعدد من السجناء السياسيين. عندما بدأ ضباط الشرطة ورجال الأمن العسكري بمواجهة المجموعة جسدياً حاولت محامية تدعى سيرين الخوري بالتدخل حين رأت ضباط شرطة يستخدم قوة بالغة ضد امرأة محتجة. وفقاً للشهود، تم سحب الاستاذة الخوري من شعرها مسافة ١٥٠ مترووضعها في سيارة ضابط الأمن وأخذها بعيداً. بعدها، عندما سأل رئيس نقابة المحامين السوريين عن قضية الاستاذة الخوري؛ ذكر بأنه لا يوجد ما يقلق بشأن اعتقال أحد أعضاء النقابة وعلق قائلاً: «أنا متأكد من أن سيرين الخوري لم يكن ليتم اعتقالها لولا أنها قامت بارتكاب جريمة».^{٣١٨}

اتبعت الاحتجاجات في دمشق بعد يومين بأحداث في درعا حيث تمت مواجهة التصعيد بقوة القتل.^{٣١٩} كان المحامون السوريون مرة أخرى من بين أولئك الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم من قبل مسؤولي الحكومة.^{٣٢٠} نظم المحامون العديد من التجمعات في البلاد والتي تطالب بإنهاء قمع الاحتجاجات السلمية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.^{٣٢١} أحد أكبر الاحتجاجات تمت في حلب حيث حضر أكثر من ٣٠٠ محامٍ في قصر العدل وكانوا يندشون بشعارات للحرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بينما قام المحامون الداعمون للحكومة بالتجمع في قسم آخر منادين بالولاء للحكومة.^{٣٢٢} وفقاً لأحد التقارير، فإن أكثر من ٨٠ محامٍ خضعوا لاعتقالات تعسفية بناءً على الممارسة السلمية لحرية التعبير في الثلاثة أشهر الأولى من احتجاجات عام ٢٠١١.^{٣٢٣}

٣١٨ IBHARI ٢٠١١ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية رقم ٥٠.

٣١٩ تقرير هيومن رايتس ووتش

Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror": Crimes against Humanity by Syrian Security Forces, report, June 2011, <https://www.hrw.org/report/2011/06/01/weve-never-seen-such-horror/crimes-against-humanity-syrian-security-forces> [accessed 12 September 2016].

٣٢٠ المرجع نفسه

٣٢١ تقرير الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، المشار إليه فيما بعد بـ البيان الصحفي لعام ٢٠١١ لـ EMHRN و OPHRD

Euro-Mediterranean Human Rights Network and the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders,

"Syria: Escalation of acts of harassment and arbitrary arrests of lawyers," urgent appeal press release, 25 August 2011, <https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/syria/SYRIA-Escalation-of-acts-of> [accessed 12 September 2016] (hereinafter "EMHRN and OPHRD 2011 press release").

٣٢٢ تقرير وكالة الأنباء الفرنسية:

Agence France-Presse, 'Syrian troops storm villages and kill seven as lawyers stage Aleppo sit-in', The National, 30 June 2011, <http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/syrian-troops-storm-villages-and-kill-seven-as-lawyers-stage-aleppo-sit-in> [accessed 12 September 2017].

٣٢٣ البيان الصحفي لعام ٢٠١١ لـ EMHRN و OPHRD الوارد ذكره أعلاه في الحاشية رقم ٣٢١

ذكرت عدة تقارير أن نقابة المحامين السوريين والنقابات الفرعية الأخرى قد ضغطت على المحامين لدعم الحكومة وأبلغت عن رفض ذلك أو عبر عن معارضته للسلطات. لقد بدأوا أولاً بإجراءات تأديبية وجزائية ضد أولئك الذين لا يؤيدون الحكومة وواجه المحامون الذين دافعوا عن المحتجين غالباً إجراءً فورياً من نقابة المحامين الفرعية ومن القضاء.^{٣٢٤} استمر المحامون الناشطون داخل سوريا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمطالبة محامي البلاد بالانضمام إلى المحتجين ضد الأسد كواجب مهني.^{٣٢٥}

في حلب؛ قام ثلث محامي المدينة البالغ عددهم ٦٠٠٠ محامي بالتوقيع على عريضة ضد قمع الحكومة للاحتجاجات حيث تم إنشاء هيئة محامو حلب الأحرار.^{٣٢٦} في الوقت ذاته؛ تم تشكيل لجنة المحامين السوريين من أجل الحرية في دمشق.^{٣٢٧} في ٢٣ آب ٢٠١١ أصدرت مجموعة من المحامين نداءً إلى المحامين السوريين من أجل الاعتصام ضد تواطؤ نقابة المحامين السوريين المستمر مع الحكومة وشارك حوالي ١٠٠ محامٍ في احتجاجات خارج نقابة المحامين في أربعة مناطق على الأقل بمن فيهم دمشق وحلب والحسكة والسويداء.^{٣٢٨}

أشارت تقارير من المشهد إلى أن المحامين الذين ما زالوا مواليين للحكومة كانوا عدائين وكان يتم إهانة المتظاهرين من قبل الميليشيات المؤيدة للحكومة (الشيحة) والتي يقودها رؤساء نقابة المحامين السوريين.^{٣٢٩} تم احتجاز بعض المحامين المشاركين أيضاً.^{٣٣٠}

٣٢٤ تقرير الاتحاد العالمي للمحامين

Union Internationale des Avocats, 'In response to the alarming situation of Syrian lawyers, the UIA calls on the Syrian Bar to defend the legal profession', press release, 27 September 2011, <http://www.uanet.org/sites/default/files/UIA_Lawyers_Syria_EN_110927_01_0.pdf> [accessed 12 September 2017].

٣٢٥ مقال مدونة

Taimour Lay, 'Syria's legal fight amid the gunfire', Garden Court Chambers Blog, blog article, 4 March 2013, <https://gclaw.wordpress.com/2013/03/04/syrias-legal-fight-amid-the-gunfire/> [accessed 12 September 2016].

٣٢٦ المرجع نفسه، بالإضافة إلى مقابلات في غازي عنتاب في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٢٧ المرجع نفسه

٣٢٨ مقابلات مع محامين في غازي عنتاب في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦، والاطلاع على المقال المشار إليه فيما بعد بمقال Huffington Post ٢٠١١:

Michael Rundle, 'Syrian Lawyers Break Ranks With Assad's Regime To Lead Sit-In Protests', Huffington Post, news article, 24 August 2011, <http://www.huffingtonpost.co.uk/2011/08/24/syrian-lawyers-break-rank_n_935056.html> [accessed 12 September 2017] (hereinafter "Huffington Post 2011 news article").

٣٢٩ مقال Huffington Post 2011 الوارد أعلاه في الحاشية ٣٢٨، والاطلاع كذلك على بيان لجنة المحامين السوريين للحرية، من خلال الفيسبوك:

'Statement about repression of lawyers sit-ins and in response to a statement of lawyers association related to security services', Facebook post, 25 August 2011, <https://www.facebook.com/notes/%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/about-repression-of-lawyers-sit-ins-and-in-response-to-a-statement-of-lawyers-as/273438922683251/> [accessed 12 September 2016].

٣٣٠ مقابلة مع محامين في غازي عنتاب بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦.

مع زيادة المعارضة ضد حكومة الأسد؛ استمرت الاعتقالات والاحتجاز والإجراءات التأديبية ضد المحامين السوريين المشاركين في الاحتجاجات.^{٣٣١} في حادثة تم ذكرها على نحو واسع، قامت مجموعة من الرجال بمهاجمة محامٍ في قصر العدل في حلب وقاموا بضربه بمؤخرة البنادق أمام زملائه قبل جرحه بعيداً وهو يتزف دماً بالدم ووضع في صندوق سيارة. قام المحامون بإنقاذ زميلهم والقبض على اثنين من المهاجمين وتسليمهما إلى الشرطة. عندما قام المحامون بتقديم شكوى إلى المدعي العام في حلب؛ قام عدد كبير من الرجال المسلحين باقتحام منزل المحامي بحثاً عنه.^{٣٣٢}

تم إخبارنا في المقابلات بأنه قد تم حضور محامٍ إلى المستشفى العسكري في القصير لجمع جثث أولئك الذين من المفترض أنهم قتلوا للاحتجاج ضد الحكومة. لقد تولى رعاية جثة محامي دفاع يدعى محمد عروق (الذي دافع عن مشتبهين في المحكمة). تم استدعاء السيد عروق إلى اجتماع مع الأفرع الأمنية ومن ثم تعذيبه وقتله. تم أخذ صور لجثته وشمولها في صور القيصر.^{٣٣٣} تم أيضاً تعذيب وقتل محامٍ آخر يدعى جرفات حيان في عام ٢٠١٣.^{٣٣٤}

في الوقت ذاته استمرت نقابة المحامين السوريين بدعمها لحكومة الأسد. في حالة أخرى؛ أشارت نقابة المحامين السوريين إلى أنها كانت تعد لشكوى رسمية ضد من يدعون بشيوخ المؤامرة والذين ادعت أنهم يتصرفون ضد سوريا وقد "وجهوا دعوة للعسكريين وجمعوا الدعم المالي من أجل قتل الشعب السوري".^{٣٣٥} لقد ذكرت أيضاً أن نقابة المحامين السوريين قد أكدت تشكيل هيئة قانونية لدراسة والتحقيق في الجرائم المدعاة من قبل عدد من محطات التلفزة العربية والدولية والأفراد الذين ساهموا في تزيف الإعلام وزعزعة استقرار سوريا.^{٣٣٦}

لقد أدى التعقيد في أنشطة نقابة المحامين السوريين المنظمة إلى إدانتها من قبل العديد من

٣٣١ الاتحاد العالمي للمحامين:

Union Internationale des Avocats, 'Letter to His Excellency Bashar al-Assad', 22 December 2011, <http://www.uianet.org/sites/default/files/UIA_Letter_Syrian_Lawyers_111222_EN_02.pdf> [accessed 12 September 2016]; Union Internationale des Avocats, 'Letter to His Excellency Bashar al-Assad', 16 January 2012, <http://www.uianet.org/sites/default/files/UIA_Situation_of_Lawyers_120116_EN_01.pdf> [accessed 12 September 2016]; Union Internationale des Avocats, 'Over One and a Half Years since Enforced Disappearance of Human Rights Lawyer Khalil Ma'touq', press release, 23 May 2014, <http://www.uianet.org/sites/default/files/UIA_Syria_Matouq_150523_EN.pdf> [accessed 12 September 2016].

٣٣٢ بيان المنظمة السورية لحقوق الإنسان

The Syrian Organization for Human Rights, 'Statement', 24 December 2011, <http://souriahouria.com/the-syrian-organization-for-human-rights-swasiyah-statement/> [accessed 12 September 2016].

٣٣٣ مقابلة مع محامي ٢١ في ٢٠١٦

٣٣٤ المرجع نفسه

٣٣٥ مقالة موقع شبكة أخبار العالم الإلكتروني:

Alalam News Network, 'Syrian Lawyers to Act Legally Against Takfiri Clerics', news article, 20 August 2013, <http://en.alalam.ir/news/1507640> [accessed 12 September 2016].

٣٣٦ المقالات التالية:

WikiLeaks, 'Syria – Bar Association collects evidence to prosecute owners of media forgery and instigation', The Global Intelligence Files, 25 August 2013, <https://wikileaks.org/gifiles/docs/18/1870289_syria-bar-association-collects-evidence-to-prosecute-owners.html> [accessed 12 September 2016].

النقابات القانونية الدولية بمن فيهم أعضاء الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية مثل الاتحاد الدولي للمحامين ونقابة المحامين الدولية.^{٣٣٧} في آذار ٢٠١٢، قام الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية مع أربعة عشر منظمة مهنية قانونية دولية أخرى بالكتابة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون لإدانة أعمال الحكومة السورية والتعبير عن الدعم القوي للمحامين السوريين المشاركين في المعارضة السلمية أو في تمثيل الأشخاص الذين يسعون للتغيير السلمي في البلاد.^{٣٣٨}

مع استمرار النزاع، فإن المعارضة من قبل المحامين الباقين في الحكومة قد اختفت. يعود هذا بجزء منه إلى التهديد بالقمع من قبل الحكومة ولكن بقي محامون آخرون أيضاً داعمين للحكومة. يمكن ملاحظة الدعم المستمر للمحامين السوريين للأمر القائم من خلال عضوية نقابة المحامين المحلية منذ عام ٢٠١١. وفقاً للإحصائيات الرسمية من نقابة المحامين السوريين، فإن عدد المحامين المسجلين مع النقابات الحكومية قد زاد من أعداد ما قبل عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٣٤٢٢ محامٍ في عام ٢٠١٣. في عام ٢٠١٤ بينما تضايف العنف وكانت هناك عدد من المناطق خارج سيطرة الحكومة، كان عدد المحامين السوريين المسجلين مع النقابات التي تحت سيطرة الحكومة أعلى من عام ٢٠١٠ قبل بدء الثورة.^{٣٣٩} حتى في محافظة الحسكة والتي تعتبر تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية^{٣٤٠} وحيث توجد نقابة محامين بديلة يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن عدد المحامين المسجلين مع النقابة التي تسيطر عليها الحكومة قد زاد شخصاً واحداً ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤.^{٣٤١}

وفقاً لتقرير، ففي مدينة كوباني ذات الغالبية الكردية، بقي ٩٨ من ١٠٥ محامٍ مسجلين مع نقابة المحامين الحكومية في عام ٢٠١٣،^{٣٤٢} ظهرت الموجة الأولى للتسجيلات في عام ٢٠١٤ عندما كان العدد الإجمالي للمحامين في نقابات المحامين الفرعية قد نقص العدد ١٤٠٠. معظم أولئك المنسحبين كانوا من حلب حيث فقدت النقابة المحلية أكثر من ١٨٠٠ عضواً ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وكان ذلك

٣٣٧ المقالات والبيانات الصحفية التالية:

Union Internationale des Avocats, 'The UIA initiates an inquiry of the Syrian Bar, which could lead to expulsion', press release, 1 December 2011, <http://www.uianet.org/sites/default/files/PR_UIA_Exclusion_Syrian-Bar_EN_111201.pdf> [accessed 12 September 2016]; Jonathan Goldsmith, 'What to do about the Syrian Bar?', news article, 9 January 2012, <https://www.lawgazette.co.uk/analysis/what-to-do-about-the-syrianbar/63665.article> [accessed 12 September 2016]; International Bar Association, 'Syrian Bar suspended from bar association membership of the IBA', press release, 27 July 2012, <http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=BBB92DCD-BF82-4B16-8990-004018913EF7> [accessed 12 September 2016].

٣٣٨ بيان صحفي للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية:

ILAC, 'UN receives letter of support for Syrian lawyers', press release, 14 March 2012, <http://www.ilacnet.org/blog/2012/03/14/letter-of-support-for-lawyers-in-syria/> [accessed 12 September 2016].

٣٣٩ الملحق الأول، الاطلاع على الحاشية رقم ١٩٠ الواردة أعلاه.

٣٤٠ مقابلة في غازي عنتاب بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة في إربيل بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٤١ الملحق الأول، الاطلاع على الحاشية رقم ١٩٠ الواردة أعلاه.

٣٤٢ مقابلة في غازي عنتاب بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦.

تم دعم هذه الفكرة من قبل قضاة تم إجبارهم على مغادرة سوريا ممن يدعون أنهم يحافظون على مستوى من الاستقلال الشخصي كقضاة. بدلاً من ذلك فإن هذا الاستقلال هو الذي أجبر العديد منهم على الفرار بعد رفض التعاون مع الحكومة.

إن لمحات الاستقلالية المتبقية تلك ستكون مهمة لدعم واستدامة الوضع ما بعد النزاع في المستقبل عندما يكون بنى نظام محاكم سورية مستقلة أولوية ملحة.

كما هو مذكور أعلاه فإن المحاكم الاستثنائية تعتبر أكثر إشكالية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ معايير مقبولة من الاستقلالية والإجراء الأصولي. حقيقة وجود نزاع مسلح غير دولي الآن في سوريا تعني أن تلك المحاكم يمكن أن تقوم أيضاً بمخالفة متطلبات القانون الإنساني الدولي في حال إصدارها لأحكام أو تنفيذها لإعدامات ضد الأشخاص المحميين بموجب المادة ٣،^{٣٤٧} دون إجراء إصلاحات جوهرية لجعل المحاكم الاستثنائية تتماشى مع ما يمكن اعتباره نظامي ضمن المعنى المذكور في المادة ٣ والقانون الدولي العرفي، فإن استمرار استخدام الحكومة لتلك المحاكم يمكن أن يشكل جريمة حرب.

سيطلب السلام طويل المدى في سوريا إعادة بناء المؤسسات العدلية. يجب أن تركز هذه العملية على نظام المحكمة العادي والذي تمت إعاقة بشكل أقل بالتدخل السياسي وبالتالي قد يكون أكثر إثارة للجدل في أعين العديد من السوريين. إن إغلاق المحاكم الاستثنائية يمكن أن يعتبر خطوة أولى هامة في إعادة بناء الثقة في النظام العدلي. إن المحاكم الاستثنائية في سوريا وخاصة محاكم الميدان العسكري تعتبر مستقلة وتفشل في تقديم المتهمين لمحاكمة عادلة. لا تعتبر المحاكمات في تلك المحاكم أنها نزيهة وهي تقلل من الثقة في دولة سوريا. إن إلغاء تلك المحاكم لن يساعد فقط في جعل إجراءات المحكمة السورية متوافقة مع حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي فقط بل ستعتبر خطوة هامة نحو استعادة السلام.

أما المجال الآخر الذي يمكن اعتبار الدعم فيه فهو التعليم القانوني. عبر العديد ممن تمت مقابلتهم عن الاهتمام بكليات الحقوق الإقليمية مثل تلك التي في لبنان والأردن ومصر وتونس والجزائر حيث أن القانون في تلك البلدان مشابه لقانون سوريا وشهادات العديد من كليات الحقوق فيها يتم الاعتراف بها في سوريا. طلب من تمت مقابلتهم بشكل خاص ألا تعتبر تلك الفرص محدودة على أولئك الذين هم في سن معين. مع وصول النزاع اليوم إلى سنته السادسة؛ فإن العديد من المهجرين أكبر سناً وفقدوا فرصهم في التعليم. يجب اعتبار فرص تعليم عالٍ أكثر مثل الماجستير حيث سيستفيد المحامون المؤهلون بشكل كبير من تلك البرامج. إن البرامج التي تكمل التعليم القانوني للشباب السوري مثل مهارات التدريب في مناطق مثل حل النزاع وصياغة التشريعات ستعدّ طلاب الحقوق بشكل أفضل للمشاركة في إعادة إعمار القطاع القضائي في سوريا.

لسوء الحظ؛ بعد وجود الحماس الأولي للإصلاح من قبل بعض المحامين السوريين في عام ٢٠١١ فقد قلت تلك الأنشطة مع زيادة قمع الحكومة وتم إخراج المحامين الناشطين من البلاد أو إسكاتهم.

لقد بقيت السيطرة على نقابة المحامين السوريين والنقابات الفرعية المتعددة في أيدي داعي

^{٣٤٧} كما هو مذكور أعلاه فإن سبل الحماية التي المحكمة العادلة بموجب القانون الإنساني الدولي للأشخاص المحميين تعتبر مكملة لحقوقهم بمحاكمة عادلة بموجب أحكام قانون حقوق الإنسان العالمية المطبقة على جميع البشر

بسبب الوفاة أو الانشقاق.^{٣٤٢} بالمقابل فإن عدد المحامين المسجلين قد استمر بالازدياد سنة بعد سنة في المحافظات الأخرى والتي تسيطر عليها الحكومة بشكل واسع مثل دمشق وطرطوس.^{٣٤٤}

التعليم القانوني

مع أنواع التعليم الأخرى في سوريا، حدثت تأثيرات تتعلق ب تعليم طلاب الحقوق بسبب النزاع. لا يمكن الحصول على إحصائيات حالية لكليات الحقوق. لا يمكن لمن تمت مقابلتهم معرفة ما إذا كانت هناك أية كلية حقوق ما زالت تتابع عملها، إن وجد. كان لدى البعض رأي بأن جميع الكليات باستثناء درعا وحمص ما زالت تعمل. المحامون الذين هم على دراية بالوضع أشاروا إلى أن كلية دير الزور قد تم إغلاقها بسبب النزاع مع داعش ولكن فرعها في الحسكة ما زال يعمل لمدة محدود.

بصرف النظر عن ذلك؛ فمع العلم بانخفاض مشاركة التعليم الأساسي بنسبة ٥٠ بالمائة وأقل من ٦ بالمائة في مناطق مثل حلب حيث استمر النزاع فترة طويلة، فيمكن استنتاج أن العديد من الأفراد سيواجهون صعوبة أكبر في الحصول على برامج التعليم العليا مثل دراسات الحقوق أكثر مما هو قبل بدء النزاع. تمكن بعض اللاجئين من الذهاب إلى كليات الحقوق في تركيا ولبنان والأردن. ومع ذلك فبالنسبة للكثيرين لا يمكن تحمل تكلفة الحصول على التعليم.^{٣٤٥}

لقد تأثرت النساء بشكل خاص بهذا الخصوص. بينما شكلت النساء نصف طلبة الجامعات في سوريا قبل النزاع؛ حوالي ٢٠ بالمائة فقط من طلاب الجامعات السورية في تركيا والأردن ولبنان هم من النساء. يمكن أن يرجع هذا إلى عدد من العوامل منها تخصيص الأسر للموارد المحدودة لأفراد العائلة الذكور لأسباب اقتصادية وثقافية.^{٣٤٦}

التحليل والتوصيات

لقد فشل نظام القضاء السوري عموماً في الالتزام بالمعايير الدولية للاستقلالية والنزاهة وخاصة في عمل المحاكم الاستثنائية. ومع ذلك فإن ميل الحكومة لنقل القضايا الحساسة سياسياً خارج نظام المحاكم العادية ليتم الحكم فيها أمام المحاكم الاستثنائية يمكن أن يعتبر مؤشراً على أن المحاكم العادية قد حافظت على الأقل على استقلالية فيما يتعلق بالقوى التنفيذية والأمنية. إذا شعرت الحكومة بالتأكد من أن قضية ستحقق نتائجها المرجوة أياً كانت المحكمة المستخدمة؛ فمن الصعب فهم سبب اعتبار نقل القضايا إلى نظام منفصل تماماً.

^{٣٤٣} المرجع نفسه

^{٣٤٤} الملحق الأول، الاطلاع على الحاشية رقم ١٩٠ الواردة أعلاه.

^{٣٤٥} تقرير إعادة حقوق الإنسان والعدالة في النوع الاجتماعي، ومنظمة مادره، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية الوارد أعلاه في الحاشية رقم ٢٢٤، صفحة ٦.

^{٣٤٦} التقرير التالي:

Keith David Watenpugh, Adrienne L. Fricke and James R. King, 'We Will Stop Here and Go No Further: Syrian University Students and Scholars in Turkey', Institute of International Education, 2014, p.12, <<http://www.iie.org/~media/Files/Corporate/Publications/We-Will-Stop-Here-And-Go-No-Further-Syrian-University-Students-And-Scholars-In-Turkey-002.pdf?la=en>> [accessed 8 December 2016]

٤,٢ الخصائص المشتركة للمناطق خارج سيطرة الحكومة

”هناك تمويل للمساعدات الإنسانية والعسكرية ولكن ليس

من أجل تحقيق العدالة“^{٣٥٠}

محامي دولي داعم لسوريا

من الصعب إعطاء رأي شامل لجميع جوانب القطاع العدلي في المناطق المعارضة في سوريا. إن عدد مجموعات المعارضة المسلحة المختلفة والتي شكلت كل منها المؤسسة الإدارية والقضائية الخاصة بها يعني أنه لا يوجد نظام عدل واحد في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة. بل يوجد نظام عدلي تمت صياغته من المحاكم والمجالس بهيكلية متعددة وتأثير وجوده مختلفة. إن الأيديولوجية التي تشكل محكمة معينة يمكن أن تتراوح من التفسيرات العلمانية وغير الدينية إلى تفسيرات متعددة للأيديولوجية الإسلامية أو الشرعية.

مع بعض الاستثناءات: فإن معظم الهيئات القضائية في مناطق خارج سيطرة الحكومة تتعامل مع أي قضية تقدم لها دون تقييد الاختصاصات الرسمية مثل المدنية والجزائية والعسكرية والإدارية. لكل من تلك الهيئات إجراءاتها وقوانينها والتي تتباين من محاولات أكثر طموحاً إلى فرض نظام للعدالة في مناطق معارضة معتدلة إلى الأيديولوجية الوحشية لداعش. المعلومات التي تتعلق بكيفية مشاركة تلك المحاكم وتفاعلها مع بعضها البعض نادر والحصول عليها أمر صعب.

يتغير الموقف باستمرار تبعاً لطبيعة النزاع المتزايد. إن السيطرة المتغيرة على المناطق تجعل من الصعب تأكيد التسلسل الهرمي وإجراءات التواصل بين المحاكم المختلفة. من المقابلات التي تم إجراؤها: من الواضح أن القضاة في تلك المحاكم التي تقع خارج سيطرة الحكومة يجدون الوضع متغيراً بسرعة مما يجعل من غير الممكن تتبع الوضع بدقة في كل منطقة معارضة في نقطة من الزمن.^{٣٥١}

بالرغم من تلك الصعوبات، إلا أن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية تمكن من تحديد ثلاثة عوامل مشتركة في تلك الأنظمة القضائية خارج سيطرة الحكومة. لقد تمت الإشارة إلى تلك النقاط أدناه متبوعة بنقاش من المواقف المختلفة في أربعة مناطق تقع تحت سيطرة ممثلين متنوعين يشار إليهم بالمعارضة وهي حلب ودرعا وإدلب والغوطة الشرقية. يوجد تحليل مفصل للأوضاع في مناطق شمالي سوريا التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديموقراطي والمناطق المتقلصة حالياً تحت سيطرة داعش لاحقاً.

٣٥٠ مقابلة مع المحامي ١، تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٥١ برنامج التطوير القانوني السوري «دراسة معدة من أجل تقرير تقييم ILAC لسوريا» ٢٠١٦، الصفحة ١، والمشار إليها فيما بعد بدراسة SDLP ٢٠١٦

الحكومة.^{٣٤٨}

بينما تسمح السلطات السورية للبعثات الأجنبية المتعاطفة معها بزيارة سوريا؛^{٣٤٩} فإن خلق حوار مفتوح مع المحامين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة يبقى صعباً للغاية بموجب الظروف الحالية. يكون هذا هو الوضع بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بحوار بين المحامين في الحكومة ومناطق المعارض بسبب مشاكل أمنية على الجانبين.

ومع ذلك فإن تقلصت سيطرة الحكومة، يمكن للمحامين أن يكونوا محرك للإصلاح في سوريا. إن تاريخ التنظيمات القانونية من مقاومة الحكومة يعتبر مصدراً للفخر البارز بين المحامين السوريين. من ناحية أخرى، يدرك المحامون العديد من القضايا التي سيتم مواجهتها من قبل أي حكومة في سورية الجديدة. من خلال خبرتهم المهنية، فقد فهموا أيضاً التغييرات الهامة والتحسينات اللازمة التي يحتاجها النظام السوري والتي يجب أن تكون في قلب أية جهود مستقبلية للإصلاح. مع أحداث ليبيا، سمح غياب الحكومة بتوفير مساحات للقوى المعارضة للديمقراطية للنجاح. بالمقابل فإن تاريخ ما بعد ٢٠١١ في تونس يصور التأثيرات الإيجابية التي تأخذ الإصلاح بعين الاعتبار والتي يمكن لنقابة المحامين وأعضائها القيام بها لخلق السلام والانتقال الآمن. مع العلم بعدد وتأثير المحامين السوريين؛ يجب مراقبة الوضع مع تخصيص الموارد لتحديد وتزويد دعم سريع للإصلاحيين الديمقراطيين بين نقابات المحامين في المستقبل.

١. يجب توفير جهود من أجل إقناع الحكومة السورية بإلغاء المحاكم الاستثنائية
٢. التعاون مع كليات الحقوق في الجامعات ومعاهد التدريب القضائي في البلدان المجاورة لسوريا لبدء برامج قانون شاملة في القانون السوري والدولي بالإضافة إلى قانون البلدان المستضيفة لبناء أجيال مستقبلية من خبراء القانون في سوريا.
٣. مع انضمام النساء لكليات الحقوق خارج سوريا بشكل أقل من الرجال، يجب أن تهدف البرامج إلى ضمان التساوي بين عدد المشاركين الذكور والإناث. حيث أنه من المناسب فإن ضمان توافر البرامج لجمهور واسع وليس فقط لطلاب الحقوق يمكن أن يساهم في معالجة المشاكل التي يكون سببها تعطيل النظام التعليمي الرسمي ويمكن أن تساهم في تشجيع طلاب آخرين على البقاء في التعليم.
٤. تمويل منح دراسية لطلاب الحقوق في تلك البرامج أو لمن انقطعت دراساته في سوريا
٤. تشجيع الحوار بين المحامين من أطراف مختلفة في سوريا بالإضافة إلى الزملاء الإقليميين والدوليين

٣٤٨ وكالة الأنباء العربية السورية:

Syrian Arab News Agency, 'Al-Hilal: Syria considers war against terrorism as a duty towards the whole world', news article, Bristol Star, 10 December 2016, 10 December 2016, <<http://www.bristolstar.com/index.php/sid/250082997>> [accessed 8 December 2016].

٣٤٩ المرجع نفسه، ومقال د. محمد عبود:

Dr. Mohammad Abdo Al-Ibrahim, 'Transparent and Fruitful Visit', news article, The Syria Times, 26 February 2015, <<http://syriatimes.sy/index.php/editorials/commentary/16839-transparent-and-fruitful-visit>> [accessed 8 December 2016].

رفض القانون السوري

هناك خاصية واحدة مشتركة في القطاعات العدلية في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة وهي رفض القانون السوري. مع وجود تلك المناطق تحت سيطرة المجموعات المعارضة المسلحة؛ تعتبر المؤسسات الحكومية جزءاً من الحكومة ويعتبر القانون ذاته قانون حكومة.^{٣٥٢} حتى القضايا التقنية التي يأخذ فيها الخبراء القانونيون القانون السوري القائم، لا يمكنهم تطبيقها بانفتاح بسبب علاقتها بالحكومة.^{٣٥٣} لكسب التأييد، شجعت القوى المضادة للحكومة بفعالية إجراء هذه المقارنة ما بين القانون السوري وحكومة الأسد.^{٣٥٤} لقد كان هذا الأمر حقيقياً بشكل خاص للمؤسسات داخل نظام العدل السوري حيث أن تأثير السلطة التنفيذية متأصلاً وعميقاً.

المجموعات التي اكتسبت السيطرة العسكرية على تلك المناطق أوجدت أنظمة قضائية جديدة مبنية على أفكارهم.^{٣٥٥} في أوائل عام ٢٠١١، لم يقدّم معظم السوريون جدالاً عام وحرشاً مسائل سياسة الحكومة. بموجب الظروف المتغيرة، كان من السهل نسبياً بالنسبة للمجموعات المتطرفة الحصول على الدعم لتأسيس قمع بديل عن القمع السابق. مع إدراك المهنيين القانونيين للحاجة إلى نوع من الهيكلية المعقولة في النظام الجديد؛ فإن ذكريات نظام العدل الفاسد من قبل حكومة الأسد كانت ما تزال بالأذهان. بالنسبة للعديد من المواطنين العاديين، كان يتم تفضيل المحاكم الدينية والقضاة فيما على الأنظمة القديمة.^{٣٥٦}

لقد تم تصوير هذه الظاهرة من قبل محامٍ وصف مشروعاً لإنشاء المحاكم في شمال غرب سوريا. قدم المحامون في المنطقة ورش عمل معلوماتية لمدة يومين بشأن سيادة القانون على أشخاص يعيشون هناك. عندما تم سؤال أشخاص عن نوع النظام الذي كانوا يرغبون به قبل بدء الدورة كانوا يجيبون بأنهم يريدون خلافة إسلامية. لقد عزا ذلك إلى حقيقة أن داعش كانت تقوم بتقديم منشورات في المنطقة قبل المقابلات. بعد الدورة قال جميع الذين تم طرح السؤال عليهم بأنهم يريدون مجتمعاً جمعياً متعدد الأعراق.^{٣٥٧}

في المناطق الأخرى، أسست محاكم شرعية متخصصة للتعامل مع النزاعات بين الفصائل العسكرية ولا تنظر في النزاعات المدنية. هذه المحاكم يمكن أن توظف مقاتلين فيها وتم استخدامها كوسيلة

٣٥٢ مقابلة مع القاضي ٩، تشرين الثاني ٢٠١٦. ومقابلة مع محامين في بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٥٣ مقالة في مجلة Foreign Policy ويشار إليها فيما بعد بمقالة Martin ٢٠١٤ Maxwell Martin, 'Lawyers, Guns, and Mujahideen: Inside Syria's sharia court system', Foreign Policy, 20 October 2014, <http://foreignpolicy.com/2014/10/30/lawyers-guns-and-mujahideen/> [accessed 9 December 2016] (hereinafter "Martin 2014").

٣٥٤ مقابلة مع القاضي ٩، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٥٥ مقابلة مع القاضي ٩، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٥٦ مقالة في National Public Radio، يشار إليها فيما بعد ببيان NPR الصحفي ٢٠١٣: Deborah Amos, 'Courts become a battleground for secularists, Islamists in Syria,' news article, National Public Radio, 14 March 2013 <http://www.npr.org/2013/03/14/174327447/courts-become-a-battleground-for-secularists-islamists-in-syria> [accessed 9 December 2016] (hereinafter "NPR 2013 press release").

٣٥٧ مقابلة مع المحامي ١٦، تشرين الثاني ٢٠١٦.

للسيطرة على المنطقة.^{٣٥٨}

في عدد من المناطق؛ قام الناشطون المعارضون بأخذ مبادرة من أجل تطوير أنظمة قضائية جديدة في الأشهر التي تلي تراجع القوى الحكومية. وصف العديد من المحامين والقضاة برامج طموحة ومخصصة لإنشاء المحاكم بناءً على مبادئ القانون وحقوق الإنسان في المراحل الأولية من النزاع.^{٣٥٩}

ومع ذلك لم تتلق تلك الجهود إلا القليل من الدعم الدولي. فشل معظمها بسبب قلة التمويل:

"كانت لدينا خطة من أجل فتح محاكم وتقديم طلب إلى المانح الدولي الرئيسي. لسوء الحظ تم رفض الطلب. لقد فتح هذا الطريق أمام النصر وداعش للاستيلاء على ملف القضاء. لم يكن لدى المانح مشكلة في دعم المساعدات الإنسانية ولكن القضاء كان خطأً أحمر بالنسبة لهم"^{٣٦٠}

بالمقابل، فإن المجموعات التي كانت تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية بشكل متشدد لم تواجه الصعوبات ذاتها في جمع التبرعات. المانحون خارج سوريا ممن شاركوا أو أرادوا الترويج لأفكار تحفظية كانوا يدعمون تلك المجموعات ومعظمهم كان ذو فعالية عسكرية.^{٣٦١} لهذا السبب فإن العديد من الخبراء القانونيين السوريين ممن بقوا في سوريا لإعادة بناء النظام القضائي تم إجبارهم على الانسحاب.^{٣٦٢}

كما تمت المناقشة أدناه؛ فإن إشارات العمل القانونية الناتجة التي تم استخدامها في مناطق خارج سيطرة الحكومة تختلف بشكل كبير بناءً على المجموعة المسلحة المسيطرة. ومع ذلك فإن بعض بقايا القانون السوري ما تزال قائمة في مناطق معينة وخاصة حيثما يعتبر الاستمرار في الحفاظ على السجلات مستمرة أمراً حيوياً مثل الميلاد والوفاة والمعاملات الأخرى. في عدد من المناطق خارج سيطرة الحكومة، هناك العديد من أشكال القانون الشرعي والمحاكم قد تم اعتماد هذه المحاكم ولا سيما إذا سيطرت فصائل متشددة عسكرياً على تلك المناطق. كانت المنهجية الأخرى التي تم اتخاذها في بعض المناطق هي تبني القانون العربي الموحد. القانون العربي الموحد الصادر منذ عشرين عاماً قد تمت التوصية به من قبل جامعة الدول العربية ولكن لم يتم تبنيه مطلقاً في أي بلد.

إنها تعكس تفسيراً مقيداً ولكن رمزياً للقانون الإسلامي وتشمل قوانين الأحوال المدنية والشخصية

٣٥٨ مقابلة مع المحامي ١٥، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٥٩ مقابلة مع المحامي ١٦، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٦٠ المرجع نفسه

٣٦١ التقارير التالية:

Aron Lund, 'Syrian Jihadism', UI Brief, Swedish Institute of International Affairs, 14 September 2012, <http://www.ui.se/upl/files/77409.pdf> [accessed 23 March 2017]; Jennifer Cafarella and Genevieve Casagrande, 'Syrian Opposition Guide', Institute for the Study of War, 7 October 2015, <http://understandingwar.org/sites/default/files/Syrian%20Opposition%20Guide_0.pdf> [accessed 23 March 2017].

٣٦٢ مقابلة مع المحامي ١٦، تشرين الثاني ٢٠١٦.

والجزائية بالإضافة إلى كتب الإجراءات المدنية والجزائية.^{٣٦٣} لقد زود القانون العربي الموحد أولئك الذين يتطلعون إلى رفض القانون السوري بإنشاء موثوقية دينية من خلال تبني نظام مبني على الشريعة.

وصف أحد المؤيدين هذا الأمر على أنه ذو قيمة لأنه منظم ومفيد ولأن لديهم جوانب من القانون المقننة ولكنها ما تزال مبنية على الشريعة وهي مميزة عن أي قانون صادر قبل الثورة.^{٣٦٤} في الوقت ذاته، يوفر القانون العربي الموحد نظاماً مبنياً على القانون يرفض المفهوم التقليدي للشريعة ليتم تفسيرها وتطبيقها على الحالات من قبل رجال الدين.

إنه محاولة لتطبيق روح الشريعة الإسلامية التقليدية. على سبيل المثال، يملك القضاة اختصاصاً واسعاً في اختيار العقوبات لملاءمة الظروف الخاصة بالقضية ضمن حدود دنيا وعلياً محددة:^{٣٦٥}

”لقد قررنا اعتماد القانون العربي الموحد لأنه مقنن وتم تطويره من قبل خبراء قانونيين وخبراء شرعية ولأن القاعدة الشعبية تسعى لتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية“^{٣٦٦}

بالنسبة للمعانة في إيجاد أنظمة قضائية في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة؛ فإن استخدام القانون العربي الموحد يمثل قراراً براغماتياً ويسكت الخبراء القانونيين المديرين على استخدام القانون المكتوب بينما تلي صيغته الإسلامية مطالب بعض المجموعات المسلحة والقادة الإسلاميين لقانون إسلامي أكثر تقييداً.^{٣٦٧} بالرغم من ذلك فإن النزاع على تقنين الشريعة ما زال مستمراً مع اعتماد النتيجة غالباً على الجانب الذي يشمل قانونية أكثر شعبية و/أو قوة عسكرية لفرض رغباته.^{٣٦٨}

خلق آليات عدالة جديدة

هناك ميزة مشتركة أخرى في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة وهي أن هناك نوعاً من النظام القضائي قد تم إنشاؤه. في جميع المناطق في سوريا والتي فقدت الحكومة السيطرة عليها؛ تم بذل جهود من أجل شغل الفراغ الذي تركته المحاكم والمؤسسات القضائية بعد إغلاقها كجزء من تراجع الحكومة. العديد من تلك الخصائص الأساسية كان ينقصها الاستقلالية والنزاهة. ومع ذلك فقد

^{٣٦٣} الاطلاع على دراسة منظمة الشام الإسلامية:

See Islamic Sham Organization, 'The Unified Arab Code – A Study and Assessment', 2014, <http://islamicsham.org/versions/1993> (in Arabic) [accessed 17 February 2017].

ملخص الدراسة:

A summary of the document is available in English at Maxwell Martin, 'Document summary – "The Unified Arab Code – a Study and Assessment" by the Islamic Sham Organization', 5 December 2014, <https://wilayatnowhere.wordpress.com/2014/12/05/document-summary-the-unified-arab-code-a-study-and-assessment-by-the-islamic-sham-organization/> [accessed 17 February 2017].

^{٣٦٤} مقالة Martin ٢٠١٤ الواردة أعلاه في الحاشية رقم ٣٥٣

^{٣٦٥} المرجع نفسه

^{٣٦٦} المرجع نفسه

^{٣٦٧} المرجع نفسه

^{٣٦٨} دراسة SDLP ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية رقم ٣٥١، صفحة ٢

وصف الذين تمت مقابلتهم العديد من المحاولات الجديرة بالثناء كونها تحقق الاستقرار والتدخلات القضائية في أوضاع سياسية صعبة.

في المقابلات التي أجريت لهذه الدراسة، أشار السوريون إلى ثلاثة عوامل أساسية تقود المجموعات إلى إنشاء آليات عدالة جديدة.

أولاً بعد توقف مؤسسات الدولة السورية عن عملها والانسحاب من المنطقة، تم تدمير سجلات وقيود المحكمة بشكل كبير. لقد كان هذا التدمير مقصوداً لإعاقة الحكم وخلق اضطراب في المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة.^{٣٦٩} مع توقف المحاكم والسجلات المدنية ومكاتب تسجيل الممتلكات عن العمل مع غيرها من الخدمات، نشأ فراغ قضائي أدى سريعاً إلى فوضى إدارية.^{٣٧٠}

ثانياً؛ كان هناك ضغط شعبي لإيجاد نظام جديد من أجل تسوية النزاعات وخاصة في المناطق التي تقع تحت سيطرة الجيش السوري الحر.^{٣٧١} حرصاً على بناء الشرعية؛ شعر الجيش السوري الحر والمجموعات الموالية بالحاجة إلى الاستجابة. ومع ذلك في سبيل تلبية تلك المتطلبات، بدأت تلك المجموعات أيضاً باستخدام آليات العدل الحديثة كوسائل لفرض السيطرة على المنطقة تحت سيطرتها. الطريقة التي قامت بها مجموعة مسلحة بتسوية هذين الأمرين تبدو بأنها قد حددت كيفية تطوير قطاع العدالة في المناطق التي تقع تحت سيطرتها. لقد اعتمدت المخرجات على عوامل خارجية إضافية مثل على من تعتمد المجموعات للتمويل والمعدات والأيدولوجية وما إذا كانت المجموعة المذكورة اعتمدت بشكل أساسي على المقاتلين السوريين أم الأجانب.^{٣٧٢}

أما العامل الثالث فهو الحاجة إلى آليات موثوقة من أجل التسوية السلمية للنزاعات بين المسلحين.^{٣٧٣}

^{٣٦٩} الملفات التالية:

Jon D. Unruh, 'Weaponization of the Land and Property Rights system in the Syrian civil war: facilitating restitution?', 2016, Vol. 10, Issue 4, Journal of Intervention and Statebuilding, pp. 453-471; Kate Connolly and Werner Bloch, 'The war is still raging, but the race to rebuild Aleppo has already begun', The Guardian, news article, 12 March 2015, <https://www.theguardian.com/world/2015/mar/12/war-rebuild-aleppo-syria-architects-reconstruction> [accessed 23 March 2017].

^{٣٧٠} مقابلة مع القاضي ٩، تشرين الثاني ٢٠١٦

^{٣٧١} مقابلة مع قاض في دار العدل في درعا، ٢٠١٦

^{٣٧٢} مقابلة مع ممثل رقم ٨ عن المجتمع المدني، تشرين الثاني ٢٠١٦ وممثل رقم ٩ عن المجتمع المدني، تشرين الثاني ٢٠١٦. بات الاعتماد على الجهات المانحة الأجنبية جزءاً من الحياة في سوريا، وقد قيل أن طول لحي الرجال بات يتباين بحسب تدفق التمويل من الخارج وذلك نتيجة لانحسار الموارد الداخلية في سوريا على مدى السنوات الخمس الأخيرة، فتارة تطول وتارة تقصر اللحي تبعاً لمصادر تمويل الجماعات المسلحة، إن كان يتأتى من الغرب أو من دول الخليج. ويصف السوريون ما أصبح يتداول ككتلة لدى الحديث عن التصرفات السلبية أو المتناقضة للمجموعات المختلفة، فيمزجون قائلين «هذا ما تريده الجهة المانحة».

^{٣٧٣} أحد الأمثلة على هذه النزاعات: بعد حدوث إطلاق نار ما بين جماعتين مسلحتين في شهر آذار ٢٠١٦، اتفقت المجموعات المتنازعة على تسليم الجماعة المسلحة المسؤولة عن جريمة القتل الشخص المتهم بارتكاب جريمة القتل إلى الجماعة المسلحة الأخرى. تم تشكيل لجنة من ثلاثة أطراف للبت في النزاع ضمت أعضاء من المجموعات المتنازعة والهيئة الإسلامية للمناطق المحررة (هي سلطة قضائية يدعمها أحرار الشام، للمزيد الاطلاع على القسم المعني بإدلب الوارد أدناه). درست الهيئة الادعاء والدفاع، وحكمت بالقتل غير المتعمد، وصدرت عقوبة بالسجن لمدة أربعة أشهر لقائد الفصيل المسؤول عن القتل وشهرواحد للنائب بتعمه الاشتراك في الجرم، إضافة إلى غرامة تصل إلى ٩٥ ألف دولار أمريكي، وتعرض شخصين آخرين من المجموعة الثانية للعقاب بتهمة المشاركة في إطلاق النار. دراسة SDLP ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية رقم ٣٥١، صفحة ١٠

ربما كانت هذه الحاجة محفزاً من أجل تحسين الاستقلالية والنزاهة لآليات العدالة الجديدة، بما أنه لم يقبل اي من المقاتلين قرارات هيئة متحيزة ضدهم. إن قوة هذا العوامل بشأن ما إذا كان له أي تأثير على القضايا التي تشمل المدنيين يعتبر غير واضحاً.

إن نتائج فشل المجموعات المسلحة في الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى المزيد من القتال. ذكر أحد الناشطين أن العامل المساهم في النزاع بين أحرار الشام وداعش في عام ٢٠١٤ كان رفض استخدام محاكم بعضهم البعض.^{٣٧٤} في كانون الثاني ٢٠١٧، اتبعت الأحداث نمطاً مماثلاً عندما قامت جهة النصر بمهاجمة العديد من القوى الثائرة بمن فيهم أحرار الشام. لقد طلب الأخيرة سابقاً أن توافق جهة النصر والقوى الأخرى على هيئة قضائية وأن تقبل بحكم الشريعة فيما يتعلق بالقتال.^{٣٧٥}

التحديات التي تواجه حقوق المرأة

في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة، فإن الحواجز التي تواجه حصول المرأة على حاجاتها القانونية والعدلية المذكورة أعلاه قد تضاعفت. لقد ازداد تعقيد تلك المسائل بشكل إضافي من خلال التقييدات على حرية التنقل والتجبر والصعوبات الاقتصادية والهجمات الجوية من قبل الحكومة والقوى الدولية وأعمال المجموعات المسلحة. بالرغم من أن الأنظمة في تلك المناطق تختلف اعتماداً على المجموعة المسلحة، فإن الأنظمة تعتبر أكثر تحفظاً عموماً في التعامل مع النساء أكثر من منهجية المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.^{٣٧٦}

إن وصول المرأة إلى النظام القانوني في المناطق خارج سيطرة الحكومة يعتمد بشكل كبير على حرية المرأة في التنقل. في معظم المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المتطرفة يتم تقييد حرية المرأة في التنقل على نحو واسع. في تلك المناطق، تكون الحالة غالباً أن المرأة لا يمكنها الحركة بحرية دون وجود قريب ذكر يرافقها ولا يمكن تواجد النساء والرجال بشكل مختلط في الأماكن العامة. كما ذكر من تمت مقابلتهم، فإن القانون في تلك المناطق يشير إلى الدمج بين المجتمع الذكوري والتطرف.^{٣٧٧} بينما يعتبر تقييد الحركة هو الأكثر تقييداً في أي مناطق تسيطر عليها المجموعات المتطرفة مثل جهة النصر وداعش حتى في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة الأقل تطرفاً، إلا أن حرية المرأة في التنقل يمكن أن تكون مقيدة نتيجة للنزاع بالإضافة إلى الأعراف الدينية والاجتماعية.^{٣٧٨}

عندما تكون النساء قادرات على الوصول إلى الميدان القانوني فإن الإصلاحات تكون في العادة غير فعالة. يعود هذا بشكل جزئي إلى قوانين البيئات المطبقة مثل اعتبار شهادة المرأة أقل من

٣٧٤ مقابلة مع ممثل ٨ عن المجتمع المدني، تشرين الثاني ٢٠١٦. يبدو أن عدم الاتفاق حول موضوع المحاكم شكلاً جانبياً مهماً من جوانب الخلاف ما بين جهة النصر والجهة الجنوبية في درعا. مقابلة مع قاض في دار العدل في درعا، ٢٠١٦. للمزيد الاطلاع على القسم المتعلق بمنطقة درعا أدناه.

٣٧٥ بيان صادر عن جهة أحرار الشام تطالب فيه جهة النصر أن توافق على تشكيلات اللجان القضائية، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧، قدامها ممثل ٨ عن المجتمع المدني في تشرين الثاني ٢٠١٦ (باللغة العربية)

٣٧٦ مقابلة مع المحامي ٤، تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٧٧ مقابلة مع ناشط في غازي عنتاب، ٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٧٨ المرجع نفسه

شهادة الرجل.^{٣٧٩} في بعض المذاهب الشرعية، فإن شهادة امرأتين تساوي شهادة رجل واحد بينما في المذاهب الأخرى فإن شهادة أربعة نساء تساوي شهادة رجل واحد. أكد من تمت مقابلتهم أن تلك القواعد يتم تطبيقها في بعض المناطق خارج سيطرة الحكومة وحتى عند تطبيقها فإن شهادة المرأة يتم تجاهلها غالباً.^{٣٨٠}

في النهاية فإن الأنظمة القائمة في المناطق التي هي خارج سيطرة الحكومة تواجه المشاكل ذاتها المتعلقة بحقوق المرأة في مجالات الزواج والطلاق والوصاية والولاية والإرث كذلك الموصوفة بموجب قانون الأحوال الشخصية السوري قبل ثورة عام ٢٠١١. بموجب التفسيرات المقدمة للشريعة من قبل بعض المجموعات المسلحة المتطرفة، تملك النساء حقوقاً أقل. لقد تزايدت تلك المسائل وأصبحت أكثر تعقيداً أثناء النزاع المستمر.

إن الحاجة إلى توثيق حالات الولادة والوفاة والزواج والطلاق في السجل المدني ما زالت الأولوية الأولى للنساء كإثبات على وضعهن وهي ضرورية للحجرات اليومية مثل السفر. يستمر التوثيق في الحكومة كما هو سابقاً، ومع ذلك فإن العديد من الناس في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة لا يمكنهم أو يخشون الوصول إلى دوائر السجل المدني الحكومية لخوفهم من الانتقام منهم. على مدى النزاع؛ ساعدت الجهود الممولة من قبل المانحين على إنشاء مراكز توثيق تعمل بالتنسيق مع المجالس المحلية من قبل قوى المعارضة. على سبيل المثال فإن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية يركز ١٥ مركزاً منها داخل سوريا. بينما كانت هناك مشاكل تتعلق بالوثائق من منطقة تحت سيطرة الحكومة والتي لا يتم الاعتراف بها في مناطق أخرى خارج سيطرة الحكومة، إلا أن الوضع قد تحسن بشكل كبير مع الوقت. جميع المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة تستخدم الآن نماذج التوثيق ذاتها وهي مصممة ليكون من الممكن دمجها مع نظام الحكومة ما بعد النزاع. هناك دليل على أن هذه الوثائق يتم قبولها من قبل الحكومات الأجنبية بالرغم من عدم وجود اعتراف دولي رسمي بنظام عمل هذه المؤسسات.

إن احتمالية عدم حصول الأطفال على الجنسية ما زال متزايداً بسبب قوانين الجنسية التي تسمح فقط بإعطاء الجنسية من طرف الأب وبسبب عدم القدرة على توثيق الولادات خلال النزاع. الذين تمت مقابلتهم من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أكدوا أن بعض النساء لا يمكنهم إثبات هوية والد طفلهم وذلك بسبب اختفائه أو وفاته. إذا كان الأب يحارب في النزاع أو متوفياً أو مفقوداً أو خلافه وليس موجوداً مع والدة الطفل، قد تكون المرأة غير قادرة على تسجيل ولادة الطفل باسم الأب البيولوجي. يمكن أن يجعل هذا الطفل بلا جنسية. بينما تعتبر هذه الإشكالية غير منتشرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة؛ فإن هذا الوضع مدمجاً مع مشكلة التوثيق المدني التي تمت مناقشتها أعلاه يجعل الأطفال المولودين في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة معرضين لعدم الحصول على الجنسية مستقبلاً.

لقد ذكر الذين تمت مقابلتهم أن زواج القاصرات والزواج القسري وتعدد الزوجات متزايد في

٣٧٩ مقابلة مع المحامي ١٢، في ٢٠١٦

٣٨٠ مقابلة مع المحامي ١٧، تشرين الثاني ٢٠١٦، ومقابلة مع ممثل ٤ عن المجتمع المدني في تشرين الثاني ٢٠١٦

سوريا وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية وزيادة عدد الأرامل.^{٣٨١} ذكر العديد منهم أن العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تزايد خلال النزاع بالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية. حتى قبل النزاع، فقد كانت هناك بعض الخدمات في سوريا لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفقاً لناشطة لحقوق المرأة، توجد ثلاثة دور رعاية فقط في جميع أنحاء سوريا قبل عام ٢٠١١ وجميعها في مناطق تقع تحت سيطرة الحكومة.^{٣٨٢} بالنتيجة فإن ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة يبدو بأنهم لا يملكون مكاناً للذهاب إليه من أجل الحصول على المساعدة والخدمات. إن السعي للإصلاح في المحكمة يبدو غير متاح أيضاً. كما هو مذكور أعلاه، فقد كان هذا الأمر صعباً قبل النزاع ولكنه الآن مستحيل في العديد من المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة حيث أن القوانين المفروضة لا توفر ملاذاً حتى إذا كان يمكن للمرأة الوصول بحرية إلى المحاكم.

٤,٣ نبذة عامة مفصلة للمناطق الأربعة التي تقع خارج سيطرة الحكومة

في وصف آليات القضاء الجديد المقدمة في حلب ودرعا وإدلب والغوطة الشرقية، يتم استخدام مرجعيات لهذه المحاكم توصف بأنها بسيطة ومختصرة. العديد من تلك الآليات ينقصها الخصائص الأساسية للاستقلالية والنزاهة لتشكيل المحاكم. مع ذكر ذلك فقد أشارت المقابلات إلى العديد من المحاولات لتقديم تدخلات قضائية تساعد على الاستقرار في ظروف سياسية شديدة الصعوبة.

منطقة حلب

وهي أكبر مدينة في شمالي سوريا وقد أصبحت رمزاً مأساوياً للحرب الأهلية في سوريا. لقد سمع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية شهادات كثيرة من قضاة ومحامين لديهم معرفة مباشرة بالوضع القضائي في حلب قبل وأثناء النزاع. ومع ذلك ففي وقت زيارة البعثة إلى المنطقة في تشرين الثاني ٢٠١٦، جعل القتال الشديد للسيطرة على وسط وشرقي حلب من المستحيل القيام بالمقابلات المخطط لها مع القضاة والمحامين الذين يعملون في المنطقة. بالرغم من ذلك فإن المعلومات التي تم الحصول عليها من أولئك الفارين إلى مناطق حدودية أشارت إلى معلومات جوهرية عن الوضع. تصور التطورات في حلب بشكل خاص التوتر ما بين التنظيمات القانونية والمجموعات الإسلامية المتطرفة ورؤيتها المتباينة للعدالة في سوريا.

بعد ثورة عام ٢٠١١؛ ناقش القضاة والمحامون في بعض المناطق في حلب تشكيل المحاكم في مناطق خارج سيطرة الحكومة للتعامل مع القضايا الجزائية والأراضي والممتلكات والنزاعات الإدارية. لقد التزم أولئك الخبراء بإنشاء نظام قضائي جديد يصل إلى مناقشة الإجراءات التنظيمية الداخلية لتعزيز كفاءتها واستقرارها في المحاكم الجديدة.^{٣٨٣}

في الوقت ذاته؛ بينما استمر القتال في الريف الشمالي؛ تحولت آليات حل النزاعات العرفية إلى لجان فضّ نزاعات محلية. بالرغم من أنها مبنية على ممارسات تقليدية ومؤيدة برفض القضاء الحكومي الفاسد مع سيطرة الإسلاميين على المعارضة المسلحة أصبحت تلك اللجان تدريجياً معرفة على أنها محاكم شرعية أو مجالس أو هيئات تتماشى مع أيديولوجية العسكريين. كما ذكر أحد موظفي تلك المحاكم المحدثة:

”لقد كانوا يعملون دون قانون مكتوب. كان يقوم كل عضو في الهيئة بالاعتماد على معلوماته في القانون والعرف والدين. لم يكن لديهم القدرة لإنفاذ تلك القوانين بل كانت لديهم سلطة غير رسمية أخلاقية وكان يتم احترام قراراتهم.“^{٣٨٤}

لقد شكلت تلك المجموعات المسلحة بمن فيهم جبهة النصرة عشرات من المحاكم الدينية.^{٣٨٥} ذكر

٣٨٣ مقابلة مع ممثل ٥ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٨٤ مقالة Martin ٢٠١٤ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥٣

٣٨٥ الاطلاع على الصفحة ٩١ أدناه

٣٨١ مقابلة مع محامين في غازي عنتاب، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة مع قاضي في غازي عنتاب، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة مع ناشطة في تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة مع ناشط في تشرين الثاني ٢٠١٦.

٣٨٢ مقابلة مع ناشط في تشرين الثاني ٢٠١٦.

محاولة حل المشاكل هناك^{٣٩٢}

انتهى الأمر بأعضاء المجلس بشمول عشرة خبراء شرعيين إضافة إلى ثلاثة قضاة وسبعة محامين.^{٣٩٣} حوالي أربعة وعشرين محكمة ضمن وخارج المدينة تضم محامياً واحداً واثنين من علماء الدين مع جعل القرارات مبنية على الشريعة والقانون العربي الموحد.^{٣٩٤}

بالرغم من هذا الإجراء، لم تكن المجموعات المسلحة متفقة مع المجلس الموحد على الاختصاص القضائي ودعاوى الملكية العقارية.^{٣٩٥} تصاعد التوتر بين المحامين والعسكريين وبلغ أوجه مع طلب جهة النصر أن يقوم موظفو المحكمة بتسليم المكاتب الجديدة للمحكمة المدنية إلى رئيس مجلس العسكريين الشرعي.^{٣٩٦} عند رفضهم قامت أربعة مركبات تقل مقاتلين مسلحين باقتحام سياج المبني.

لقد قامت شرطة المجلس الشرعي المذكور باحتجاز ٢٠ محامٍ وموظفين آخرين.^{٣٩٧} لقد تم تقديمهم أمام لجنة عسكري جبهة النصر ولكن تم إطلاق سراحهم بعد عدة ساعات عند اتفاق الطرفين على السماح لقاضي مستقل بالنظر في القضية.^{٣٩٨}

بعد هذه الحادثة، توقف المحامون عن التواصل مع جهة النصر وتحولوا بدلاً من ذلك إلى التعاون مع مجموعات أقل تطرفاً مع التفكير بتطبيق القانون العربي الموحد.^{٣٩٩}

”لقد بقي بعض الإسلاميين المعتدلين واستخدمنا معاً مبنى حكومي لتشكيل المحكمة واعتماد قانون اصول المحاكمات السوري لتنظيم لعمل المحكمة. لقد شكلنا هيئة مع زملاء لديهم خلفية شرعية ممن لا يعتبرون محامون مؤهلون. لقد اتخذنا قراراً باتباع القانون العربي الموحد والذي تمت التوصية عليه من قبل جامعة الدول العربية. كان هدفنا الأساسي إيجاد محكمة لحل المشاكل الأساسية. لقد احتجنا إلى مرجعية

٣٩٢ مقابلة مع ممثل ٥ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٩٣ دراسة SDLP ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥١، صفحة ٣؛ مقالة الجزيرة ٢٠١٣ الواردة أعلاه في الحاشية رقم ٤١٨

٣٩٤ مقالة النيويورك تايمز ٢٠١٣ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٨٨

٣٩٥ دراسة SDLP ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥١، صفحة ٣؛ مقالة أورينت نيت ”جبهة النصر تقتحم مجلس القضاء الموحد بحلب“ المشار إليها فيما بعد بـ Orient News ٢٠١٣، 19 February 2013, <http://www.orient-news.net/ar/news_show/2094> [accessed 10 December 2016] (hereinafter “Orient News 2013”).

٣٩٦ مقابلة مع ممثل ٥ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٩٧ مقالة النيويورك تايمز ٢٠١٣ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٨٨

٣٩٨ دراسة SDLP ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥١، صفحة ٣؛ مقالة النيويورك تايمز ٢٠١٣ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٨٨؛ مقالة Orient News ٢٠١٣ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٩٥

٣٩٩ دراسة SDLP ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥١، صفحة ٣؛ All4Syria article ٢٠١٢ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٩٠؛ غير أن قرار اعتماد القانون العربي الموحد مقارنة بالقانون السوري المعتمد بشكل قانوني لم يخلو من الجدل. فيحسب أحد المحامين، «فشلت المحكمة بكسب الاحترام لأن الفصائل سيطرت علماً فتراجع مستواها. على سبيل المثال، تم تعيين ابن عم أحد القادة كقاض. برأيي، فإن تطبيق الشريعة في القانون العربي الموحد ليس موحداً، ولا يتم تقديره بناء على تقييم القاضي. نحن بحاجة إلى قوانين سورية وإلى قانون موحد لضمان استقرار البلاد.» مقابلة مع المحامي ١٨، تشرين الثاني ٢٠١٦

مراقب من حلب في ذلك الوقت: «إن العرف السائد هو أن يكون لديك محكمات الخاصة الآن».^{٣٨٦} لم يكن لتلك الهيئات بنية موحدة وكان ينقصها عموماً قضاة مؤهلين^{٣٨٧} والعديد ممن يتأسس هذه المحاكم كانوا مقاتلين ولديهم نقص في التدريب القانوني وحتى في أحكام الشريعة الإسلامية. برغم ذلك فقد أصدرت عقوبات الإعدام على داعي الحكومة السورية.^{٣٨٨}

حتى أحكامهم المعتدلة كانت معيبة إجرائياً وكانت متوافقة إلى حد بسيط مع الشريعة الإسلامية.^{٣٨٩} في تلك المراحل المبكرة، شارك الخبراء القانونيون بنوع من الدبلوماسية مع الإسلاميين حول سؤال كيف من الممكن أن تعمل الآليات القضائية. لقد دعا محامو حلب المجموعات المسلحة إلى التطوع من أجل تشكيل نظام قضائي مشترك. تم تشكيل هذا النظام، المعروف بمجلس القضاء الموحد، في أواخر عام ٢٠١٢ لينشئ محكمتين مركزيين مع خطط لتطوير أفرع في مناطق خارجية.^{٣٩٠} وفقاً للتقارير الإعلامية في ذلك الوقت فقد كان المجلس يشمل أيضاً سجناءً ومكتباً لحقوق السجناء.^{٣٩١}

لقد ذكر محامو حلب وجود آلية تعمل من قبل محامين مدربين فقط. ومع ذلك فقد اشترطت جهة النصر لتقديم دعمها بأن نصف أعضاء المجلس القضائي المقترح يجب أن يكونوا رجال دين والنصف محامين. حتى مع هذا الشرط، كان المحامون متحمسون مع العلم بالحاجة الفورية إلى إنهاء الجرائم الخطيرة والخطف من قبل المجموعات الإجرامية المنظمة. من ناحية أخرى، قدر المحامون أن القانون الإسلامي كان له دور ليلعبه:

”هناك قاعدة في البلاد وهي أن الأشخاص يؤمنون بالشريعة الإسلامية. إذا كان هناك نزاع بين أشخاص فإنهم يذهبون إلى رجال دين إسلاميين دون الذهاب إلى محكمة

٣٨٦ مقابلة مع ممثل ٢ عن المجتمع المدني في تشرين الثاني ٢٠١٦

٣٨٧ بيان NPR الصحفي ٢٠١٣، الوارد أعلاه في الحاشية ٣٥٦

٣٨٨ مقالة النيويورك تايمز ٢٠١٣، Neil McFarquhar, 'A Battle For Syria, One Court At a Time', news article, New York Times, 14 March 2013, <http://www.nytimes.com/2013/03/14/world/middleeast/a-battle-for-syria-one-court-at-a-time.html> [accessed 10 December 2016] (hereinafter “New York Times 2013 article”).

٣٨٩ مقالة ”القضاء الشرعي“.. يلغي نظيره «الثوري» من الخارطة السورية، راديو روزانا: Rozana Radio, 'Sharia Courts eliminate their revolutionary counterparts', news article, 19 November 2014, <http://rozana.fm/ar/node/8287 (in Arabic)> [accessed 10 December 2016].

٣٩٠ دراسة SDLP ٢٠١٦ واردة أعلاه في الحاشية ٣٥١، صفحة ٣، بالإضافة إلى مقالة ”كلنا شركاء في الوطن“ المشار إليها فيما بعد بـ All4Syria article ٢٠١٢:

All4Syria, 'Establishment of United Judiciary Council in Aleppo', 21 December 2012. Last accessed 10th of December 2016, <http://all4syria.info/Archive/63187> (in Arabic) [accessed 10 December 2016] (hereinafter “All4Syria article 2012”).

٣٩١ دراسة SDLP ٢٠١٦ واردة أعلاه في الحاشية ٣٥١، صفحة ٣؛ ومقالة الجزيرة بعنوان ”السلطة القضائية بنكهة الثورة في حلب بتاريخ ١ آذار ٢٠١٣: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/3/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A8> (in Arabic) [accessed 10 December 2016].

تشريعية لأن المحكمة لا يمكنها بخلاف ذلك العمل بطريقة ملائمة. بدأ بعض الأشخاص من الإسلاميين الواسطيين ممن كانوا سيعلمون كقضاة بالعمل معنا لمدة شهرين ولكن بعدها ذهبوا إلى تركيا»^{٤٠٠}

استمر المتطرفون الإسلاميون بالسعي للسيطرة على المجلس الموحد وأوقفوا عمله في عام ٢٠١٣.^{٤٠١} بعد انهيار المجلس، انتقل المحامون والقضاة للعمل في أماكن توجد فيها مجموعات مسلحة أكثر وسطية.^{٤٠٢}

مع تصاعد النزاع، وقعت منطقة حلب تحت سيطرة نطاق واسع من المجموعات المسلحة المختلفة وتم تقديم أنظمة عدالة جديدة. على سبيل المثال سيطر عناصر من داعش على بعض مناطق في حلب في أوقات مختلفة، جالبين معهم القانون الوحشي الذي يصف قانون المجموعة.^{٤٠٣} ظهرت فصائل أخرى في المنطقة لمنافسة داعش من خلال محاولة إثبات وجودهم بتقديم وحشية مماثلة.^{٤٠٤}

لقد كانت النتيجة تصنيف الأحكام والاختصاصات المتنازعة. ذكر قاضي كان يعمل في حلب أنه في ذلك الوقت لم تحترم المحاكم في حلب قرارات بعضها البعض. لقد وصف قاضي الوضع بأنه:

«إنها ظروف استثنائية وهذه استجابة براغماتية ولكنها بعيدة عن نظام عدالة ملائم»^{٤٠٥}

منطقة درعا

في جنوب سوريا، كانت درعا في قلب احتجاجات عام ٢٠١١ ضد الرئيس بشار الأسد. عندما خسرت الحكومة أجزاء من محافظة درعا، تم إلغاء المحاكم وسحب جميع المحامين والقضاة من تلك المناطق. وفقاً لمصدر محلي، كان هناك حوالي ٥٠٠ - ٦٠٠ محامٍ وحوالي ٦٠ قاضي يعمل في المنطقة قبل ٢٠١١.^{٤٠٦} كان تسعون بالمائة من القضاة من حزب البعث. مع انسحاب الحكومة، رفض القليل من أولئك القضاة المغادرة وبقوا في المنطقة وقسم آخر غادر المنطقة

في السبوع الثالث من الاحتجاجات، الحكومة أطلقت سراح جميع الجناة المتهمين في المدينة وتم اتلاف ملفاتهم لاستحالة العثور عليها وإعادتهم للسجن.^{٤٠٧} نتيجة لذلك تم ترك السكان المحليين يتحملون المسؤولية عن الإدارة المدنية في المنطقة.^{٤٠٨} مع اكتساب السيطرة على المنطقة، وجد الجيش السوري الحر نفسه سريعاً تحت ضغط عام لتقديم الخدمات الإدارية بما يشمل دعوات لتشكيل مجالس لإدارة الحياة اليومية.

استجابةً لذلك تم تقسيم المنطقة التي تقع خارج سيطرة الحكومة حول درعا إلى ستة أقسام. في كل قسم تم إنشاء مجالس قضائية استثنائية للتعامل مع جميع أنواع الشؤون القانونية.^{٤٠٩} لقد تم تعيين خبراء قانونيين وعلماء إسلاميين لقيادة المجالس.^{٤١٠} تبع ذلك وجود مجالس أصغر وإنشاء مجالس قضائية لتحل محل الخدمات التي تم إنهاؤها من قبل الحكومة. في الوقت ذاته؛ بدأت مجموعات مسلحة أخرى بإعداد مجالسها الخاصة والتي تتكون من علماء مسلمين.^{٤١١} بحلول نهاية عام ٢٠١٢، سيطرت المجالس الإسلامية بشكل متزايد على العديد من خصائص المحاكم.^{٤١٢} نتيجة لذلك كان هناك أربعة أنواع مختلفة من المحاكم تم إنشاؤها في درعا. لقد كانت هناك محاكم يديرها الجيش السوري الحر^{٤١٣} ومحاكم إسلامية تم إنشاؤها من قبل المجموعات المسلحة الأخرى،^{٤١٤} ومجالس شرعية يمكن لطرفين متنازعين الحصول على التحكيم فيها ومحاكم سرية مخفية عن العام وتعمل من قبل قوى مجهولة.^{٤١٥}

إن تعدد الهيئات المختلفة التي تطبق القوانين المختلفة وتصل إلى نتائج متعارضة كان أمراً غير

- ٤٠٦ مقابلة مع قاض في دار العدل، ٢٠١٦
- ٤٠٧ مقابلة مع ممثل ٦ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٤٠٨ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٤٠٩ المرجع نفسه، ومقابلة مع قاض في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٤١٠ مقابلة مع قاض في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٤١١ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٤١٢ مقابلة مع قاض في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٤١٣ على غرار محكمة الطيبة
- ٤١٤ على غرار محاكم جبهة النصرة في كوربا وجلين
- ٤١٥ مقابلة مع ممثل ٧ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦

- ٤٠٠ مقابلة مع المحامي ١٨، تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٤٠١ دراسة SDLP ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥١، صفحة ٣
- ٤٠٢ مقالة Martin ٢٠١٤ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥٣
- ٤٠٣ الاطلاع على الفصل ٤،٥ أدناه بعنوان «المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش»
- ٤٠٤ مقالة Martin ٢٠١٤ الواردة أعلاه في الحاشية ٣٥٣
- ٤٠٥ مقابلة مع القاضي ٩، يؤكد صحتها المحامي ٧

بنية المحكمة

تعتبر دار العدل هي المؤسسة الأساسية في الإدارة المحلية في درعا والقنيطرة.^{٤١٣} يشمل اختصاصها في المنطقة مدينة درعا وأجزاء من المنطقة المحيطة خارج سيطرة الحكومة (حوالي ٤٠٠ قرية أو ٧٠ بالمائة من المحافظة وفقاً لرأيها الخاص). بالإضافة إلى ذلك تملك دار العدل الاختصاص القضائي على حوالي ٦٠ بالمائة من محافظة القنيطرة.^{٤١٤}

تم شغل مناصب دار العدل من قبل عدة أنواع من القضاة والمحامين والمتدربين. كجزء من اتفاق بين المجموعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة ومحامي درعا، تم إنشاء مجلس قضائي لإدارة التعيينات القضائية. تم السماح للمجالس والمحاكم الخاصة بمجموعات المعارضة المسلحة بإرسال ممثل واحد إلى اجتماع تم فيه تعيين أعضاء من المجالس.^{٤١٥} كانت هناك صفقة تم السماح فيها للمحامين والمجموعات المسلحة بانتخاب نصف أعضاء المجلس وضمان أن النصف سيكون مدرباً على القانون والنصف الآخر مدرب من علماء مسلمين. قام المجلس القضائي بتعيين قضاة من دار العدل. بالإضافة إلى ذلك كان المجلس مسؤولاً عن الدعم العام للقضاء بما يشمل التدريب القانوني والدعم التحفيزي:

”يُدعم المجلس القضائي دار العدل ويعمل على تحفيزهم للقيام بالعمل من أجل تسوية النزاعات بين المجموعات المختلفة“^{٤١٦}

مؤخراً، تم إعادة إنشاء دار العدل لتزويد التدريب للمحامين والعلماء سعياً لإيجاد التوازن الصحيح بين القضاة والمتدربين^{٤١٧} في وقت إجراء الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية للمقابلات، كان هناك ٥٢ قاضياً يعملون في دار العدل من ضمنهم ٣٧ محامياً تلقوا التدريب ليصبحوا قضاة.^{٤١٨}

أشارت المعلومات التي تم تزويدها إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن حوالي ٢٥٠ محامٍ يعملون حالياً في درعا بالمقارنة مع ٦٠٠ كانوا موجودين قبل اندلاع الاضطرابات. بالإضافة إلى ذلك تشمل نقابة محامي درعا ١٠٠ عضواً إضافياً في الأردن. من تشرين الثاني ٢٠١٦، كان محامو الدفاع من المنطقة يتلقون التدريب على القانون العربي الموحد. في الحقيقة، تمت الإشارة إلى متطلب أن المحامين الراغبين بتمثيل الموكلين في درعا يجب أن يكونوا قد خضعوا للتدريب.^{٤١٩}

٤٢٣ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٢٤ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة مع ممثل ٦ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦. ولا تأخذ الأرقام بالاعتبار المناطق الواقعة تحت سيطرة إسرائيل.

٤٢٥ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٢٦ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦، وقانون والسلطة القضائية في محكمة حوران، المواد ٨-٩، بحسب ما حصل عليه الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في آذار ٢٠١٧ (يشار إليها فيما بعد بقانون السلطة القضائية الخاص بدار العدل ٢٠١٧)

٤٢٧ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٢٨ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة مع ممثل ٧ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٢٩ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

مقبول حتى للمجموعات المسلحة.^{٤١٦} جميع المجموعات المسلحة الموجودة في درعا بعد مواجهتها بالاحتجاجات العامة اتفقت على تشكيل نظام قضائي موحد لمعالجة تلك التعارضات.^{٤١٧}

بموجب هذا الاتفاق، تم إنشاء دار العدل للعمل كمحكمة واحدة مشتركة مع الاختصاص القضائي على مناطق خارج سيطرة الحكومة في درعا والقنيطرة. تم تعيين مجموعة من العلماء المسلمين بشكل أولي كقضاة. ومع ذلك فقد قام محامون من المنطقة بتنظيم أنفسهم في نقابة محامي درعا. لقد كان أولئك المحامون يعارضون هذه المنهجية ويطالبون بأن يتم شمولهم في تطبيق القانون والإجراءات.^{٤١٨} لقد أشعلت تلك المعارضات موجة أخرى من المفاوضات والتي تم الاتفاق خلالها على أن دار العدل لن تعتمد فقط على العلماء المسلمين. بدلاً من ذلك تمت دعوة نقابة محامي درعا إلى تعيين قضاة والمساعدة في سن قوانين رسمية وقواعد وإجراءات. كتسوية لإرضاء مطالبات المحامين لقانون خطي، ومطالبات المجموعات المسلحة بأن يكون القانون مبنياً على الشريعة، اتفق المتفاوضون على الاعتماد على القانون العربي الموحد.^{٤١٩}

استمرت بعض المجموعات بالمعارضة على أساس أن القانون المقنن يخالف الشريعة.^{٤٢٠} الأبرز من بين أولئك المعارضين كانت جبهة النصرة والتي كان لديها معارضات أساسية مع الجبهة الجنوبية (جزء من الجيش السوري الحر). إن محاولات تسوية القسمين قد فشلت وذلك بسبب رفض جبهة النصرة تزويد معلومات تتعلق بمصير الناس الذين اختفوا في أيدي المحكمة أو القوى، وقناعة جبهة النصرة بأن مبادئ التسوية المستخدمة في دار العدل تخالف تفسير الشريعة.^{٤٢١}

بالرغم من المعارضة من جبهة النصرة، بدا أن دار العدل قامت بمحاولة ناجحة نسبياً لبناء نظام للعدالة، على الأقل بالمقارنة مع عدة أجزاء أخرى من سوريا. إن قرار الاعتماد على القانون العربي الموحد بدا بأنه الفائز بالموثوقية بين ممثلي المجتمع المدني:

”تبدو دار العدل بأنها تنتهي لأيديولوجية الإخوان المسلمين. لقد تبنت القانون العربي الموحد. إنها محكمة للشعب حيث أن القضاة هم علماء دين شرعيين.“^{٤٢٢}

٤١٦ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤١٧ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦، ومقابلة مع ممثل ٦ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦. بحسب أحد القضاة في دار العدل في درعا، لم تشمل الاتفاقية أي فصائل مرتبطة بداعش أو ترفض أي شكل من أشكال الحكومة. مقابلة في تشرين الثاني ٢٠١٦

٤١٨ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦. استلمت منظمة الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية نسخة عن القوانين والإجراءات في آذار ٢٠١٧. الاطلاع على الحاشية ٤٢٦ أدناه

٤١٩ المرجع نفسه. الاطلاع كذلك على تقرير عنتاب بلدي: 'Deraa: The Judiciary Scheme, Shape of laws in it since its Liberation', 26 January 2016, <http://english.enabbaladi.net/archives/2016/01/deraa-the-judiciary-scheme-shape-of-laws-in-it-since-its-liberation/> [accessed 10 December 2016].

٤٢٠ مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٤٢١ مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٢٢ مقابلة مع ممثل ٧ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦

في وقت المقابلات كانت دار العدل منظمة على درجتين، وتعمل كمحاكم درجة أولى ودرجة ثانية.

في المرحلة الأولى، تتكون المحكمة من قاضٍ واحد للجنح وثلاثة قضاة للقضايا الجنائية.^{٤٣٠} في عام ٢٠١٥ بدأت دار العدل بعملية إنشاء محكمة استئناف والتي انتهت في عام ٢٠١٦ لتضيف مرحلة ثانية إلى عملها.^{٤٣١} وفقاً للقانون المؤقت للسلطة القضائية في محكمة حوران، والذي تم تقديمه إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في آذار ٢٠١٧ وتطبيقه ليكون قانوناً مؤقتاً في دار العدل خلال النزاع، كانت هناك محكمة نقض متصلة بدار العدل.^{٤٣٢} يعمل ثلاثة قضاة في هيئة في مرحلة الاستئناف بشرط أن القاضي في المرحلة الأولى لا يمكنه العمل في الاستئناف في مرحلة الحكم الأولى له.^{٤٣٣} للقضايا الخطيرة مثل القتل، يوجد هناك ما يعرف باسم المرحلة الثالثة حيث يواجه المتهم هيئة من خمسة قضاة، بالرغم من أن هذا الإجراء لم يتم استخدامه.^{٤٣٤}

الإجراءات

يبدو الإجراء في القضايا الجزائية في دار العدل بأنه متوافق مع الإجراءات التي تم استخدامها سابقاً في المحاكم السورية.^{٤٣٥} وبذلك يتم السيطرة على العملية من قبل النائب العام وقاضي التحقيق. يتم بدء القضية عند قيام ضحية جرم بتقديم شكوى مباشرة لدى النائب العام. يتم إعطاء رقم للقضية ويمكن للنائب العام بدعم من المحققين استدعاء الشهود إلى المحكمة أو التحقيق في الأمر شخصياً. بعد السماع إلى الشهود وأخذ بيان من الضحية، يقوم النائب العام بتقدير خطورة القضية ويرسلها إلى قاضي التحقيق. يقوم الآخر باستدعاء المشتبه به ل طرح الأسئلة ويقرر ما إذا كان يقدم القضية للمحكمة.^{٤٣٦}

في مرحلة المحاكمة، يقوم القاضي بقراءة الملف. تكون القضايا عادة قصيرة وخاصة في حالة استدعاء المدعى عليه.^{٤٣٧} في المحكمة، يتم تلاوة التهمة على المتهم ويطلب منه بيان فيما إذا كان مذنباً أو بريئاً.

يكون المتهمين مخولين بالحصول على التمثيل القانوني ولكن لا يسمح لمحامي الدفاع بالتحدث إلى القاضي أثناء إجراءات التقاضي. إذا اعترف المتهم بالذنب لا يتم إحضار الضحية إلى المحكمة. إذا لم يتم الاعتراف بالجرم يتم إحضار الضحية إلى المحكمة. يتحكم القاضي بإجراءات التقاضي ويقوم بأخذ ملاحظات على شهادة الضحية وينشئ سجلاً خطياً ببيان الضحية بما يشمل أية مطالبات

٤٣٠. مقابلات مع محامين وقانونيين في تشرين الثاني ٢٠١٦، والمواد ٢٠-٢١ من قانون السلطة القضائية الخاص بدار العدل ٢٠١٧، الوارد ذكره أعلاه في حاشية رقم ٤٢٦

٤٣١. مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٣٢. المواد ٣ و١٦-١٧ من قانون السلطة القضائية الخاص بدار العدل ٢٠١٧، الوارد ذكره أعلاه في حاشية رقم ٤٢٦

٤٣٣. المرجع نفسه، المواد ١٨-١٩

٤٣٤. مقابلة مع المحامي ١٩، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٣٥. مقابلة مع ممثل ٧ عن المجتمع المدني في غازي عنتاب في تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٣٦. مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، ٢٠١٦

٤٣٧. مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

بالتعويض. بطريقة مماثلة يقوم القاضي بأخذ بيان من المتهم. يقوم القاضي بعد الاستماع بإعداد حكم ومن النادر أن يتم صدور الحكم في نفس يوم الاستماع.^{٤٣٨}

تعمل دار العدل حالياً على تقديم ضمانات قضائية أكبر في العملية وضمان أن المدعى عليهم يتم تمثيلهم من قبل محامٍ حاضر في المحكمة.^{٤٣٩} تشمل العملية الحالية إجراءات من الوساطة. في الحالات الأكثر خطورة، وخاصة تلك التي تؤدي إلى عقوبة الإعدام بموجب القانون، يعمل القاضي غالباً مع أسر الضحايا للتوصل إلى نوع من التسوية.

وفقاً لقانون سلطة دار العدل، هناك مفتش قضائي يعين من قبل المجلس القضائي. يكون المفتش مسؤولاً عن التفتيش على الأحكام والقرارات والإجراءات القضائية بالإضافة إلى القضايا التأديبية والإدارية التي تقوم بها المحكمة. يجب أن يقوم المفتش القضائي بإجراء تفتيش على السجن والتحقق من قانونية الاعتقالات وتنفيذ العقوبات.^{٤٤٠}

القانون المطبق

كما تمت المناقشة أعلاه، تطبق دار العدل القانون العربي الموحد.^{٤٤١} لقد رفضت دار العدل مبدئياً فكرة تطبيق القانون السوري أو القانون العربي الموحد. ومع ذلك فقد وجد المحامون والقضاة أن تطبيق قانون شرعي غير مكتوب أمر مربك واقتنعوا مع الوقت بأن القانون الخطي لازم. اقترحت نقابة محامي درعا القانون العربي الموحد، وسعت إلى نيل القانون غير المكتوب وكانت تأمل أن يكون هذا مقبولاً بالنسبة للمجموعات المسلحة مع العلم بأصل القانون والاعتماد الكبير على التفسيرات الشرعية.^{٤٤٢} لقد قامت نقابة محامي درعا بإعداد دراسة للقانون وأوصت بأن تقوم دار العدل بتبنيها. بسبب الشعور الراسخ بأن القانون السوري الذي تطبقه الحكومة غير عادل؛ تم الترحيب بتوصية تطبيق قانون مختلف من قبل الكثيرين.^{٤٤٣}

يقرّ موظفو دار العدل أن إدخال الشريعة في القانون الجزائي أمر جديد في سوريا. يعتبر العديد من العاملين في مجال القانون في منطقة درعا أن القانون العربي الموحد يعتبر قانوناً انتقالياً خلال النزاع.

يأمل الخبراء بأن تقوم دار العدل بتعديل القانون العربي الموحد الحالي وأن يتم اعتماد القوانين الإجرائية والقضائية الجزائية الجديدة.^{٤٤٤} ومع ذلك قد تكون هناك تفسيرات مختلفة لما يجب أن يشير إليه تحول التطبيق. مؤخراً، تم إطلاق بيان مشترك من قبل دار العدل في درعا والمجلس القضائي الأعلى في الغوطة الشرقية والقضاء الأعلى في حلب والذي صرّح بأن القانون العربي الموحد يجب تطبيقه على إجراءات التقاضي كقانون معياري مستمر حيث أن هذه هي الخطوة الأولى التي

٤٣٨. مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٣٩. مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٤٠. المواد ٩-١٥ من قانون السلطة القضائية الخاص بدار العدل ٢٠١٧، الوارد ذكره أعلاه في حاشية رقم ٤٢٦

٤٤١. مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦، ومع المحامي ١٩

٤٤٢. مقابلة مع المحامي ٢٠، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٤٣. المرجع نفسه

٤٤٤. مقابلة مع قاضٍ في دار العدل في درعا، تشرين الثاني ٢٠١٦

يؤمل بها تطبيق القانون في بقية مناطق سوريا.^{٤٤٥}

مع أن القانون العربي الموحد ينص على وجود عقوبة الإعدام. وفقاً للخبراء القانونيين الذين تمت مقابلتهم في درعا، تحاول دار العدل تجنب تطبيق عقوبة الإعدام بسبب العيوب الإجرائية والجمهورية في نظام القضاء خلال النزاع المسلح. ومع ذلك تحدث الذين تمت مقابلتهم عن ستة قضايا تم التعامل معها من قبل دار العدل حيث نتج عن التهم عقوبة الإعدام.^{٤٤٦} وفقاً لتلك المصادر فإن كل عقوبة إعدام تم تطبيقها كانت لمنع نتائج أشد مثل النزاع العنيف بين المجموعات المسلحة إذا تم فرض عقوبة أقل.^{٤٤٧}

منطقة إدلب

المحاكم

قام محام من إدلب بتفسير أن المجتمع المدني قد دعم إنشاء محاكم جديدة بعد انسحاب حكومة الأسد وخاصة للحفاظ على النظام القائم لتوثيق الولادة والزواج.^{٤٤٨} ومع ذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٣ كان هناك أربعة أنظمة قضائية منفصلة أنشأت من قبل القوى المختلفة في منطقة سلقين وحدها. كان يتم إدارتها من قبل داعش وجبهة النصرة وأحرار الشام والحكومة السورية على التوالي، بالاعتماد على المجموعة المسيطرة على المنطقة.^{٤٤٩} لقد خلقت حالة من الفوضى بشكل يصعب متابعته حتى على المحامين والقضاة العاملين في المنطقة.^{٤٥٠} بحلول عام ٢٠١٥، كانت إدلب بالكامل في أيدي المجموعات المسلحة الإسلامية والتي شكلت المحاكم الشرعية لتحل محل ما تم تركه في النظام القضائي السابق.^{٤٥١} عرّف الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ثلاثة هيئات محتملة تسيطر على القطاع العدلي في منطقة إدلب:

- دار العدل وهي المجالس القضائية لجبهة النصرة
- مجلس القضاء الأعلى لجيش الفتح
- الهيئة الإسلامية للمناطق المحررة لأحرار الشام والتي تبدو جزءاً من مجلس القضاء الأعلى لجيش الفتح

إن المعلومات المتعلقة بالعلاقات بين تلك الهيئات تعتبر مربكة والبعض منها متناقض. على سبيل المثال، فإن جبهة النصرة وأحرار الشام يبدو أن جزءاً من جيش الفتح ولكن لديهم أنظمة قضائية مستقلة بهم.^{٤٥٢}

تلتزم الهيئات المختلفة بشكل نموذجي مع التوجهات من المكتب القانوني للمجموعة المسلحة وقضاتها يعتبرون أعضاء من المجموعة المسلحة. بذلك، ينقصهم الاستقلال عن قيادة ومقاتلي المجموعة المسلحة.

وصف احد القضاة الذين تمت مقابلتهم العلاقة الحالية بين المحاكم بأنها:

٤٤٨ مقابلة مع المحامي ١٥، تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٤٩ كانت هناك مجموعة من القضاة السوريين من سلكين أصروا على استقلالهم عن السلطة التنفيذية واضطروا للفرار ولم يكن مسموحاً لهم بالبقاء في سلكين من قبل المجموعات المسيطرة، فنقلوا محكماتهم إلى حارم.

٤٥٠ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع قاضي يعمل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٥١ مقالة لأسعد حنا «المحاكم الشرعية في سوريا ومدى قربها من تحقيق العدل» ويشار إليها فيما بعد بمقالة Al Monitor ٢٠١٦: <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/02/syria-extremist-factions-sharia-courts-aleppo-idlib.html> [accessed 10 December 2016] (hereinafter "Al-Monitor 2016 article").

٤٥٢ مقالة طرودة عبد الحق، المشار إليها فيما بعد بمقالة Atlantic Council ٢٠١٦: Tirwada Abd Al-Haqq, 'The Islamist factions' judicial system in Idlib', Atlantic Council, 19 August 2016, <<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/the-islamist-factions-judicial-system-in-idlib>> [accessed 10 December 2016] (hereinafter "Atlantic Council 2016 article").

٤٤٥ بيان مشترك صادر عن دار العدل في درعا، والمجلس الأعلى للقضاء في الغوطة الغربية والهيئة العليا للقضاء في حلب، حول وضع القضاء في سوريا وتطبيق القانون العربي الموحد، شباط ٢٠١٧

٤٤٦ أحد الأمثلة من عام ٢٠١٥ ورد خلال مقابلة مع قاض في دار العدل في درعا: «قام شخصان يقال سيدة مسنة، وتم القبض عليها واعتُرفا بالجريمة، حيث أوردنا أنهما راقبا السيدة لمدة ساعتين تقريباً فحسب، وكانت قد اشترت بعض الدجاج من المتهم الأول في السوق، وانفق هذا مع المتهم الثاني على إركابها السيارة، فواقفت على أن يأخذها إلى أحد الأمكنة، غير أنها أخذها إلى مكان آخر وضربها على رأسها مما تسبب بفقدانها الوعي. رماها بعد ذلك في أحد الحقول، في حفرة، بعد أن كانت قد استردت وعيها، وقد رأيت ذلك بعيني. كانت منطقة عسكرية، أما السيدة فأحكما وثاقها. لم تتوصل العائلتان إلى مصالحة فصدر الحكم النهائي بالإعدام، وهو ما طبق في حال التهم الجنائية، نتكلم مع المعنيين ونأجل البت في الأمور بهدف اقناع العائلات بالموافقة. وقد اتصلنا مع عائلة الضحية لإقناعها بإظهار الرحمة. فأحياناً ينجح الأمر.»

٤٤٧ مقابلة مع المحامي ٢٠، تشرين الثاني ٢٠١٦

”في المناطق المحررة، نرى الأنظمة القضائية القائمة متعددة. أسس جيش الفتح على الفور عدة أنظمة قضائية في المناطق التي حررها. يتم التحكم بها مركزياً من قبل مجلس القضاء الأعلى لجيش الفتح والذي يشكل ويزود صلاحيات تلك المحاكم. لجيش الفتح سبعة أقسام وهي أحرار الشام والنصرة وفيلق الشام ولواء الحق وجيش السنة وصقور الشام وجند الأقصى،^{٤٥٣} والبعض منها لهم الهيئات القضائية الخاصة بهم أو عند حدوث نزاع بينهم فإنهم ينشؤون هيئات خارجية عن المحاكم نفسها“.^{٤٥٤}

ما زال أولئك القضاة يعملون في منطقة إدلب عبر جهود وتنسيق كثيفة وكانت هناك اجتماعات بين أنظمة القضاء المختلفة من أجل التفاوض على الاختلافات ولكيهم لم يعترفوا بوجود اختصاصات قضائية متداخلة. لقد تم تأكيد ذلك من قبل قاضي واحد والذي ذكر أنه من غير الواضح حتى ما إذا كان القضاة والمحامون يعملون في تلك المناطق كيف يتم تحديد الاختصاص القضائي. تتم معظم الترتيبات من خلال المفاوضات والاتفاقات والتنسيق الاختياري. مع العلم بطبيعة النزاع والأطراف المشاركة فيه، يتم في العادة تغيير تلك الاتفاقات أو خرقها أو إلغائها بموجب تبليغ فوري لا يمكن التنبؤ به مما يجعل إدارة العدالة أمر غير متوقع.

في حالات تداخل الاختصاصات القضائية بين محكمتين، يكون هناك اتفاق على أن المدعي يمكن له اختيار نطاق تقديم الشكوى. بالرغم من رفض الأمر من قبل القضاة المسؤولين، تشير تقارير أخرى إلى أن العامل الأساسي في اختيار محكمة في منطقة إدلب كان أن للمتقاضين علاقة مع أحد القضاة لضمان تحيز الحكم قبل تقديم الشكوى.^{٤٥٥} في المقابلات، اقترح قضاة إدلب أيضاً أن المواطنين المحليين يمكنهم اختيار المحكمة بالاعتماد على الاختصاص القضائي المطبق:

”لقد كنا نعمل في ظروف غير طبيعية. لقد قمنا بتنفيذ استطلاع ومن عينة عشوائية كانت النتيجة أن نوع المحكمة الذي يفضله السكان يعتمد على وصف القضية. إذا قام شخص بتقديم شكوى فإنه يرغب الذهاب إلى محكمة داعش من أجل الحصول على النتيجة المتطرفة التي يريدونها. إذا كنت مهتماً فستفضل الذهاب إلى محكمة يديرها الأحرار“.^{٤٥٦}

في بعض الأحيان، يمكن لطرف التقدم إلى محكمة مختلفة بعد إصدار قرار في قضية. ومع ذلك فإن هناك اتفاقية خطية بين المحاكم بأنهم لن ينظروا في القضايا التي تم الفصل فيها من قبل محكمة أخرى.^{٤٥٧}

ذكر أحد الذين تمت مقابلتهم أن رؤساء المحاكم المتعددة التقوا وناقشوا كيفية التعامل مع تلك

٤٥٣ منذ ذلك الحين جرى استبعاد هذه المجموعة من التحالف.

٤٥٤ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع قاضي يعمل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الثاني ٢٠١٧.

٤٥٥ مقالة Atlantic Council ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥٢

٤٥٦ مقابلة مع المحامي ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٥٧ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

القضايا.^{٤٥٨} ذكر آخر أنه في القضايا السياسية الحساسة يمكن إنشاء هيئات خاصة. على سبيل المثال في النزاع بين مجموعتين مسلحتين لكل منهما محكمة خاصة، يمكن إنشاء مكتب مشترك بين المحكمتين للنظر في النزاع.^{٤٥٩}

وفقاً لقضاة يعملون حالياً في إدلب فإن جميع المحاكم الشرعية تعطي الحق بالاستئناف.^{٤٦٠} تم تأكيد ذلك من قبل محام من المنطقة.^{٤٦١} وفقاً لرئيس محكمة الاستئناف في المحكمة الجزائية لجيش الفتح، فإن الحكم الفعلي لا يمكن فسخه إذا صدر بناءً على الاجتهاد (ممارسة المنطق المستقل أو حرية الحكام في إصدار قوانين جديدة ليست مبنية على سوابق).^{٤٦٢} يشغل عدة قضاة مناصب في محكمة الاستئناف أكثر من أولئك في المحكمة الابتدائية ولديهم خبرة واسعة ولازمة في محاكم عليا.^{٤٦٣}

وظائف المحكمة

بالرغم من أن القضاة الحاليين الذين يعملون في إدلب غير موافقين؛ إلا أن المقابلات الأخرى التي تم إجراؤها من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أكدت على استنتاجات الدراسات الأخرى والتقارير الإعلامية بأن تلك الهيئات تعمل بشكل ضعيف.

وفقاً للعديد ممن تمت مقابلتهم والمؤيدة بالمقالات الإخبارية في ذلك الوقت، فإن قضاة تلك المحاكم غير مؤهلين للتعامل مع مسائل محكومة بإطارات العمل القانونية غير الدينية حيث أنهم غير مدربين في القوانين غير الشرعية.^{٤٦٤} من ناحية أخرى فقد أصدرت تلك المحاكم عقوبات لأفراد تم اعتبارهم بأنهم خارجين عن العقيدة الإسلامية. وصف أحد المحامين على سبيل المثال كيف تم ثلاثة قضاة من محاكم الحكومة في إدلب بالإعدام للخيانة العظمى كونهم يقومون بتطبيق القانون السوري.^{٤٦٥}

حتى فيما يتعلق بمسائل محكومة بالقانون الشرعي، فإن العديد من القضاة في محاكم إدلب يعتبرون ذوي تدريب ضعيف وبذلك فإن خبرتهم بسيطة.^{٤٦٦} ذكر تقرير أن تلك المحاكم تطبق أحكام القانون الشرعي دون الأخذ بالاعتبار التطبيق الكامل للقانون مثل الاستثناءات المطبقة في أوقات

٤٥٨ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٤ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٥٩ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٥ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٦٠ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٦١ مقابلة مع المحامي ٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

٤٦٢ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٥ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٦٣ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٦٤ مقالة Al Monitor ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥١

٤٦٥ مقابلة مع المحامي ٧، تشرين الثاني ٢٠١٦. بحسب المحامي ذاته، عندما حصلوا على الحكم الصادر بالإعدام، تبين أن أبو فلان هو من وقعه، وهو متطرف سني السمعة من بريطانيا.

٤٦٦ مقالة Atlantic Council ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥٢

أن العديد من القضاة كانوا يعملون سابقاً كخياطين أو عمال بناء ولديهم خبرة قانونية بسيطة. إن قرارات المحكمة ضعيفة المنطق وغير متسقة. نادراً ما يلتزم القضاة بالإجراءات والمبادئ وغالباً ما يقدمون الأحكام وفقاً لرغبات قيادة المجموعة المسلحة.^{٤٧٦} إن آلية إصدار القرارات القضائية ينتج عنها في المقابل شجار بين القضاة على مسائل الاختصاص القضائي والأيدولوجية الدينية.^{٤٧٧}

إن المفاهيم العامة لتلك المحاكم الشرعية صعبة التحديد. أشار بعض محامو إدلب أنهم قاموا باستطلاع رأي السكان المحليين لتحديد رأيهم بخصوص تلك المسائل. لقد اعتمدت الإجابات التي تم الحصول عليها على المعلومات الأخيرة التي تم تقديمها للمستجيبين. على سبيل المثال فإن الإجابات الأولية في منطقة واحدة كانت محابية بقوة لفرض قانون شرعي قاسٍ كما هو مفسر من قبل داعش. لقد كان هذا مبنياً بشكل كبير على المنشورات التي تم توزيعها على المنطقة من قبل داعش. بعد إجراء المحامين لورش العمل الإبلغية، فضل جميع المشاركين نظاماً مدنياً مبنياً على سيادة القانون. ومع ذلك فبحلول ذلك الوقت تم إجبار العديد من المحامين والقضاة السوريين على الخروج من المنطقة.

وصف أحد المحامين من إدلب الحكم بالإعدام على امرأة تم اعتبارها مذنبية لإجبار شابة على المشاركة في أعمال جنسية تم تصويرها من أجل توزيعها والحصول على الأرباح. العديد من السكان المحليين يبدو بأنهم يوافقون على هذه العقوبة. في وصف العقلية السائدة، قال أحد المحامين:

“إذا كانوا يعتقدون أن الزاني يجب أن يقتل، فستقتل. باختصار؛ جميع الأحكام في المناطق المحررة محكومة بالتقاليد الاجتماعية وليس بالقوانين والأنظمة المحددة.”^{٤٧٨}

الإجراءات الجزائية

ومرة أخرى هناك تباين بين ما يتم التحدث عنه من قبل القضاء القائم حالياً في المحاكم الشرعية في إدلب وتقارير الآخرين.

بالرغم من أن الوصف المعطى من قبل القضاة القائمين في منطقة إدلب غير متوافق؛ إلا أنهم وصفوا الإجراءات عموماً بأنها تبدو متوافقة بشكل جيد مع قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري. في إحدى الحالات، اتصل أحد القضاة بمجلس القضاء الأعلى والذي اعتبر مرجعية واضحة في القانون السوري المطبق إجرائياً.^{٤٧٩}

معظم قضاة إدلب الذين تمت مقابلتهم وصفوا إجراءات القضايا الجزائية بأنها تحتوي على صفات مشتركة. إن أي قضية بسيطة يمكن أن تعرض على محكمة الصلح أو على محكم أو على أي شخص يتفق عليه المتنازعين للوصول لتسوية خارج المحكمة.^{٤٨٠} إذا لم يكن من الممكن التوصل إلى تسوية

٤٧٦ مقالة Atlantic Council ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥٢ ومقالة عنب بلدي ٢٠١٦ إدلب باللغة الإنجليزية الواردة أعلاه في الحاشية ٤٦٩

٤٧٧ مقالة Atlantic Council ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥٢

٤٧٨ مقابلة مع المحامي ٧، تشرين الثاني ٢٠١٦:

٤٧٩ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٧ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٨٠ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٣ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

التزاع أو تجاهل قواعد الأدلة.^{٤٧٧}

أشار تقرير آخر إلى أن المحكمة الشرعية في إدلب حكمت بإعدام امرأة بجرم الزنا دون طلب حضور الطرف الثاني خلال المحاكمة وتجاهلت طلب المدعى عليها لسماع شهود العيان.^{٤٧٨} يتم اتهام المحاكم الشرعية غالباً باتباع توجهات المجموعة المسلحة التي قامت بتأسيسها.^{٤٧٩}

تشير المقابلات التي أجريت في إدلب إلى الانقسام في وجهات النظر بين من يملكون الكفاءة الخاصة بهم والتأثيرات الخارجية. ذكر قضاة المحكمة الشرعية في إدلب عن أن هناك قضاة في محاكمهم غير مواليين لمجموعة سياسية أو عسكرية وهم موضوعيون وعادلون ويلتزمون بالإسلام والصدق والأخلاق.^{٤٨٠} لقد ذكروا أن الاختيار القضائي مبني على المقابلات والمعايير المكتوبة مسبقاً والتي تشمل الخبرة والتعليم والكفاءة.^{٤٨١}

يقدم قضاة إدلب تفاصيل متنوعة تتعلق بخلفية وتعليم القضاة الشرعيين العاملين في المنطقة. مع ذكر العديد منهم بأنه يجب أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية إما في القانون أو في الشريعة. ذكر أحد القضاة أن القضاة هم خبراء شرعيين ولكل منهم مستشار قانوني مرافق له^{٤٨٢} بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر البعض أن القضاة يتلقون التدريب من القضاة الآخرين قبل بدء العمل كقاضٍ.^{٤٨٣} ذكر أحد القضاة أنه يطلب منهم أولاً إتمام فترة تدريبية والتي يتم خلالها تحديد كفاءتهم عملياً.^{٤٨٤} بالرغم من أن إجابات القضاة العاملين في إدلب حالياً كانت غير متوافقة؛ إلا أنه يبدو أنهم على دراية عموماً بأن التعيينات كانت تتم تحت سيطرة المجموعة المسلحة.

ومع ذلك، وفقاً للمراقبين الخارجيين فإن المحاكم الشرعية في إدلب يتم النظر إليها على أنه ينقصها الكفاءة الأساسية.^{٤٨٥} في مقابل المعلومات التي تم تزويدها من قبل القضاة الحاليين، ذكر آخرون

٤٦٧ مقالة Al Monitor ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥١

٤٦٨ المرجع نفسه

٤٦٩ مقالة على مدونة عنب بلدي، يشار إليها فيما بعد بمقالة عنب بلدي ٢٠١٦ إدلب باللغة الإنجليزية: Enab Baladi English, 'Jaysh al-Fateh Promises to implement a Unified Judicial Reference in Idlib', 26 January 2016. <<http://english.enabbaladi.net/archives/2016/01/jaysh-al-fateh-promises-to-implement-a-unified-judicial-reference-in-idlib/>> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "Enab Baladi English 2016 Idlib article").

٤٧٠ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٤ و ١٦ و ١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٧١ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٧٢ المرجع نفسه

٤٧٣ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٦ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٧٤ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٧ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٧٥ مقابلة مع المحامي ١٥، تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقالة Al Monitor ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥١؛ مقالة عنب بلدي ٢٠١٦ إدلب باللغة الإنجليزية الواردة أعلاه في الحاشية ٤٦٩؛ مقالة Atlantic Council ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥٢

خارج المحكمة، يمكن للمدعي أو النيابة العامة إحالة ال شكوى إلى المحكمة مع أي دليل وأسماء شهود. يقوم بعد ذلك قاضي تحقيق بالتحقيق في القضية بناءً على الدليل المقدم. بعد الطلب الأولي من قبل قاضي التحقيق يتم إحالة القضية إلى المحكمة وستقوم المحكمة بدعوة المدعى عليه من أجل حضور المحاكمة.^{٤٨١} يمكن للنائب العام أيضاً إصدار مذكرة توقيف في مرحلة مبكرة في القضايا الجزائية. هناك قوى أمنية تعمل كدائرة تنفيذ لكل محكمة، تتكون من ١٥ - ٥٠ فرد يحضرون المشتبه بهم إضافة لقيامهم بأنشطة أخرى. ومع ذلك ففي بعض القضايا يمكن أن تتعاون المحكمة أيضاً مع المجموعات المسلحة في المنطقة التي يوجد فيها المشتبه به.^{٤٨٢} إذا كان المشتبه به عضواً في مجموعة مسلحة، ذكر أحد الذين تمت مقابلتهم بأن المحكمة تقوم بالاتصال مع رئيس تلك المجموعة وتسليم المشتبه به.^{٤٨٣} أشار الذين تمت مقابلتهم إلى أن المدعى عليهم يحاولون الالتزام باستدعاءات المحكمة ويحضرون للمحكمة طوعاً.^{٤٨٤}

يمكن احتجاز المدعى عليه في قضية جزائية على ذمة المحاكمة وذكر العديد ممن تمت مقابلتهم أن مدة الإحالة إلى المحكمة محدد ليكون ٤٨ ساعة.^{٤٨٥} بعد ذلك يجب تقديم الشخص المحتجز للنائب العام أو القاضي للحصول على قرار إضافي بتمديد الاحتجاز.^{٤٨٦} يملك الموقوفون الحق بلقاء الوكيل القانوني خلال الاحتجاز. يتم فصل النساء عن الرجال في الحجز وذكر أحد القضاة أن لديهم موظفات في الأمن مسؤولات عن احتجاز النساء.^{٤٨٧}

وفقاً للمعلومات التي يتم استلامها من القضاة العاملين حالياً في إدلب، يتم كتابة تلك الإجراءات وتوفيرها للناس في المنطقة في حال كانوا يرغبون بقراءتها.^{٤٨٨}

يمكن للمدعى عليه تقديم شهود أو أدلة أخرى ضمن نطاق زمني محدد ويمكن إعطاء بعض الوقت لإعداد الدفاع بالرغم من عدم تحديد وقت محدد، ويمكن أيضاً استدعاء النساء كشهود. ومع ذلك فلم يكن هناك معلومات في المقابلات بشأن أهمية شهادة المرأة بالمقارنة مع شهادة الرجل. يسمح للمدعى عليه التحدث أمام المحكمة وتقديم إفادته الخاصة حول أحداث القضية وهو يملك الحق أيضاً بالتزام الصمت. إنهم يملكون الحق بالتمثيل في المحكمة من قبل أي شخص سواء كان محامياً

٤٨١ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٤ و١٥ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٨٢ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٥ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٨٣ المرجع نفسه

٤٨٤ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و١٤ و١٦ و١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٨٥ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و١٤ و١٥ و١٦ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٨٦ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٥ و١٦ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٨٧ مقابلة أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٥ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٨٨ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و١٤ و١٦ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

أم قريباً من اختيارهم.^{٤٨٩}

الشخص الذي يدعي بوقوع جرم عليه إثبات صحته. وبالتالي يقع على عاتق النائب العام الإثبات في الإجراءات مما يعني أن الشخص بريء حتى تثبت إدانته في القضية الجزائية.^{٤٩٠} ومع ذلك فمن غير الواضح معيار الإثبات المطلوب.

تبدو المحاكم بأن لديها قضايا تنفيذية بالرغم من أن معظم القضاة ذكروا أن الرسوم والغرامات يتم دفعها عموماً وفقاً لأحكامهم.^{٤٩١} إذا لم يكن كذلك تقوم المحكمة بتحذير الأطراف ويمكنها استخدام الحجز لإنفاذ القرارات.^{٤٩٢} ذكر أحد الذين تمت مقابلتهم بأن هذا قد حدث لأفراد المجموعات المسلحة أيضاً.^{٤٩٣}

من غير المفاجئ أن الإجراءات التي تم وصفها من قبل القضاة أعلاه تتوافق مع الأصول الإجرائية الجزائية السورية. من المرجح أن تعتبر هذه الإجراءات الجزائية الوحيدة التي يعرفها العديد منهم. يتوافق هذا مع رأي دار العدل في درعا ويمكن أن يشير إلى بعض النوايا بقبول بعض الجوانب من الإجراءات السورية لتكون أساساً مشتركاً بين المجموعات المختلفة.

رسمت التقارير والمقابلات من المراقبين الخارجيين صورة مختلفة عن عمليات المحاكم في إدلب.

”إن النظام القضائي في إدلب أقرب إلى نظام الغاب والذي يستخدمه القوي من أجل فرض سيطرته على الآخرين. إن فحص النظام القضائي يشير إلى كيفية استخدام الأقسام العسكرية للقضاء من أجل انتهاك الشؤون المدنية. بعض المفاهيم الإسلامية التقليدية مثل الشريعة والاجتهاد يتم استغلالها من أجل القضاء على أعداء المجموعات المسلحة وتعزيز سيطرة العسكريين ومن الالههم“^{٤٩٤}

وفقاً للتقارير، تعمل محاكم إدلب مع المجموعات المسلحة التي تقوم على نحو واسع باعتقال وخطف أو اغتيال الناس في مناطق سيطرتها.^{٤٩٥} أشارت التقارير أيضاً إلى أن المجموعات المسلحة تقوم باعتقال المعارضين السياسيين أو ناشطي المجتمع المدني بتهمة التجسس والردة. على عكس الرأي المقدم من قبل قضاة الشريعة؛ فإن الأشخاص الذين يتم اعتقالهم من قبل المجموعات المسلحة يتم أخذهم في الغالب إلى سجن سري حيث أبلغ محتجزون سابقون عن استخدام التعذيب النفسي

٤٨٩ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٩٠ المرجع نفسه

٤٩١ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٤ و١٦ و١٧ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٩٢ المرجع نفسه

٤٩٣ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٦ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٩٤ مقالة Atlantic Council ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥٢، والاطلاع كذلك على مقالة عنب بلدي ٢٠١٦ إدلب باللغة الإنجليزية الواردة أعلاه في الحاشية ٤٦٩

٤٩٥ مقالة Atlantic Council ٢٠١٦ الواردة أعلاه في الحاشية ٤٥٢

والجسدي فيه. هناك العديد من القضايا الموثقة لسجناء ماتوا تحت التعذيب في تلك المناطق. في حالات أخرى تم إطلاق سراح السجناء بعد تقديمهم رشوة للسجان.^{٤٩٦}

ذكر أشخاص من الخارج أنه إذا تمت إدانة شخص من قبل المحاكم الشرعية؛ فيتم سجنه أو فرض غرامات كبيرة عليه قد تصل إلى ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي. السجناء الذين يحكم عليهم بالبراءة يتم إجبارهم على دفع مبلغ مالي مقابل الإقامة والطعام الذي حصلوا عليه خلال توقيفهم.^{٤٩٧}

القانون المطبق

لم تتبع المحاكم الشرعية في إدلب عموماً أي مصدر خاص للقانون لتعريف عملها أو تحديد العقوبات التي يجب فرضها. بدلاً من ذلك يقال أنه يستخدم مصادر وطرق مختلفة لتفسير الشريعة الإسلامية.^{٤٩٨} وصف أحد القضاة الشرعيين في إدلب الوضع كما يلي:

“إننا لا نلتزم بأي مدرسة خاصة. بل نلتزم بما تتفق عليه المذاهب القضائية الإسلامية. في حالة عدم الاتفاق بينها؛ عندها نقرر أي رأي يبدو الملائم.”^{٤٩٩}

ولكن حتى هذا التعميم يكون خاضعاً للاختلافات في الرأي بين القضاة العاملين حالياً في إدلب. ذكر أحد القضاة أنهم يعتمدون على مذاهب الشافعي والحنفي الفقهية،^{٥٠٠} حيث ذكر آخرون أن المصلحة العامة القطعية يمكن الاعتماد عليها في الأحكام.^{٥٠١} إن الحاجة لقانون خطي أصبحت أكثر وضوحاً للقضاة وأشارت بعض المقابلات بأن القانون العربي الموحد أصبح يعتمد عليه بشكل واسع.^{٥٠٢}

الهيئة الإسلامية للمناطق المحررة

كما هو مذكور أعلاه، فإن أحد الهيئات الجديدة المشمولة في إدارة العدالة في إدلب هي الهيئة الإسلامية للمناطق المحررة. تم إنشاؤها من قبل أحرار الشام في نيسان ٢٠١٤ كمؤسسة مدنية مستقلة تعمل لتوفير الأمن والتحكيم والإدارة المتعلقة بالشريعة. إن لهذه الهيئة عدة مراكز أمنية وتم تشكيلها من قبل عشرة مكاتب رئيسية تشمل مكتباً للقضاء ومكتباً للشرطة من بين مكاتب أخرى. تشغل الهيئة محاكم في عدة مواقع بما فيها أرمناز وأبو الظهور. زود أحرار الشام وجيش الفتح

٤٩٦ المرجع نفسه

٤٩٧ المرجع نفسه

٤٩٨ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٦ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٤٩٩ مقالة هزاع عدنان الهزاع:

Hazzaa Adnan al-Hazzaa, 'Syria: Sharia Courts Impose Justice in Rebel-Held Idlib', Institute for War and Peace Reporting, 26 March 2014, <https://iwpr.net/global-voices/syria-sharia-courts-impose-justice-rebel-heldidlib> [accessed 28 January 2017]

٥٠٠ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٧ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٥٠١ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القاضي ١٦ العامل في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

٥٠٢ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٥ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

والفيلق الدعم للهيئة في حماة وإدلب وعملوا كمنفذين لأعمال الهيئة.^{٥٠٣} بحلول آب ٢٠١٥؛ هدفت الهيئة إلى البت ب ٥٠٠٠ قضية بما يشمل القضايا المدنية والجزائية.^{٥٠٤}

وصف رأي ما كيف أصبحت محاكم إدلب جزءاً من الهيئة في صيف ٢٠١٤ والتي تحتوي على ٦٥ موظف بما يشمل القضاة والمساعدين وموظفي الأمن.^{٥٠٥} بعد انضمام المحكمة للهيئة الإسلامية، تم إرسال قضائهم إلى دورات تدريبية تمت من قبل معهد القضاء العالي في مدينة شانلي أورفا التركية. تتم ورش العمل تلك على مدى شهرين، في وقت يتم فيه استخدام القانون العربي الموحد كمرجع.

تملك الهيئة حساباً على اليوتيوب وتويتر والجي ميل وفيسبوك. إنها تستخدم حسابات لنشر النماذج والإعلانات بالإضافة إلى تزويد إشعار واستدعاء المحكمة إلى أطراف القضايا. يشير النموذج إلى أن الهيئة تملك سجلاً للقضايا وختماً وتشمل معلومات في تاريخ تسجيل الدعوى والأطراف.

هيئات التحكيم

بدأ نظام تحكيم مواز بالعمل في إدلب بسبب المشاكل مع المحاكم الشرعية حديثة الإنشاء. تم توظيف رجال دين وخبراء قانون ويمكن أن تستخدم تلك الهيكلية بدلاً من المحاكم الشرعية للتعامل مع النزاعات المدنية والشخصية.^{٥٠٦} يمكن القيام بتلك الإجراءات قبل وأثناء وبعد المحاكمة في حال لم يكن الأطراف راضون عن الحكم.^{٥٠٧}

٥٠٣ مقالة موقع الدرر الشامية الإلكتروني، بالعربية:

El-Dorar, 'What is the Islamic Commission for Liberated areas? What are its activities?', 22 August 2015, <http://eldorar.com/node/84377> (in Arabic) [accessed 10 December 2016].

٥٠٤ المرجع نفسه

٥٠٥ مقالة موقع حكايات سورية الإلكتروني:

Mostafa al-Jalal, 'In Idlib, Some Turn to Sharia Courts' Syria Stories, a project by the Institute for War and Peace Reporting, 25 May 2015, <https://syriastories.net/in-idlib-some-turn-to-sharia-courts/> [accessed 27 January 2017].

٥٠٦ مقالة سونيا العلي:

Sonia al-Ali, 'Idlib's Courts of Arbitration', The Syrian Observer, 25 February 2016, <http://syrianobserver.com/EN/Features/30603/Idlib_Courts_Arbitration> [accessed 27 January 2017].

٥٠٧ مقابلات أجرتها SDLP بالنيابة عن ILAC مع القضاة ١٣ و ١٤ و ١٦ العاملين في محاكم المعارضة في ادلب، كانون الأول ٢٠١٦

الغوة الشرقية

في ضواحي مدينة دمشق، هناك منطقة تعرف بالغوة الشرقية. إنها منطقة زراعية بالأصل تشكلت من قرى صغيرة وأدت العقود الحديثة إلى تمدد الضواحي والمدن الجديدة. يسكن المنطقة حوالي مليون شخص قبل النزاع. أحد المراكز الأساسية في الغوة الشرقية هي دوما وهي منطقة متحفظة دينياً حيث قبل النزاع كان يتم اعتناق المذهب الحنبلي الإسلامي السني على نحو واسع.^{٥٠٨}

لقد كانت الغوة الشرقية أحد المناطق الأساسية التي انضمت إلى الاحتجاجات المضادة للحكومة.^{٥٠٩} مع انسحاب القوى الحكومية وضعف سيطرتها، أصبح الخطف والاعتقال أمراً شائعاً.^{٥١٠}

أنشأت المجموعات المسلحة محاكم مؤقتة يتم فيها محاكمة المحتجزين دون وجود قضاة وإعدامهم حتى الموت. بينما بدأ القضاة والمحامون بالذهاب إلى مراكز الاحتجاز للتحقق من المحاضر واستجواب المشتبهين للمحاكمة، كان الوضع بشكل أساسي بمثابة فوضى سياسية. اقترحت التقارير أن إجراءات القضاة والمحامين أنها قللت فعلياً من الخطف والاعتقال والعقوبات المفروضة دون محاكمة.^{٥١١}

في حالة الفوضى الناتجة، اختفت الكثير من المكاسب المتواضعة التي حصلت عليها المرأة في ظل حكومة الأسد. تم استثناء المرأة من ممارسة القانون كمحاميات أو قضاة خاصة في المحاكم الشرعية. تم السماح للقليل من النساء بالعمل في السجون النسائية ولكن فقط كموظفات في السجن وليس في أدوار قضائية. كان يطلب من النساء أن يكون لديهن مرافق للمثول أمام المحكمة. لم تكن ضحايا العنف الأسري قادرات على تقديم الشكاوى أو الذهاب إلى المحكمة.^{٥١٢}

بحلول عام ٢٠١٢؛ بدأ خبراء القانون بتشكيل محاكم أكثر موضوعية. تم تشكيل مجلس الشورى القضائي وتم تعيين العديد من المحامين كقضاة. تم تطوير إجراءات مرتجلة للتعامل مع تزايد وضع الفوضى. على سبيل المثال؛ كان يتم استعراض أحكام تلك المحاكم من قبل الخبراء القانونيين والقضاة المتفرسين ومن ثم تقديمها إلى المحكمة الشرعية التي يتم إنشاؤها من قبل أحد المجموعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة. وفقاً لهذا المصدر، إذا كان هناك نزاع بين قاضيين؛ كان يتم

٥٠٨ مقالات Aron Lund

Aron Lund, 'An Islamist Experiment: Political Order in the East Ghouta', Carnegie Middle East Center, 18 April 2016, <http://carnegie-mec.org/diwan/63362> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "Carnegie Middle East Center 2016 article"); Aron Lund, 'Into the Tunnels: The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta', The Century Foundation, 21 December 2016, <https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "The Century Foundation 2016 article").

٥٠٩ مقالة لينا السعافين:

Linah Alsaafin, 'Syria's Eastern Ghouta: the latest casualty of war', Middle East Eye, 6 February 2015, <http://www.middleeasteye.net/news/eastern-ghouta-caught-between-rock-and-hard-place-1997307396> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "Middle East Eye 2015 East Ghouta article").

٥١٠ مقالة The Century Foundation article الواردة أعلاه في الحاشية ٥٠٨

٥١١ مقالة مدونة عنب بلدي الإلكترونية:

Enab Baladi English, 'Eastern Ghouta: Foundation of Independent Judiciary following Liberation', 26 January 2016, <http://english.enabbaladi.net/archives/2016/01/eastern-ghouta-foundation-of-independent-judiciary-following-liberation/> [accessed 27 January 2017].

٥١٢ مقالة مع ممثل عن المجتمع البلدي في غازي عناب في تشرين الثاني ٢٠١٦

إحضار قاضي ثالث لتسوية المسألة.^{٥١٣}

كان الوضع يزداد صعوبة بحقيقة أن الحكومة قامت بنقل المحاكم الحكومية وملفاتهما الحالية خارج المنطقة؛ تاركة الأرشيف فقط في مخازن المحاكم. تم تدمير بعض الملفات تحت القصف أما الأخرى فتعرضت للتلف بسبب عوامل الطقس. بالرغم من ذلك فقد وظف المجلس القضائي الشرعي العديد من الخبراء لتنظيف وأرشفة الملفات والتي تم تحويلها إلى مكان آمن ووضعها تحت سيطرة المجلس القضائي.^{٥١٤}

في ٢٤ حزيران ٢٠١٤؛ أعلن محركو الثورة الأساسيين في الغوة الشرقية إنشاء المجلس القضائي الموحد. لقد تم دعمه من قبل ١٧ مجموعة مسلحة مختلفة في المنطقة. بموجب هذه الخطة، لم يكن المجلس القضائي الموحد تحت السيطرة المباشرة للمجموعات المسلحة. وافقت المجموعات المسلحة على التخلي عن السيطرة على الشؤون القانونية لمجلس يتكون من علماء مسلمين أجلاء. ترأس ذلك المجلس المحاكم ذات الاختصاصات القضائية في المنطقة والتي تغطي المنطقة التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة. لقد كان للمحاكم اختصاص قضائي يشمل القانون الجزائي والشؤون المدنية والأحوال الشخصية.^{٥١٥}

بدأت الآمال المرتفعة الأولية للمجلس بالتلاشي سريعاً. استقال الرئيس الأول للمجلس القضائي الموحد سريعاً بعد تشكيله وتم اغتياله من قبل قناص مجهول بعد سنة. من ناحية أخرى، تشير التقارير أن المجلس قد وقع بشكل متزايد تحت سيطرة جيش الإسلام والذي تأسس من قبل زهران علوش وتم اعتباره من قبل الكثير على أنه مجموعة متطرفة.^{٥١٦}

في الوقت ذاته؛ تباينت سلوكيات الفصائل الأخرى تحت مظلة المجلس القضائي الموحد. قامت جبهة النصرة على سبيل المثال بتعليق مشاركتها في المجلس القضائي الموحد على الفور بعد تشكله مما أدى إلى مواجهات مع جيش الإسلام. ومع ذلك فقد تعايشت المجموعتين معاً ولم تتدخل جبهة النصرة في المجلس القضائي الموحد.^{٥١٧}

على عكس بعض المناطق التي تسيطر عليها المعارضة؛ فإن المحاكم التي تم تشكيلها حديثاً في الغوة الشرقية كانت تعمل في بيئة يومية صعبة جداً. لقد تمت محاصرة المنطقة من قبل الحكومة خلال النزاع مما نتج عنه نقص في الغذاء وغيره والذي أثر بشكل كبير على السكان المدنيين المحليين. في آب

٥١٣ المرجع نفسه

٥١٤ المرجع نفسه

٥١٥ مقالة Carnegie Middle East Center article الواردة أعلاه في الحاشية ٥٠٨

٥١٦ المرجع نفسه

٥١٧ المرجع نفسه

٢٠١٣، كان هناك مشهد هجوم بالأسلحة الكيماوية صدم العالم.^{٥١٨} في هذا الوقت كانت الغوطة الشرقية من بين الأماكن ذات الاحتجاجات العسكرية في البلاد.^{٥١٩} مع العديد من المجموعات المسلحة التي تسعى للسيطرة على المنطقة.^{٥٢٠} إن القوة الأقل تحفظاً في الغوطة الشرقية واجهت هجمات من الحكومة من جهة ومن المعارضة من المجموعات المتطرفة من جهة أخرى لفرض تفسير مقيد للقانون الشرعي على الأخرى:

“إننا نعمل في محكمة تم تفجيرها من قبل النظام. لقد كان من الصعب حقاً بالنسبة لنا أن نستمر وتم احتجاز زملاء لي ولم نعرف أي شيء عنهم”^{٥٢١}

في ٢٥ كانون الأول ٢٠١٥، تم اغتيال رئيس جيش الاسلام في هجمة جوية.^{٥٢٢} بالرغم من استمرار الخلافات في المجلس القضائي الموحد، إلا أن القيادة الجديدة لجيش الاسلام استمرت في السعي للسيطرة من بين القوى المعارضة والتوصية والمشاركة لاحقاً في مفاوضات جنيف الثالثة.^{٥٢٣} مؤخراً، جرت تقدمات للقوى الحكومية وأصبح من الممكن استعادة أجزاء كبيرة من الغوطة الشرقية لصالح الحكومة.^{٥٢٤}

التحليل والتوصيات

إن الأنظمة العادلة العاملة في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة كشفت عن أن جميع المجموعات المسلحة التي شاركت في النزاع وهي تعتنق مفهوم المحاكم أو الهيكلية المشابهة لتسوية النزاعات وتوفير العدل بأي مفهوم كان والتعامل مع المهام الإدارية اليومية. في الوقت ذاته، وصف رأي شائع بأن سمات جميع الآليات المختلفة هي غياب للاستقلالية القضائية والحققة والنزاهة. بالرغم من أن العديد من القضاة العاملين في المحاكم حديثة التشكيل أكدت على أنها تسيطر على آلية عمل المحاكم؛ إلا أن النتائج الكلية من المقابلات والتقارير الأخرى تشير إلى أن العديد منها تحت سيطرة المجموعات المسلحة. جميع تلك المحاكم الجديدة تقريباً تعاني من صعوبات في تأكيد استقلالها عن المسلحين المسيطرين على مناطق يعملون فيها.

حتى عندما لم تكن هناك سيطرة مباشرة من قبل المجموعات المسلحة في المنطقة؛ فإن التأثير غير المباشر ما زال يشير إلى قضايا الاستقلالية القضائية. تعتبر دار العدل على سبيل المثال أحد المحاولات الطموحة لإنشاء نظام محكمة قانوني من غير الدولة في سوريا. ولكن المحامين والقضاة الذين تمت مقابلتهم أقرروا أنهم قد تأثروا بمشاكل خارج وقائع القضية. ذكر الذين تمت مقابلتهم بأنه يمكنهم تطبيق عقوبات (حدود) بما يشمل الإعدام، حتى عندما تسير بشكل مخالف لمعتقداتهم القضائية، إذا كانت عقوبة أخف ستؤدي إلى نزاع بين المجموعات المسلحة. يشير هذا بوضوح إلى أن المحكمة ليست قوية كفاية للتصرف باستقلالية تجاه القوى المسلحة.

إن فشل مجموعات المعارضة السورية في إنشاء محاكم نزيهة ومستقلة يقلل من قانونيتها وموثوقيتها بين السكان المحليين وفي المجتمع الدولي. وفقاً لذلك، فمن المعترف به بشكل واسع أن تلك المجموعات تحتاج إلى ضمان أن القضاة مؤهلين في القانون وأنهم قادرين على تنفيذ مهامهم دون تدخل المسلحين وضمان احترام السياق الأصولي للإجراءات طوال الوقت.

الدول التي تدعم المجموعات المسلحة ضد الحكومة سواء كان مادياً أو بالتدريب أو غيره، تقع عليها مسؤولية معينة لضمان أن تلك المجموعات تلتزم بمعايير المحكمة العادلة الدولية. يشمل هذا الضغط على المجموعات لضمان أن المحاكم التي قاموا بإنشائها مؤسسة بشكل نظامي بالمعنى المذكور في المادة ٣ من معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩.

لسوء الحظ؛ هناك جزء بارز من المجموعات المسلحة في سوريا يرفض تلك المبادئ. لا يأتي هذا من الجهل أو عدم القدرة بل بسبب الرفض الشائع لتلك المبادئ لصالح تفسيراتها للنظام المبني على الشريعة. بينما يجب على الدول والأطراف الآخرين الذين يقدمون الدعم المباشر للمجموعات المسلحة أن تستمر بالتركيز على أهمية المحاكمة العادلة؛ يجب على المجتمع الدولي أيضاً الاعتراف بأن هناك قسم لا بأس به من المعارضة السوري لا يستمع لذلك ببساطة.

مع ذلك؛ فإن الحيوية والديناميكية والمرونة الظاهرة من قبل الخبراء القانونيين السوريين منذ عام ٢٠١١ تشير إلى التزامهم بإيجاد حل للوضع الحالي. تم إنشاء جدول بالمحاكم والمجالس والهيئات والتي تميل معظمها إلى تبني ظروف لا مثيل لها في النزاع. يجب مع ذلك تذكر أنه بقدر ما رفض العديد من السوريون النظام القضائي المفروض من قبل الحكومة؛ فمن المرجح أن يقوموا برفض أي نظام يبدو بأنه مفروض من قبل السلطات الأجنبية أو الاستبداديين السوريين.

٥١٨ مقالة الواشنطن بوست:

Loveday Morris and Taylor Luck, 'A month after chemical attacks, Syrian residents of Ghouta struggle to survive', news article, Washington Post, 20 September 2013, <https://www.washingtonpost.com/world/a-monthafter-chemical-attacks-syrian-residents-of-ghouta-struggle-to-survive/2013/09/20/999e39a4-2238-11e3-ad1a-1a919f2ed890_story.html?utm_term=.890e370ecd3c> [accessed 27 January 2017].

٥١٩ مقالة East Center ٢٠١٦ article Carnegie Middle East الواردة أعلاه في الحاشية ٥٠٨

٥٢٠ المرجع نفسه ومقالة East Ghouta article ٢٠١٥ Middle East Eye الواردة أعلاه في الحاشية ٥٠٩

٥٢١ مقابلة مع المحامي ١، تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٢٢ مقالة الغارديان

Kareem Shaheen, 'Leader of powerful Syrian rebel group killed in airstrike', news article, The Guardian 25 December 2015, <<https://www.theguardian.com/world/2015/dec/25/zahran-alloush-leader-syria-rebel-groupkilled-airstrike>> [accessed 27 January 2017].

٥٢٣ مقالة East Center ٢٠١٦ article Carnegie Middle East الواردة أعلاه في الحاشية ٥٠٨

٥٢٤ مقالة

Paul Antonopoulos, 'Syrian Army rapidly advancing in new areas of East Ghouta', ANM, 29 January 2017 <<https://www.almasdarnews.com/article/syrian-army-rapidly-advancing-in-new-areas-of-east-ghouta/>> [accessed 27 January 2017].

مع إدراك تلك الحقائق؛ يوصي الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بالخصائص التالية لمساعدة قطاع العدل في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة في سوريا:

١. متابعة برامج مساعدة الخبراء القانونيين غير المتطرفين العاملين في سوريا. لقد وفر المجتمع الدولي المساعدة للمحامين والقضاة والموظفين القانونيين الآخرين منذ اندلاع الأزمة. يجب متابعة تلك البرامج ومثيلاتها ولكن يجب أن يكون لها تركيز عملي وأن تعالج قضايا خاصة وأن تملك مهارات ضرورية لمساعدة المشاركين في توفير خدمات هامة لازمة من قبل عموم الجمهور السوري. يجب أن يكون تركيز المجتمع الدولي على دعم الأفراد والمجموعات التي تنوي وتعتبر مهتمة في بناء سمعة موثوقة للمساعدة الهامة مع شريحة أكبر من السكان السوريين. انظر المزيد في الفصل ٥ ادناه.
٢. دعم جهود المحامين السوريين لدعم المجتمعات المحلية. يمكن للمحامين السوريين العمل بحرية في العديد من المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة. إن المحاكم في تلك المناطق قد أثبتت أنها عرضة للضغط من المحامين والمجتمع المدني لجلب تغييرات إيجابية في عملياتها. بالإضافة إلى ذلك فإنها توفر خدمات حيوية للمجتمع المحلي والتي تمثل موكلها أمام المحاكم. يجب تصميم البرامج لمساعدة المحامين على دعم المجتمع المحلي بشكل أكبر. يمكن أن يكون ذلك الدعم على شكل مراكز موارد مفتوحة لمحامى الدفاع مما يجمع المحامين والقضاة وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة معاً لتنسيق الحلول أو حتى إنشاء مكاتب مساعدة قانونية لتقديم التمثيل القانوني المباشر لمن هم عرضة للخطر في المجتمع.
٣. دعم مراكز التحكيم ولجان فض النزاعات للسماح بالاستماع إلى القضايا أمام خبراء قانونيين سوريين مدربين. في العديد من المناطق خارج سيطرة الحكومة؛ تسمح المحاكم للأطراف في قضية ما بالاتفاق على تسوية خلافاتهم من خلال التحكيم في القضايا التجارية والمدنية أو من خلال استخدام هيئات فض النزاعات في القضايا الجزائية. يمكن لتلك الهيئات الاعتماد على المحامين السوريين في تطبيق القانون السوري بينما في الوقت ذاته يقومون بتمثيل متطلبات الشريعة. يمكن تصميم برامج لدعم وترويج مشاركة الخبراء السوريين القانونيين في تلك العمليات. يمكن اعتبار إجراء تقييم حذر للوضع المحلي في كل منظمة لتلك البرامج والتأثيرات المحتملة التي يمكن أن تكون لازمة مسبقاً. يعتبر هذا هاماً بشكل خاص لقضايا قانون الأحوال الشخصية والشكاوى التي تشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي تتعلق عموماً بالتأثيرات على المرأة.
٤. مساعدة المحاكم في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة على تحسين الكفاءة والإجراءات حيثما يكون مجدياً. هناك رد فعل شائع بين العديد من المراقبين الدوليين وهو إلغاء جميع آليات العدالة التي أنشأت حديثاً بسبب الخوف من ألا تكون قادرة على احترام متطلبات القانون الدولي الإنساني ومع ذلك من المرجح أنه مع تجاوز مرحلة النزاع فسيحافظ نظام العدالة السوري على الأقل على بعض العناصر من تلك الآليات. وبذلك فإن جهود معالجة المسائل سيكون أمراً مرحباً به قريباً بدلاً من لاحقاً. بالإضافة إلى ذلك فإن الخبرة في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة تشير إلى أنه حتى الأمثلة

الأكثر تطرفاً من آليات العدالة تلك تميل إلى زيادة التوجه نحو مجموعة من القوانين والإجراءات أكثر وضوحاً وبنوية عند مواجهتها بحقائق إقرار من القضايا الأساسية. للمدى المجدي؛ يجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى السير في مبادرات لمساعدة المحاكم المهنية في تلك المناطق.

٥. دعم حوار مستمر بشأن القانون السوري الحالي والمستقبلي ونظام العدالة بين القضاة والمحامين السوريين وبين الأجسام القانونية السورية والمجتمع القانوني الدولي. يعتبر القانون واجب التطبيق مسألة مثيرة للجدل في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة في سوريا. ومع ذلك فإن التقسيم الممتد للبلاد تحت أنظمة قانونية مختلفة يعرض لخطر التقليل من وحدة الدولة السورية على المدى الطويل. سيكون الاتفاق على الأعراف واجبة التطبيق في مناطق سوريا المتعددة تحسناً بارزاً في حياة أولئك الذين يعيشون في تلك المناطق وسيخفف من مخاطر التقسيم المقدمة من قبل المناطق المختلفة التي يسيطر عليها المسلحون المختلفون.
٦. دعم القضاة السوريين خارج مناطق سيطرة الحكومة في بناء وتحسين دعمهم للسوريين. إن أولئك القضاة الذين تم إجبارهم على المغادرة بعد ووقوفهم ضد الإساءة للمظاهرات السلمية يشكل مصدراً فريداً لسوريا. يملك أولئك الأفراد المعرفة والفهم للدولة السورية بالإضافة إلى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان. ومع ذلك فقد عانى أولئك القضاة من صعوبة في الحفاظ على وحدة المشهد القضائي الممزق في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة. يجب تصميم البرامج لتشجيع الزمالة بين أولئك القضاة لتعزيز صوتهم في الجدل بشأن العدالة في سوريا.
٧. ضمان الحفاظ على التوازن بين دعم الخبراء القانونيين العاملين في هذه المنطقة وضمان عدم التقليل من الجهود الأوسع للسلام. يحتاج دعم أولئك الخبراء القانونيين في المناطق خارج سيطرة الحكومة لأن يأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص لأولئك الأفراد في النزاع السوري وأن يكون حساساً للسياق السياسي السوري. لقد كان يجب على أولئك المحامين والقضاة متابعة الصراع في قضية كيفية دعم الهيكلية للحفاظ على سيادة القانون في المناطق التي لا توجد فيها الحكومة دون إنشاء دولة موازية أو تحدي النزاهة أو سيادة السورية في المنطقة. جميع الأنشطة الموجهة نحو تحسين قدرات الخبراء القانونيين السوريين داخل وخارج تلك المناطق ودعم الأشخاص داخل وخارج سوريا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الحفاظ على توازنها.

٤,٤ المناطق التي تقع تحت سيطرة الأكراد

الأقلية الكردية

يقارب سكان الأقلية الكردية في سوريا ١,٧ إلى ٢ مليون شخص. بينما يعيش البعض في مناطق حضرية مثل دمشق وحلب، يعيش معظم في الشمال الشرقي على طول الحدود التركية.

لقد كانت الأقلية الكردية لعقود خاضعة لقمع واسع من قبل الحكومة. أحد أهم مظاهرها كان المرسوم التشريعي رقم ١٩٣ لعام ١٩٥٢. لقد أشار المرسوم إلى معالجة المخاطر المصاحبة للأشخاص المشتبه بهم والذين لديهم ملكية محاذية للحدود. لقد منع معظم معاملات الأراضي في مناطق حدودية معينة دون الحصول أولاً على رخصة من الحكومة المركزية. وفقاً لتقرير ما، لم ينجح أي شخص كردي في الحصول على تلك الرخصة.^{٥٢٥} مع الشمول في المناطق الحدودية المعرّفة في المرسوم رقم ١٩٣؛ كانت جميع الأراضي ضمن ٢٥ كيلومتر من الحدود التركية والتي كانت مأهولة بالأكراد. تبع ذلك مرسوم خاص آخر عمل على تمديد المنطقة الحدودية لتشمل مركزاً كردياً آخر وهي محافظة الحسكة والتي تقع على ١٠٠ كيلومتر داخل الحدود. بينما تم تعديل تلك المراسيم لاحقاً لتطبق فقط على الأراضي الزراعية؛ إلا أن تأثير تلك الأحكام كان يعيق الأكراد من نقل الملكية أراضيهم في معظم المناطق الكردية الشمالية.^{٥٢٦}

مع الوقت؛ قدمت السلطات السورية تقييدات على استخدام اللغة الكردية ومنعت المنشورات باللغة الكردية والاحتفال في المهرجانات الكردية.^{٥٢٧} تم زيادة الجهود لقمع الأقلية الكردية مع صدور المرسوم رقم ٩٣ لعام ١٩٦٢. تمت مقابلة العديد من الأكراد السوريين لهذا التقرير والذين تحدثوا عن هذا المرسوم؛ والذي نظم تعداداً استثنائياً في محافظة الحسكة في شمال شرق سوريا. إن الغرض المذكور للتعداد كان تحديد المتسللين الغرباء الذين عبروا الحدود من تركيا بشكل غير قانوني. لقد تم إجبار الأكراد على إثبات سكنهم في سوريا منذ ١٩٤٥ على الأقل أو فقدان جنسيتهم السورية. نتيجة ذلك، تم نزح الجنسية من ١٢٠٠٠٠ سوري كردي - ٢٠ بالمائة من السكان

السوريين الأكراد - وأصبحوا أجاناب.^{٥٢٨}

في الحقيقة؛ كان التعداد جزءاً من جهود مركزية لزيادة السكان العرب في الشمال الشرقي.^{٥٢٩} لقد سعت هذه الخطة إلى خلق ما يسمى بالحزام العربي من عشرة إلى خمسة عشر كيلومتر على طول ٣٧٥ كيلومتر من الحدود التركية. سعى جزء من هذه الخطة إلى نقل ١٥٠٠٠٠ كردي وإبداهم بالعرب. مع رفض حق الأجاناب بالملكية، سمحت نتائج التعداد للحكومة بمصادرة أراضي الأكراد لاستقرار العرب السوريين المهجرين بسبب إنشاء سد الفرات في مدينة الطبقة.^{٥٣٠} بينما كانت جهود الاستقرار ناجحة جزئياً؛ إلا أن قانونية المرسوم رقم ٩٣ والحزام العربي الذي يستمر صداه إلى سوريا الحديثة.^{٥٣١}

بالرغم من هذا القمع، تجنب السوريون الأكراد المعارضة المفتوحة مقابل السلطة المركزية. لقد كان يعزى ذلك إلى دعم الحكومة السورية لحقوق الأكراد في العراق في العقود الأخيرة من القرن العشرين. خلال الثمانينات وأوائل التسعينات؛ دعمت الحكومة السورية حزب العمال الكردستاني وهي مجموعة مسلحة من الأتراك الأكراد.^{٥٣٢} يتبنى ذلك الحزب فلسفة وطنية اشتراكية بينما يسعى للحصول على أرض كردية في تركيا.^{٥٣٣}

بالرضوخ للضغط التركي؛ أنهت الحكومة السورية دعمها لحزب العمال الكردستاني وفتت زعيمهم عبد الله أوجلان من منزله في دمشق عام ١٩٩٨. لقد أدى هذا مع التغييرات الدستورية في العراق تبعاً لاجتياح الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ إلى توفير استقلالية أكبر للعراقيين الأكراد مما أنشأ

٥٢٨ مقابلة في إربيل بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. الاطلاع أيضاً على Habitat International Coalition ٢٠١١ report on Kurdish areas الواردة أعلاه في الحاشية ٥٢٥ بالإضافة إلى: 509 Human Rights Watch, 'Group Denial: Repression of Kurdish Political and Cultural Rights in Syria', report, 26 November 2009, p. 10, <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria1109web_0.pdf> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "HRW 2009 report on Kurdish areas");

٥٢٩ الاطلاع على Habitat International Coalition ٢٠١١ report on Kurdish areas الواردة أعلاه في الحاشية ٥٢٥ بالإضافة إلى David L. Phillips, 'The Kurdish Spring: A New Map of the Middle East', (New Brunswick, NJ): Transaction Publishers, 2015) (hereinafter "Phillips 2015")

٥٣٠ الاطلاع على تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٠٩ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٨ Ernest Tucker, 'The Middle East in Modern World History' (London: Routledge, 2016), p. 276

٥٣١ مقابلة في إربيل بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. لقراءة حوار كامل حول المرسوم ٩٣ لعام ١٩٥٣ وتبعاته، الاطلاع على تقرير Habitat International Coalition ٢٠١١ report on Kurdish areas الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٥ وعلى تقرير هيومن رايتس ووتش:

Human Rights Watch, 'Syria: The Silenced Kurds', October 1996 E804, <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/SYRIA96.pdf> [accessed 27 January 2017];

٥٣٢ الاطلاع على: James Brandon, 'The PKK and Syria's Kurds', The Jamestown Foundation, Terrorism Monitor, Vol. 5, Issue 3, 15 February 2007, <https://jamestown.org/program/the-pkk-and-syrias-kurds/> [accessed 27 January 2017].

٥٣٣ الاطلاع على المرجع التالي: Cengiz Gunes, 'The Kurdish National Movement in Turkey: From Protest to Resistance', (London: Routledge, 2012).

٥٢٥ تقرير

Habitat International Coalition, 'Systematic Housing and Land Rights Violations against Syrian Kurds', submitted to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights for the twelfth session of the Universal Periodic Review, 17 March 2011, <http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/session12/SY/HIC-HabitatInternationalCoalition-eng.pdf> [accessed 17 February 2017] (hereinafter "Habitat International Coalition 2011 report on Kurdish areas").

٥٢٦ مقابلة في غازي عنتاب، تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٢٧ تقرير هيومن رايتس ووتش، المشار إليه فيما بعد بتقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية Human Rights Watch 'Under Kurdish Rule: Abuses in PYD-run Enclaves of Syria', report, June 2014, p. 10, <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria0614_kurds_ForUpload.pdf> [accessed 17 February 2017] (hereinafter "HRW 2014 report on Kurdish areas").

ثورة عام ٢٠١١ في المناطق الكردية

مع انتشار ثورة عام ٢٠١١ في البلاد؛ بدأت الحكومة بإجراء تحركات استرضائية تجاه المكون الكردي. شمل هذا توفير الخدمات وفرص العمل لغير الحاصلين على الجنسية. في نيسان ٢٠١١ أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٤٩ نيسان ٢٠١١ والذي سمح للأجانب في محافظة الحسكة التقدم للحصول على الجنسية. وفقاً لبعض التقارير، فقد سمح هذا التغيير في القانون لـ ٥١٠٠٠ كردي بالحصول على بطاقات شخصية تزودهم بالجنسية السورية.^{٥٤٢} ومع ذلك؛ بما أن المرسوم محدد النطاق، بقي حوالي ١٦٠٠٠٠ كردي دون جنسية.^{٥٤٣}

لقد كانت الاستجابة الأولية للأكراد على الثورة السورية مترددة. اعتمد بعضهم على دعوة جلال طالباني وهو عراقي كردي أصبح رئيساً للعراق، للأكراد بالمحاربة من أجل الإصلاح في دولة سوريا.^{٥٤٤} تم التعبير عن رأي مختلف من قبل مسعود بارزاني؛ رئيس إقليم كردستان العراق والداعم القوي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا.

لقد طور الرئيس بارزاني علاقة جيدة مع تركيا والتي دعمت في المقابل المجلس الوطني السوري وهي مجموعة معارضة من الأحزاب السورية قائمة في إسطنبول. لقد حفز الرئيس بارزاني مع الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الأكراد للعمل مع المعارضة السورية الموسعة من أجل الانتقال إلى حكومة سورية جديدة صديقة لتركيا.^{٥٤٥}

لقد اتخذ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مساراً مختلفاً. مع الكشف عن الثورة السورية، قدم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي خطأً ثالثاً يدعم التغيير ولكن يرفض التدخل الأجنبي ومساندة المعارضة السورية غير الكردية الكبرى.^{٥٤٦} من ناحية أخرى فبالرغم من إضعافه لسنوات من خلال هجمات الحكومة السورية والتركيبية؛ كان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هو القسم السوري الكردي الوحيد الذي يشمل ترابطاً سياسياً ومحاربين متدربين من خلال الذراع العسكرية التي تعرف بوحدة الحماية الشعبية والتي شملت مقاتلين غير سوريين من حزب العمال الكردستاني.^{٥٤٧}

^{٥٤٢} إلى جانب كون هذه التغييرات جزئية، اشتكى بعض المحامون الأكراد أن «إعطاء» الجنسية» بدلاً من «رد الجنسية» ضمن للحكومة التنصل من أي مطالبات محتملة بالتعويض، بحسب مقابلة في إربيل بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

^{٥٤٣} تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان United Nations High Commissioner for Refugees, 'Submission by the United Nations High Commissioner for Refugees for the Office of the High Commissioner for Human Rights' Compilation Report- Universal Periodic Review: Syria', May 2011, <<http://www.refworld.org/docid/4f1812062.html>> [accessed 27 January 2017]; United States Department of State, 'Syria 2012 Human Rights Report', 2012, <<https://www.state.gov/documents/organization/204595.pdf>> [accessed 27 January 2017].

^{٥٤٤} تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ٨

^{٥٤٥} المرجع نفسه، صفحة ٨

^{٥٤٦} المرجع نفسه

^{٥٤٧} التقرير التالي:

Aaron Stein and Michelle Foley, 'The YPG-PKK Connection', 26 January 2016, <<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-ypg-pkk-connection>> [accessed 27 January 2017]; International Crisis Group, 'Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria', Middle East Report No. 151, 8 May 2014, <<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/flight-icarus-pyd-s-precarious-rise-syria>> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "ICG 2014 report on Kurdish areas").

فرعاً من حزب العمال الكردستاني في سوريا يعرف بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٥٤٨} تماماً مثل حزب العمال الكردستاني؛ يتبع ذلك الحزب فلسفة وطنية اشتراكية معارضة لتركيا.^{٥٤٩}

لقد أصبح حزب العمال الكردستاني سريعاً خصماً للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا وهو حزب مساند للحزب الديمقراطي التركي لمسعود بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان في العراق. في مقابل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يحافظ الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا على علاقة أفضل مع الحكومة التركية.^{٥٥٠}

لقد وصلت المعارضة الكردية للحكومة إلى نقطة غليان في عام ٢٠٠٤ عندما حصل شجار بين مشجعي مباراة كرة قدم في القامشلي تسببت في هجمات عنيفة بين السلطات والمحتجين الأكراد. قتل وأصيب العديد من الأكراد واحتجزت القوات الأمنية السورية أكثر من ٢٠٠٠ شخص.^{٥٥١} بينما تم إطلاق سراح العديد ممن تم احتجازهم إلا أن بعض التقارير تشير أن هذا لم يمتد إلى عدد من أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٥٥٢} من ناحية أخرى فقد تم إلغاء أنشطة ثقافية وسياسية كردية مع الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية والإساءة للمحتجزين واستمرار منع السفر.^{٥٥٣}

جاء دافع آخر للأكراد مع صدور المرسوم رقم ٤٩ الصادر في ١٠ أيلول ٢٠٠٨. لقد منع ذلك المرسوم معاملات الملكية التي تتعلق بجميع الأراضي بما يشمل الأراضي الحضرية في المدن في المناطق الحدودية المحددة مسبقاً دون إذن من الحكومة المركزية. لقد كانت تلك الموافقات في الحقيقة خاضعة لموافقة الأجهزة الأمنية وكان نادراً ما يتم إعطاؤها للأكراد.^{٥٥٤} لقد كان الأثر بالغاً مع إجبار العديد على ترك مزارعهم وقراهم. وفقاً لأحد التقديرات فبحلول عام ٢٠١١ نتج عن تلك السياسات إلغاء ٣٣٥ قرية كردية ونفي الأكراد من أراضيهم الزراعية في منطقة الحسكة بأكملها.^{٥٥٥}

^{٥٤٨} تقرير مركز كارنجي في الشرق الأوسط:

Carnegie Middle East Center, 'Syria in Crisis: The Kurdish Democratic Union Party', 1 March 2012, <<http://carnegie-mec.org/diwan/48526?lang=en>> [accessed 27 January 2017].

^{٥٤٩} مقالة في مجلة نيويورك تايمز ماغازين حول المناطق الكردية، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥
Wes Enzina, 'A Dream of Secular Utopia in ISIS' Backyard', New York Times Magazine, 24 November 2015, <<https://www.nytimes.com/2015/11/29/magazine/a-dream-of-utopia-in-hell.html>> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "New York Times Magazine 2015 article on Kurdish areas").

^{٥٥٠} تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية
Ghadi Sary, 'Kurdish Self-governance in Syria: Survival and Ambition', Chatham House Royal Institute of International Affairs, September 2016, p. 8, <https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2016-09-15-kurdish-self-governance-syria-sary_0.pdf> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "Chatham House 2016 report on Kurdish areas").

^{٥٥١} تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٠٩ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٨، صفحة ١٥-١٦

^{٥٥٢} المرجع نفسه، صفحة ٤٣

^{٥٥٣} المرجع نفسه، صفحة ١٥-١٦

^{٥٥٤} مقابلة في غازي عنتاب في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، ومقابلة في إربيل في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

^{٥٥٥} Phillips ٢٠١٥ الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٩، وتقرير Habitat International Coalition لعام ٢٠١١ report on Kurdish areas الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٥

حزب الاتحاد الديمقراطي سريعاً نفسه كقوة مهيمنة مع استمرار العلاقات مع المجلس الوطني الكردي.^{٥٥٥} بالرغم من أن المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي قد اتفقا بشكل أولي على التعاون من أجل الإدارة المؤقتة للمنطقة التي يسيطر عليها الأكراد؛ ضعفت شعبية الحزب الوطني الكردي تدريجياً لصالح حزب الاتحاد الديمقراطي. لقد اتهم منتسبو المجلس الوطني الكردي حزب الاتحاد الديمقراطي بالسيطرة على صنع القرار والإساءة لأعضائه بينما اتهمت حركة المجتمع الديمقراطي المجلس الوطني الكردي بالسعي لإنشاء إدارة منفصلة لتقسيم المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد إلى مناطق تأثير منافسة.^{٥٥٦}

في تشرين الثاني ٢٠١٣، أنشأ حزب الاتحاد الديمقراطي حكومة انتقالية في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد مع عدة مجموعات صغيرة بهدف الحصول على إدارة فردية ضمن سوريا الاتحادية.^{٥٥٧} إن الإجراء أحادي الجانب من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي دمر العلاقات بين الأحزاب الكردية مما أدى إلى توجيه تهم بسحب السلطة والتهامات من قبل ناشطي الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا بأنهم كانوا مستهدفين سياسياً وتم إقصاؤهم.^{٥٥٨} لقد كانت النتيجة انسحاب الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا من الإدارة المحلية للمنطقة التي يسيطر عليها الأكراد.^{٥٥٩}

بعد شهرين، قام حزب الاتحاد الديمقراطي وحلفائه بإنشاء إدارة انتقالية مؤقتة لغرب كردستان مع إدارات محلية في ثلاثة مناطق غير متصلة شمالي سوريا يشار إليها بالأقاليم وهي عفرين وعين العرب (كوباني) والجزيرة في محافظة الحسكة. بالرغم من السيطرة عليها من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي، إلا أن المجتمعات الإثنية التي شملت العرب والسريان والأرمن والتركماني هم الذين يقطنون تلك المناطق.^{٥٦٠} خلال هذه الفترة استمرت الحكومة في السيطرة على المناطق الأمنية في القامشلي والحسكة.

في الأشهر التي تلت اندلاع النزاع، شكل حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا وغيرها من الأقسام المجلس الوطني الكردي والذي يعتبر مجموعة من الأحزاب السياسية الكردية المعارضة لحكومة الأسد. بعد شهرين من إنشاء المجلس الوطني الكردي، قام حزب العمال الكردستاني بشكل منفصل بتشكيل حركة غرب كردستان للمجتمع الديمقراطي في كانون الأول ٢٠١١،^{٥٥٨} تختلف هذه الحركة عن المجلس الوطني الكردي في أنها تسعى إلى تنفيذ نسخة حزب الاتحاد الديمقراطي من فلسفة حزب العمال الكردستاني. بمعنى أوسع فإن هدف حركة المجتمع الديمقراطي هو إصلاح المجتمع بأكمله والترويج لحقوق الأفراد والجماعات مثل حرية التعبير والمساواة بين الجنسين واحترام الهويات الإثنية والدينية.^{٥٥٩} بالرغم من فروقاتهم، فقد اتفق المجلس الوطني الكردي مع حركة المجتمع الديمقراطي على العمل معاً ضمن هيئة كردية عليا للانتقال السريع والمستقر في المناطق الكردية شمال سوريا.^{٥٥٠}

في ٢٠ تموز ٢٠١٢، أدى تفجير ضخيم في دمشق إلى قتل عدة أفراد من قيادة حكومة سوريا. بعد المناوشات بين الأكراد والقوى الحكومية، قامت الحكومة السورية بسحب قواتها إلى مناطق أمنية رئيسية في القامشلي والحسكة من أجل تحويلها إلى دمشق وغيرها.^{٥٥١} انتقل حزب الاتحاد الديمقراطي إلى المنطقة الفارغة الموجودة بين قوات الحكومة لضمان السيطرة على أغلبية السكان الأكراد في شمال البلاد.^{٥٥٢}

على مدى السنتين اللاحقتين، زاد حزب الاتحاد الديمقراطي تأثيره وسيطرته ضمن شمالي سوريا والتي تسيطر عليها الأكراد بالإشارة لهم كغرب كردستان. مع نجاح وحدة حماية الشعب في الدفاع عن المناطق التي يسيطر عليها الأكراد ضد هجمات العسكريين المتطرفين.^{٥٥٣}

تم التعامل مع قانونية المجلس الوطني الكردي بين الأكراد السوريين كحالة جدية في الوقت الذي كان فيه الداعمون الدوليون للمعارضة السورية قد رفضوا الاعتراف بهوية كردية في سوريا.^{٥٥٤} أنشأ

٥٤٨ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦. مصطلح روج أفا يشير إلى المنطقة الغربية من إقليم كردستان الأكبر كما يعتبره الأكراد في المنطقة، وهو لا يلقي قبولاً عاماً في سوريا وباقي بلدان المنطقة كمصطلح يشير إلى المناطق ذات الأعداد الكبيرة من السكان الأكراد. الاطلاع أيضاً على تقرير "ICG ٢٠١٤ report on Kurdish areas" الوارد أعلاه في الحاشية ٥٤٧، صفحة ١، رقم ١

٥٤٩ تقرير "ICG ٢٠١٤ report on Kurdish areas" الوارد أعلاه في الحاشية ٥٤٧، صفحة ١٢

٥٥٠ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ٩

٥٥١ المرجع نفسه

٥٥٢ تقرير مؤسسة Chatham House
Cengiz Gunes, and Robert Lowe, 'The Impact of the Syrian War on Kurdish Politics Across the Middle East', Chatham House, July 2015, p. 4, <https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/document/20150723SyriaKurdsGunesLowe.pdf> [accessed 27 January 2017].

٥٥٣ تقرير منظمة العفو الدولية والمشار إليه فيما بعد بتقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥ حول المناطق الكردية Amnesty International, "We Had Nowhere Else to Go": Forced Displacement and Demolitions in Northern Syria, October 2015, <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2425032015ENGLISH.PDF> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "Amnesty International 2015 report on Kurdish areas");

وتقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ١٠

٥٥٤ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ٩

555 BBC News, 'Who are the Kurds?', 14 March 2016, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-29702440> [accessed 27 January 2017].

٥٥٦ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ٩

٥٥٧ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١٤. وصف الإدارة في الحسكة والقامشلي وعفرين ومناطق أخرى تحت سيطرة السلطات الكردية في هذا التقرير مبني على شهادة تقارير طرف ثالث عن الوضع الفعلي داخل سوريا. لا يجب فهم هذا كبيان عن الحالة القانونية لتلك المناطق تحت القانون الدولي.

٥٥٨ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ١٠

٥٥٩ المرجع نفسه، الصفحة ٩

٥٦٠ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١٤



٥٦١

لاحقاً في عام ٢٠١٤، قدم حزب الاتحاد الديمقراطي وثيقة دستورية مؤقتة تسمى العقد الاجتماعي لثلاثة أقاليم. بفعل ذلك، ركز حزب الاتحاد الديمقراطي على أنه لا يسعى للاستقلال بل إلى إدارة ديمقراطية محلية داخل إطار عمل سوريا الاتحادية.^{٥٦٢} تم وصف العقد الاجتماعي من قبل البعض بأنه يتبع نظرية القانون الطبيعي وهو مبني على مبدأ أن الشعب يجب أن يتفق على نظام للجوانب الأساسية لوجودهم معاً.^{٥٦٣} بالرغم من ذلك، افترض حزب الاتحاد الديمقراطي حسن نية السلطة في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد وبدأ إدارة انتقالية من خلال توفير الأمن عبر القوى العسكرية والشرطة وتسيير المحاكم والسجون وتوزيع المساعدات الإنسانية.^{٥٦٤}

وفقاً لحزب الاتحاد الديمقراطي فإن الحكم في غرب كردستان موجهة بمبادئ الكونفدرالية الديمقراطية المقدمة من قبل عبدالله اوجلان. رداً على ما رآه من فشل في الرأسمالية ونظام الدولة،

٥٦١ أعيد طبع الخريطة بموافقة تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١.

٥٦٢ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١٤.

٥٦٣ مقالة Stefano Marinelli، 'The 2016 Rojava Social Contract: a Democratic Experiment of Civil and Social Rights in Northern Syria', International Law Blog, 24 October 2016, <https://aninternationallawblog.wordpress.com/2016/10/24/the-2016-rojava-social-contract-a-democratic-experiment-of-civil-and-social-rights-in-northern-syria/> [accessed 27 January 2017].

٥٦٤ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ٩. استبدل العقد الاجتماعي بنسخة محدثة:

"Federal Democratic Rojava Social Contract" in July 2016. See Sardar Mlla Drwish, 'After approving constitution, what's next for Syria's Kurds?', Al Monitor, 22 July 2016, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/north-syria-rojava-kurdish-federation-constitution.html> [accessed 27 January 2017].

روج اوجلان لنظام مباشر لحكومة متطورة بناءً على جذور المشاركة الديمقراطية.^{٥٦٥} من حيث المبدأ، تروج هذه السياسة إلى وحدة جميع المجموعات الاثنية والدينية المختلفة دون تمثيلها.^{٥٦٦} نتيجة لذلك فقد أشار حزب الاتحاد الديمقراطي إلى اللامركزية في كل مرحلة مشيراً إلى أنه سينشئ مؤسسات محلية للاستجابة إلى حاجات المجتمعات المحلية بعد عقود من الحكم المركزي.^{٥٦٧}

حدثت نقطة تحول للقوات الكردية عندما أطلقت داعش عدوانها على عين العرب (كوباني) في أيلول ٢٠١٤. وافقت السلطات الكردية في العراق على دعم وحدات حماية الشعب في معانها ضد داعش مما سمح للمقاتلين والأسلحة بالدخول إلى عين العرب (كوباني) عن طريق تركيا. أنهى هجوم داعش تحول المشهد السياسي في شمالي سوري، مؤدياً إلى إنشاء حكم ذاتي محلي من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي.^{٥٦٨}

العديد من الأكراد الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير وخاصة أولئك الذين هم خارج مناطق السيطرة الكردية وصفوا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بأنه متعاون مع الحكومة.^{٥٦٩} برأيهم فقد تنازلت الحكومة عن بعض من صلاحيتها إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في مقابل بقاء الشمال بعيداً عن الثورة السورية الأوسع.^{٥٧٠} إن كلاً من الوحدات العسكرية والموظفين المدنيين المدفوعة رواتبهم من قبل دمشق استمروا وبقوا في العمل في أجزاء من القامشلي والعاصمة الحسكة.^{٥٧١} لقد استمر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في التواصل مع الحكومة في دمشق وركز جهوده على محاربة داعش في إنشاء الإدارة الذاتية.^{٥٧٢}

بينما يعترف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بأنه قد قام باتخاذ قرار استراتيجي لمواجهة دمشق؛ إلا أنه يدعي بأنه يعمل كخط ثالث بين الحكومة السورية والثورات الإسلامية المتطرفة. يشير مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى مواجهات مع عناصر حكومية كدليل على استقلالهم عن الحكومة.^{٥٧٣}

أشار منتقدو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بأن إدارته الحالية هي ببساطة استبدال متخفٍ

٥٦٥ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ١١

٥٦٦ مقالة Ulrike Falder ٢٠١٤:

Ulrike Falder, 'A "Revolution" under Attack – the Alternative in midst the War in Syria', Movements@ Manchester, University of Manchester, 30 September 2014, <http://www.movements.manchester.ac.uk/the-alternative-in-syria/> [accessed 27 January 2017] (hereinafter Movements@Manchester 2014 article“).

٥٦٧ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ١١

٥٦٨ المرجع نفسه، صفحة ١٠

٥٦٩ تقرير ICG ٢٠١٤ report on Kurdish areas الوارد أعلاه في الحاشية ٥٤٧، صفحة ٧

٥٧٠ مقابلة في أبريل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٧١ مقابلة في أبريل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. الاطلاع أيضاً على Erika Solomon, 'Special Report: Amid Syria's violence, Kurds carve out autonomy', Reuters, <http://www.reuters.com/article/us-syria-kurdistan-specialreport-idUSBR A0L17320140122> [accessed 27 January 2017].

٥٧٢ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ٩

٥٧٣ تقرير ICG ٢٠١٤ report on Kurdish areas الوارد أعلاه في الحاشية ٥٤٧، صفحة ٧

والسلام القائم بالتعامل مع قضايا قضائية محلية.^{٥٨١} تم إنشاء هيئات مماثلة في المجتمعات كانت غائبة عنها قبل الثورة.^{٥٨٢}

بعد تموز ٢٠١٢؛ أنشأت حركة المجتمع الديمقراطي مجالس عدالة إقليمية (ديوان العدالة) في مناطق متعددة.^{٥٨٣} تكونت دواوين العدالة تلك من القضاة والمحامين والنائبين العامين والمحكمين وغيرهم ممن تركوا نظام العدالة الحكومي. بالإضافة إلى ذلك؛ فقد قامت هيئات الاتفاق والسلام بانتخاب وتعيين أعضاء في المجالس.^{٥٨٤} بعد مناقشات موسعة، أسست دواوين العدالة النظام القضائي الحديث في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي^{٥٨٥} وأنشأت إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وزارة العدل. بالرغم من أن التفاصيل الدقيقة والأعمال المنشأة غير واضحة للأشخاص غير الخاضعين لها بشكل مباشر؛ إلا أن الوزارة ردت على أسئلة الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية خطياً.^{٥٨٦}

محاكم الشعب

الخصائص المركزية لنظام العدل في المناطق التي تقع تحت سيطرة الأكراد هي المحاكم الابتدائية ومحاكم استئناف الشعب. تتعامل تلك المحاكم مع القضايا المدنية والجزائية. هناك معلومات متضاربة بشأن ما إذا كانت المحاكم تتعامل مع الشؤون الأسرية والممتلكات أو ما إذا كانت هناك محاكم حكومية ما زالت تعمل في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي؛^{٥٨٧} ومع ذلك فلا يبدو أن محاكم الشعب لديها سجلات الملكية.^{٥٨٨}

إن المعلومات المتعلقة بالبنية الفعلية وأعمال محاكم الشعب الابتدائية متضاربة. تشير بعض التقارير إلى أن هناك محاكم ابتدائية في عامودا، الحسكة، تل نمر، الدرباسية، القامشلي، المالكية،

٥٨١ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٨٢ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩. ومقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية

Carl Drott, 'Syrian Kurdish Areas Under the Rule of Law?', Carnegie Middle East Center, 7 May 2014, <http://carnegie-mec.org/diwan/55526> [accessed 27 January 2017]

٥٨٣ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩؛ الاطلاع أيضاً على تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١٤

٥٨٤ وفقاً لأحد التقارير فإن المجلس القضائي في إقليم الجزيرة يتكون من أحد عشر عضواً وتم تشكيله من سبعة مجالس في حين أن المجالس القضائية في عفرين وكوباني تحتوي على سبعة أعضاء في كل منها.

٥٨٥ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩

٥٨٦ مقابلة مع محامي ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦، الاطلاع أيضاً على مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩

٥٨٧ المعلومات المزودة من مقابلات غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ واربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦ ذكرت أن محاكم الشعب تتعامل مع قضايا الأسرة والممتلكات. ومع ذلك فقد نشرت شبكة ASO الجديدة فيديو لمقابلة مع محامين وآخرين من المنطقة ذكروا فيها أن الحكومة تتعامل مع تلك القضايا. الاطلاع على <https://www.youtube.com/watch?v=uQY4mADsMSs&feature=youtu.be> [accessed 23 March 2017].

٥٨٨ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

في الديمقراطية الكونفدرالية. لقد تم استثناء الأطراف المعارضة في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي من البنية الإدارية حديثة الإنشاء. في آب ٢٠١٦ تم اعتقال رئيس المجلس الوطني الكردي في مركز تحقيق للأشياء في القامشلي بناءً على شكوى بأن المجلس الوطني الكردي معارض للثورة الكردية غرب كردستان. بالرغم من أن كبار المسؤولين الآخرين في المجلس الوطني الكردي تجنبوا الاعتقال، إلا أن العدائية بين الأطراف بقيت مستمرة.^{٥٧٤} أشار عدد من المحامين والناشطين الذين تمت مقابلتهم إلى أنهم فروا لتجنب اضطهاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لهم، ولا يمكنهم العودة إلى المنطقة آمينين.^{٥٧٥} بالإضافة إلى ذلك، مع بدء وحدات حماية الشعب بكسب السيطرة على المناطق في شمالي سوري والتي سيطرت عليها داعش سابقاً مع مجموعات متطرفة أخرى؛ إلا أن التقارير قد بدأت تصدر بشأن الممارسات المسيئة ضد الخصوم السياسيين ومجموعات الأقليات.^{٥٧٦} أشار اللاجئون الذين تمت مقابلتهم من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى أن هناك ما يصل إلى ٥٠ ناشط غير منتسب إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مسجون في المناطق التي تقع تحت سيطرته، بينما فرّ عدة آخرون.^{٥٧٧} إن هذه الأعمال وإصرار تركيا على أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هو ببساطة ذراع حزب العمال الكردستاني قد أدى إلى أن يتم استثناء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي من العديد من المؤتمرات ومفاوضات السلام الدولية.^{٥٧٨}

المحاكم

في التسعينات، شكل يساريو الناشطين الأكراد السياسيين في مدن سوريا الشمالية مع الأغلبية الكردية ما يسمى بهيئات الاتفاق والسلام. تعمل تلك الهيئات بشكل خفي وغالباً بالتوازي مع النظام القضائي القائم.^{٥٧٩} بالرغم من أن عدد أعضائها قد قل مع زيادة القمع الحكومي بعد أحداث العنف عام ٢٠٠٤؛ استمرت الهيئات في وجودها في مجتمعات كردية محددة.^{٥٨٠} عندما أصبحت أجزاء من شمالي سوريا تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي في صيف عام ٢٠١٢، بدأت هيئات الاتفاق

٥٧٤ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ١٢-١٣

٥٧٥ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٧٦ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٥٣؛ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١

٥٧٧ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني

٥٧٨ مقالة نيوزويك الشرق الأوسط:

Mohammed A. Salih, 'Syrian Kurds: Left Out', Newsweek Middle East, 10 February 2016, <http://newsweekme.com/syrian-kurds-left-out/> [accessed 27 January 2017]

وتقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ٩

٥٧٩ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية Ercan Ayboğa, 'The New Justice System in Rojava: Consensus is Key', New Compass Press, 31 October 2014, <http://new-compass.net/articles/consensus-key-new-justice-system-rojava> [accessed 27 January 2017].

٥٨٠ المرجع نفسه. بعض الذين تمت مقابلتهم قالوا أن هذه اللجان لم تعمل قبيل عام ٢٠١١ إلا بموافقة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام. مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦.

أن القضايا يتم سماعها من قبل مجلس من ثلاثة قضاة والذي تم التأكيد عليه من قبل مسؤول في وزارة العدل في عفرين.^{٥٩٨} إن بيان المسؤول - بوجود ١٦ قاضي في محاكم الشعب إجمالاً - لا يتوافق مع وجود مجلس من ثلاثة قضاة يحكم في القضايا، مع العلم بالعدد الذي تم الإبلاغ عنه في المحاكم الابتدائية. يشير تقرير آخر إلى أن القضايا يتم الاستماع لها من قبل هيئة من خمسة؛ حيث أن أربعة منهم من المحامين أو الخبراء القانونيين والخامس هو مواطن غير مدرب قانونياً يمثل المجتمع.^{٥٩٩} أشار مصدر آخر في إقليم الجزيرة إلى أنه قد كان هناك تسعة قضاة لتسعة محاكم ابتدائية في عام ٢٠١٤،^{٦٠٠} وفقاً للمعلومات التي تم استلامها من وزارة العدل في عفرين؛ فإن هناك ما مجموعه ١٦ قاضي سبعة منهم من النساء.^{٦٠١} ومع ذلك فإن العديد من المحامين الأكراد الذين تمت مقابلتهم من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أشاروا إلى أنه لا توجد قضاة من النساء في محاكم الشعب ولم توجد في محاكم الحكومة قبل ثورة عام ٢٠١١،^{٦٠٢}

إن وصف عملية الاختيار لقضاة محاكم الشعب مختلف. وفقاً لبيانات من مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فإن قضاة المحاكم الابتدائية لمحاكم الشعب يمكن انتخابهم من قبل مجلس العدالة المحلي أو أي مواطن في المنطقة.^{٦٠٣} ومع ذلك، وفقاً لأحد المسؤولين؛ لا توجد عمليات رسمية لاختيار القضاة ولا توجد معايير مكتوبة.^{٦٠٤} بالرغم من أن مجالس العدل الإقليمية تعطي رأيها في التعيينات؛ إلا أن المرشحين لم يخضعوا لتدريب قضائي.^{٦٠٥} تم انتخاب سبعة أشخاص لكل منطقة.^{٦٠٦} أشار عدد من المحامين الأكراد الذين تمت مقابلتهم من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى أن هذه البنية شكلية فقط. لقد ذكروا أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يختار القضاة وفقاً لولايتهم الحزبي. ووفقاً لمصادر أخرى، تقوم المجالس بتعيين القضاة فقط بعد الحصول على موافقة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٦٠٧}

هناك نقطة ضعف واضحة في محاكم الشعب وهي نقص النائبين العامين المدربين والقضاة. بينما توجد مجموعة بارزة من المحامين الأكراد؛ تم السماح لعدد قليل من الأكراد بالدخول إلى القطاع

القضائية، عفرين، عين العرب (كوباني) والشدادي.^{٥٩٩} بينما تشير التقارير الأخرى إلى وجود محاكم ابتدائية في المالكية، وجرجيلي، والقحطانية والقامشلي وعمودا ودرباسية ورأس العين والحسكة وتل تمر.^{٥٩٠} ويبدو أن هناك أربعة محاكم استئناف تقع في رأس العين والمالكية والقامشلي والحلجة.^{٥٩١}

لم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من الحصول على إحصائيات رسمية تتعلق بحجم القضايا التي يتم التعامل معها في محاكم الشعب. أشار تقرير غير مؤكد أنه في عام ٢٠١٤ تلقت تسعة محاكم في الجزيرة ٦٠٦١ قضية وفصلت ٤٥٠٠ قضية.^{٥٩٢}

وفقاً لمسؤول رسمي في وزارة العدل في عفرين، هناك نائب عام واحد في كل مدينة وبلدة.^{٥٩٣} ومع ذلك أشار محامٍ يعمل داخل المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي انه هناك أربعة نائبين عامين في كل محكمة.^{٥٩٤} يتم تعيين النائب العام لمحاكم الشعب بنفس طريقة تعيين القضاة المذكورة أدناه.

يمكن تنفيذ أحكام محاكم الشعب من قبل الأسايش.^{٥٩٥} تشير التقارير المبينة على مقابلات مع مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلا أن قرارات المحكمة الابتدائية يمكن الاستئناف فيها أمام محاكم الاستئناف حيث يجب أن يكون جميع القضاة محكمين.^{٥٩٦} ومع ذلك فقد أشار المحامون الأكراد الذين تمت مقابلتهم إلى أنه بينما يوجد حق الاستئناف نظرياً إلا أنه يكون مغيباً عملياً.^{٥٩٧}

في بعض من تلك المحاكم على الأقل، لا يوجد قاضي واحد يترأسها. أشار بعض المحامون الأكراد إلى

٥٨٩ مقابلة مع محامي ١٢ تشرين الثاني

٥٩٠ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١٤-١٥، ومقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية
Enab Baladi English, 'Peoples' Courts in Autonomous Administrated Regions, 26 January 2016, <http://english.enabbaladi.net/archives/2016/01/peoples-courts-in-autonomous-administrated-regions-2/> [accessed 27 January 2017]

٥٩١ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، صفحة ١٤-١٥؛ ومقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الوارده أعلاه في الحاشية ٥٩٠. ذكر مصدر واحد محكمة التمييز في مدينة القامشلي. من الممكن أن يشير هذا إلى المحكمة الدستورية العليا الموجودة في عقد الحزب الاجتماعي. ومع ذلك عند السؤال عما إذا كانت المحكمة الدستورية العليا في غرب كردستان ذكرت وزارة العدل في عفرين أنه لا توجد محكمة. لم يكن واضحاً من الجواب عما إذا كان يستثنى وجود محكمة تمييز. عنب بلدي ٢٠١٦ مقالة عن المناطق الكردية

٥٩٢ مقالة Kurdish Question ٢٠١٥ حول المناطق الكردية:
Zanyar Omrani, 'Introduction To The Political And Social Structures Of Democratic Autonomy In Rojava, Kurdish Question, 4 October 2015, <http://kurdishquestion.com/article/3086-introduction-to-the-political-and-social-structures-of-democratic-autonomy-in-rojava> [accessed 27 January 2017] (hereinafter "Kurdish Question 2015 article on Kurdish areas").

٥٩٣ تبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني مع المسؤول في وزارة العدل في عفرين في شباط ٢٠١٧

٥٩٤ مقابلة مع محامي ١٢ تشرين الثاني

٥٩٥ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٩٦ مقالة New Compass Press لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩

٥٩٧ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦

٥٩٨ مقابلة مع محامي ١٢ تشرين الثاني ---

٥٩٩ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

٦٠٠ مقالة Kurdish Question ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الوارده أعلاه في الحاشية ٥٩٢

٦٠١ تبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني مع المسؤول في وزارة العدل في عفرين في شباط ٢٠١٧

٦٠٢ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ : مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٠٣ مقالة New Compass Press لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩

٦٠٤ تبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني مع المسؤول في وزارة العدل في عفرين في شباط ٢٠١٧

٦٠٥ مقالة New Compass Press لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩، وتبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني مع المسؤول في وزارة العدل في عفرين في شباط ٢٠١٧

٦٠٦ مقالة New Compass Press لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩

٦٠٧ مقابلة مع محامي ١٢ تشرين الثاني

الشعب.^{٦١٨} ومع ذلك، تشير بعض التقارير إلى أن القضاة غير المختصين مدربين من قبل محامين أكراد بعد انتخابهم.^{٦١٩} ذكر أحد المحامين العاملين في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي أن القضاة الجدد يخضعون لتدريب مدته ١٥ يوم مع محاضرات أيديولوجية تتعلق بأهداف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وبعض القوانين الجديدة التي تم تقديمها في المجالات.^{٦٢٠} يشير تقرير منشور آخر إلى أنه قد تم تأسيس أكاديمية للمحامين من ثلاثة أقاليم في أواسط عام ٢٠١٣ في القامشلي. وفقاً لهذا التقرير فإن الأكاديمية تقوم بتقديم دورات تستمر لمدة أربعة أشهر. يجب أن يجتاز المشاركون الامتحانات لتلك الدورات قبل بدء العمل في نظام العدل الجديد.^{٦٢١}

تنص المادة ٦٣ من العقد الاجتماعي على أن «استقلالية القضاء قائمة على مبدأ سيادة القانون والتي تضمن التصرف العادل والفعال في القضايا من قبل محاكم نزيهة ومتخصصة». بينما يدعي مسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بأن المحاكم الشعبية تتمتع باستقلالية كاملة، إلا أن الآخرين يقرون بالمشاكل ولكنهم يلومونهم على قلة الخبراء القانونيين المؤهلين.^{٦٢٢} ومع ذلك فإن العديد من أولئك الذين تمت مقابلتهم لهذا التقييم وهم غير منحازين إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي رفضوا ذلك الادعاء. انتقد العديد من المحامين بشدة إنفاذ محاكم الشعب مفهوم العدالة الاجتماعية. اشتكى العديد من أن القضاة في محاكم الشعب يتجاهلون القانون ويصدرون القرارات على آراء شخصية مبنية على اعتقادات شخصية ومحاباة.^{٦٢٣} اشتكى المنتقدون أيضاً من وجود فساد بارز في المحاكم.^{٦٢٤} بالرغم من أن تلك الادعاءات قد تم رفضها من قبل آخرين عزوا ضعف صنع القرار إلى قلة المهنية.^{٦٢٥} بصرف النظر عن السبب؛ فقد كانت النتيجة قلة التناغم في أحكام المحكمة.^{٦٢٦}

يشير العديد من المنتقدين من الخارج أن توزيع الصلاحيات بين الأفرع المتعددة للإدارة الجديدة في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي أمر غير واضح.^{٦٢٧} وفقاً لتلك الانتقادات فقد تم شغل تلك المحاكم بموظفين تم تعيينهم من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والذين وضعوا

القضائي تحت النظام البعثي.^{٦٢٨} ومع ذلك، فقد ذكر مسؤول رسمي في وزارة العدل في عفرين في الإدارة التي أنشأها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والتي استمرت حتى شباط ٢٠١٧؛ بأن ١٣ من ١٦ قاضي حاصل على درجة أكاديمية في الحقوق.^{٦٢٩} يشير داعمو المحاكم الجديدة إلى أن نقطة الضعف هذه تعتبر قوة فعلياً بما أنها تسمح للأفراد من ميادين مختلفة وبخبرات متنوعة أن يصبحوا قضاة. بموجب هذا الرأي؛ فعند السماح بانتخاب الأفراد غير المدربين قانونياً؛ يسمح النظام أيضاً بمدخلات مجتمعية في صنع القرار بدلاً من السماح للدولة باحتكاره.^{٦٣٠} يصف بعض داعمي النظام القضاة المنتخبين بأنهم أقرب إلى المحكمين.^{٦٣١}

ناقش عدد من المحامين الأكراد غير الموجودين في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي والذين تمت مقابلتهم من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن القضاة غير مؤهلين بما فيه الكفاية. لقد وصفوا القضاة في محاكم الشعب بأنهم غير مدربين وجبهة.^{٦٣٢} بالرغم من أن بعض القضاة هم من المحامين؛ إلا أن آخرين هم مهندسون معماريون وعمال إنشاءات أو خبازون أو ميكانيكيون.^{٦٣٣} على سبيل المثال؛ وفقاً لأحد المصدر، لا أحد من قضاة المحاكم الشعبية في كوبياني حصل على التدريب القانوني.^{٦٣٤} اشتكى الناشطون أيضاً من أن سلطات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قد ضغطت عليهم لتجنب انتقاد المحاكم الجديدة.^{٦٣٥}

إن نقص القضاة المؤهلين يعود بجزء منه إلى رفض الخبراء القانونيين الذين كانوا يعملون سابقاً في مؤسسات حكومية من الانضمام إلى الهيئات التي تم إنشاؤها من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٦٣٦} يشير آخرون إلى أن قلة النائبيين العامين المدربين والقضاة يعتبر نتيجة مباشرة لعدوانية وإساءة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لداعمي الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا. وفقاً لتلك المصادر، فإن العديد من المحامين الأكراد في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي دعموا الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ففروا لتجنب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٦٣٧}

ذكر مسؤول رسمي في وزارة العدل في عفرين أنه لا يوجد برنامج تدريب رسمي لقضاة محاكم

- ٦١٨ تبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني مع المسؤول في وزارة العدل في عفرين في شباط ٢٠١٧
- ٦١٩ مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠
- ٦٢٠ مقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٢١ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ والاطلاع على مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وورد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩
- ٦٢٢ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥
- ٦٢٣ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ ومقابلات في اربيل ١١-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠
- ٦٢٤ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٢٥ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٢٦ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٢٧ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ ومقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٨٢

- ٦٠٨ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٨٢
- ٦٠٩ تبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني مع المسؤول في وزارة العدل في عفرين في شباط ٢٠١٧
- ٦١٠ مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠
- ٦١١ المرجع نفسه
- ٦١٢ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦١٣ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلات في اربيل ١١-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦١٤ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦١٥ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦١٦ المرجع نفسه
- ٦١٧ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

الاجتماعي مثل العنف الأسري والزواج القسري وتعدد الزوجات.^{٦٣٩} ومع ذلك فإن هيئات الاتفاق والسلام لا تتعامل مع قضايا جنائية خطيرة مثل القتل والتي يتم إحالتها إلى محاكم الشعب.^{٦٤٠} تقوم الهيئات بجل القضايا بناءً على قرارات جماعية وليس وفقاً للقانون. لا يتم تقنين الإجراءات والقواعد بل يتم تطويرها على مرّ السنين ولمدى معين يتم تناقلها شفويًا.^{٦٤١}

يشير مؤيدو هذا النظام إلى أن أعضاء هيئات الاتفاق والسلام لا يعتبرون قضاة تقليديون بما أنه يتم انتخابهم ديمقراطياً وبمساواة بين الجنسين. بدلاً من ذلك، ترتبط الهيئات الحديثة بمرجعيات تقليدية من كبار السن ولكنها تدمج قيم الديمقراطية والمساواة في النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.^{٦٤٢} يشير المنتقدون إلى أن الفشل في اتباع أية قوانين أو قواعد خاصة قد يعطي أولوية للتقليد والتي تتناقض مع المبادئ الحديثة للعدالة الاجتماعية.^{٦٤٣}

المحكمة الدستورية العليا

تنص المادة ٨ من العقد الاجتماعي التي تتحدث عن المحكمة الدستورية العليا على أنه هذه المحكمة يجب أن تضم سبعة أعضاء يجب أن يكونوا قضاة وخبراء قانونيين ومحامين بما لا يقل عن خمسة عشرة سنة من الخبرة المهنية. يتم ترشيح الأعضاء من قبل المجلس التشريعي ويتعامل مع عدة أنواع من الوظائف المنصوص عليها في العقد الاجتماعي. ومع ذلك فقد ذكر مسؤول في وزارة العدل في عفرين أنه لا توجد محكمة دستورية عليا.^{٦٤٤}

محاكم الحكومة السورية

يستمر نظام مواز للمحاكم التي تعمل من قبل الحكومة السورية في دمشق بالعمل في المجالات التي يسيطر عليها.^{٦٤٥} إن أنظمة المحكمة المزدوجة هذه لا تتعاون مع بعضها البعض بل تتواجد معاً فقط. يبدو أن بعض المحامين الذين عملوا كقضاة في محاكم الشعب ما زالوا يترافعون في محاكم النظام كمحامين.^{٦٤٦}

تشير المقابلات التي أجريت مع المحامين العاملين داخل المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي إلى أن محاكم الدرجة الأولى التابعة للحكومة تعمل في معظم المناطق الكردية وهي

- ٦٣٩ المرجع نفسه، ومقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وورد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩
- ٦٤٠ مقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٨٢؛ مقالة Kurdish Question ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٢
- ٦٤١ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وورد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩
- ٦٤٢ المرجع نفسه
- ٦٤٣ مقالة Kurdish Question ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٢
- ٦٤٤ تبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني مع المسؤول في وزارة العدل في عفرين في شباط ٢٠١٦
- ٦٤٥ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٤٦ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

أولوية للنظام من أجل تلبية مصالح حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٦٢٨} اشتكى أحد المنتقدين من أنه بينما تدخلت حكومة الأسد في ٨٠ بالمائة من القضايا في النظام القديم؛ إلا أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يتدخل في ٩٠ بالمائة من قضايا محاكم الشعب.^{٦٢٩} ذهب آخر إلى قول أنه لا يوجد نظام عدالة حقيقي في المناطق التي تقع تحت سيطرة الأكراد بل فقط نظام عسكري.^{٦٣٠}

هناك رأي آخر يشترك فيه بعض المراقبين الأكراد وهو أنه بالرغم من حالات التداخل السياسي؛ إلا أن محاكم الشعب كانت المؤسسات القضائية الأفضل في النظام المعيب في سوريا. لقد كانت تلك المحاكم خالية من الفساد ومع أنه ينقصها المهنية إلا أنها تتحسن.^{٦٣١} وفقاً لهذا الرأي، ففي عالم غير مثالي، تستحق محاكم الشعب الدعم.^{٦٣٢}

هيئات الاتفاق والسلام

بالرغم من أنها ليست جزءاً من نظام العدل الرسمي؛ إلا أن هيئات الاتفاق والسلام تعتبر مكوناً أساسياً في تقديم العدالة للمناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي. تتكون كل هيئة في العادة من خمسة إلى تسعة أفراد، يجب أن يكون ٤٠ بالمائة منهم من النساء.^{٦٣٣} معظم أعضاء الهيئة تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة ويتم اختيارهم من أجل قدرتهم الموثوقة على إلزام أطراف النزاع على النقاش.^{٦٣٤} يشير داعمو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى أن العديد من أعضاء الهيئات هم ناشطون معروفون قاتلوا من أجل القضية الكردية وهم محترمون في المجتمع المحلي.^{٦٣٥}

تم تشكيل هيئات الاتفاق والسلام على المستوى المحلي.^{٦٣٦} على سبيل المثال فإن جميع المقيمين بالعموم (٣٠ إلى ١٥٠ أسرة) يجتمعون وينتخبون أعضاء الهيئة المحلية. يتم بعدها اختيار هيئات مجتمعات المنطقة أو القرية (من سبعة إلى عشرة قرى) من قبل مندوبي البلديات.^{٦٣٧}

تعتبر الهيئات العامة مسؤولة عن القضايا الاجتماعية والقانونية البسيطة مثل الطلاق والديون غير المسددة والنزاعات على الأراضي والجرائم.^{٦٣٨} تتعامل لجان نسائية مستقلة مع قضايا حساسة للنوع

- ٦٢٨ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧
- ٦٢٩ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٣٠ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٣١ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦
- ٦٣٢ المرجع نفسه
- ٦٣٣ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وورد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩
- ٦٣٤ المرجع نفسه
- ٦٣٥ مقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٨٢
- ٦٣٦ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وورد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩
- ٦٣٧ article ٢٠١٤ Movements@Manchester الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٦٦
- ٦٣٨ مقالة Kurdish Question ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٢

بقي عدد من النساء المحاميات في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي بالرغم من أن أدوارهن غير واضحة.^{٦٥٦}

بالرغم من ذلك؛ اشتكى محامو المعارضة الكردية من أن الأنماط القديمة للمحاسبة والتعزيز قد استمرت في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي حيث يجب أن يكون المحامون مسجلون لدى نقابة محامين جديدة تم تشكيلها في عام ٢٠١٤ وهي تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي للمرافعة أمام محاكم الشعب.^{٦٥٧} بالرغم من أن الإحصائيات المتعلقة بمدى مشاركة المحامين في تلك النقابات الجديدة للمحامين غير متوفرة؛ إلا أنه يبدو أن عدد قليل من المحامين قد انضم إلى النقابة الجديدة الخاضعة لسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٦٥٨} أشار مصدر إلى أنه من ١٠٥ محامٍ في كوباني في عام ٢٠١٣ انضم سبعة فقط إلى نقابة المحامين الجديدة.^{٦٥٩}

ذكرت مصادر أخرى أن العديد من المحامين الأكراد ما زالوا ينتمون إلى نقابة المحامين التي كانت ما قبل عام ٢٠١١ والتي تسيطر عليها الحكومة وما زالت قائمة.^{٦٦٠} تشير الإحصائيات الرسمية من نقابة المحامين السوريين إلى أن عدد المحامين المسجلين في نقابة المحامين الفرعية لمحافظه الحسكة قد ازداد فعلياً بمعدل محامٍ واحد ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤،^{٦٦١}

لقد توقف التعليم القانوني الرسمي في المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي. معظم طلاب الحقوق من تلك المناطق درسوا في كليات الحقوق في الجامعة السورية في دير الزور أو فرعها في الحسكة. مع إغلاق الجامعة الرئيسية في دير الزور بسبب سيطرة داعش وعمل فرعها في الحسكة بشكل محدود؛ تقصلت الدراسات القانونية في المنطقة إلى أن تصل لحالة الركود التام. تتجنب الطالبات الإناث بشكل خاص كليات الحقوق بسبب الخطر المتزايد من الوضع الأمني. غادر بعض طلاب الحقوق إلى دمشق بينما عبر آخرون إلى إقليم كردستان في العراق ولكن معظمهم غير قادر على الذهاب إلى مكان آخر بسبب المشاكل الاقتصادية.^{٦٦٢}

٦٥٦ مقابلة في أربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٥٧ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ ومقابلة في أربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٥٨ مقابلة في أربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦، ومقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٥٩ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٦٦٠ مقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٦١ الملحق ١: الاطلاع على الحاشية ١٩٠ أعلاه

٦٦٢ مقابلة في أربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

الحسكة والقامشلي ورأس العين ودرباسية وعامودا ولكن ليس في كوباني.^{٦٤٧} تستمر محكمة الاستئناف الحكومية مع المحاكم الجزائية والمدنية بالعمل في الحسكة.^{٦٤٨} تعمل تلك المحاكم من خلال قضاة وموظفين من الدولة السورية يستمرون بالحصول على رواتبهم من دمشق ويطبقون القانون والإجراءات السورية السابقة.^{٦٤٩}

تتعامل المحاكم الحكومية في القامشلي والحسكة مع بعض القضايا وتصدر الوثائق بموجب توجيهات الحكومة المركزية ولكن لا توجد شرطة مختصة أو طرق أخرى لتنفيذ أحكامهم.^{٦٥٠} لا تقبل تلك المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة الأحكام أو الوثائق الصادرة من قبل محاكم الشعب.^{٦٥١} بل إن الوثائق التي تصدر من قبل محاكم الشعب يتم الاعتراف بها بشكل أقل داخل وخارج المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي أكثر من تلك التي تصدر من قبل المحاكم الحكومية مما يجعل بعض السكان يغادرون المنطقة.^{٦٥٢} إن محاكم الشعب بالمقابل لا تقبل أحكام المحاكم الحكومية.^{٦٥٣}

يشير معظم المحامون الذين تمت مقابلتهم من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى أن المحاكم الحكومية المتبقية أدت إلى تشوش وازدواجية في المعايير وأحكام متناقضة.^{٦٥٤} أشار بعض المحامون إلى أن بعض القضايا سيتم إعادة تسجيلها في المحاكم الحكومية في حال لم تعجهم مخرجات المطالبة ذاتها في محاكم الشعب والعكس صحيح.^{٦٥٥}

المحامون

كما هو مذكور أعلاه، بالرغم من وجود نقص في المحامين وقضاة النيابة العامة المدربين في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي؛ إلا أن هناك عدد بارز من المحامين السوريين الأكراد. يقود أولئك المحامون محاولة تطوير وإضفاء المهنية على النظام القانوني في تلك المجالات.

٦٤٧ مقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦، وتشير مقابلة ASO News Network إلى عدم وجود محاكم حكومية في كوباني:

<<https://www.youtube.com/watch?v=uQY4mADsMSs&feature=youtu.be>> [accessed 17 February 2017]

٦٤٨ مقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٦٤٩ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة في أربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ ومقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٥٠ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، والاطلاع أيضاً على مقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٨٢

٦٥١ مقابلة في أربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠. ولكن بحسب أحد المحامين الذين تمت مقابلتهم بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦، كان يتم الطعن أحياناً في الأحكام الصادرة عن محاكم الشعب لدى محاكم استئناف النظام.

٦٥٢ مقابلة في أربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ ومقابلة في أربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٥٣ مقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٥٤ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠

٦٥٥ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، ومقابلة في أربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦. الاطلاع أيضاً على مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠

القانون المطبق

بينما تبقى الآراء المتعلقة بالحكم في المنطقة التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي منقسمة بشكل حاد؛ إلا أن داعمها يعلنون عن المبادئ العلمانية والمتطورة المحددة في العقد الاجتماعي المذكور. على سبيل المثال تنص المادة ٢٠ من العقد الاجتماعي على أن معاهدات حقوق الإنسان تشكل جزءاً أساسياً ومكماً لهذا العقد. بالمقابل تنص المادة ٢٢ على الميثاق الدولي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨^{٦٦٣} والعهد الدولي الخاص للحقوق السياسية والمدنية لعام ١٩٦٦ كجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق. يخصص العقد ٤٥ من ٩٦ مادة للمبادئ الأساسية للحقوق والتمثيل والحريات الشخصية.

وفقاً لداعي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي فإن قرار اعتماد العقد الاجتماعي بدلاً من الدستور يعكس مبادئ تعدد الأعراق التي تؤكد مفهوم الديمقراطية في تلك المناطق. يشير المؤيدون إلى أن العقد الاجتماعي قد تم تطويره من خلال استشارات بين ممثلي المجموعات الاثنية المختلفة بهدف تأمين السلامة والحكم الذاتي لجميع المكونات. من حيث المبدأ؛ فإن العقد الاجتماعي ينص على أن جميع المكونات يجب أن تكون حاضرة وفعالة في صنع القرارات بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنه يضمن أيضاً حق الحكم الذاتي للمجموعات الاثنية من خلال الحكم الذاتي على مستوى القرية بالإضافة إلى الحق بتنظيم أنفسهم على مستويات أخرى.^{٦٦٤}

يشير داعمو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أيضاً إلى اعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين في هيكليات الحكم. يدعو هذا إلى التساوي في تمثيل الجنسين على جميع المستويات الإدارية بما يشمل العسكرية. بالمقابل فقد قامت السلطة بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بإنشاء وزارة لحرية المرأة تروج لتلك القيم.^{٦٦٥} يدعي مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أن تلك الخطوات قد حسنت بشكل كبير من حماية المرأة في تلك المحاكم.^{٦٦٦}

الناشطون والمحامون الأكراد المعارضين لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ممن تمت مقابلتهم ذكروا أن محاباة النوع الاجتماعي قد استمرت في محاكم الشعب. وأشارت تلك المصادر إلى أنه بينما يمكن اعتبار قرارات محاكم الشعب بأنها تروج للمساواة بين الجنسين إلا أنها قد نتجت عن اتصالات سياسية نسائية مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بدلاً من أي التزام بحقوق الإنسان.^{٦٦٧} قال محامٍ أنه بينما لا تملك المرأة الحق بالطلاق في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي، ولكن إذا كانت عضواً في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يمكن إجبار زوجها على الموافقة على الطلاق. ذكر ناقد آخر أنه «إذا كنت لا تنتمي إلى حزب الاتحاد الديمقراطي

٦٦٣ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها رقم ١٧ أ (III) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

٦٦٤ article ٢٠١٤ Movements@Manchester الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٥٦٦

٦٦٥ تقرير مؤسسة Chatham House لعام ٢٠١٦ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٣٦، صفحة ١٣-١٢

٦٦٦ مقالة Kurdish Question ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٢

٦٦٧ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ ومقابلات في اربيل ١١-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

الكردي فأنت مقيد».^{٦٦٨} حتى قوانين المساواة بين الجنسين في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي قد تم اعتبارها من قبل المنتقدين أنها للإعلام فقط ونادرة التطبيق.^{٦٦٩}

ذكر المعارضون أيضاً أن ترويج حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لهذه المبادئ المتقدمة بالكاد يعتبر واجبة للحكم المطلق العسكري. أشار العديد من المحامين الذين تمت مقابلتهم إلى أن العديد من الاتفاقيات الدولية التي يفترض أن يتم تبنيها في العقد الاجتماعي يتم تجاهلها عملياً. إنهم يركزون على أمثلة من مصادرة الملكية والسيطرة على الإعلام وتجنيد القاصرين بمن فيهم الفتيات في قوى وحدات حماية الشعب.^{٦٧٠}

بينما يعتبر من غير الواضح كيف أن المبادئ المنصوص عليها في العقد الاجتماعي مطبقة عملياً؛ تواجه المحاكم قضية هامة أخرى وهي أي القوانين يجب تطبيقه. أعطى العديد من المحامين الذين تمت مقابلتهم آراءً مختلفة للقوانين النافذة.^{٦٧١} تقول بعض المصادر أنه بينما تطبق محاكم الشعب القانون السوري؛ إلا أنها تقوم بذلك بشكل عشوائي أو بطريقة مشوهة.^{٦٧٢} اقترح البعض تطبيق القوانين السويسرية والألمانية والبريطانية والفرنسية والمصرية في بعض الأحيان.^{٦٧٣}

تنص المادة ١٨ من العقد الاجتماعي إلى أنه «لا توجد جريمة أو عقوبة دون نص قانوني». ومع ذلك يبدو أن هذا المبدأ يتم تجاهله غالباً. أشار المحامون الأكراد الذين تمت مقابلتهم إلى أن محاكم الشعب تطبق قانوناً عرفياً يتباين ما بين المواقع المختلفة والمجتمعات الاثنية.^{٦٧٤} أشار آخرون إلى أنه في بعض الحالات لا يتم تطبيق قانون مكتوب معين وتكون الأحكام مسألة عدالة اجتماعية مبنية على الرأي العام.^{٦٧٥}

تعتبر الحالة معقدة بشكل إضافي بممارسات السلطات الموجهة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لإصلاح القانون السوري لكي يعكس المبادئ المذكورة في العقد الاجتماعي.^{٦٧٦} لقد تبني حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي القوانين التي تغطي القضايا الأسرية مثل منع تعدد الزوجات والسماح

٦٦٨ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٦٩ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٧٠ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

٦٧١ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

٦٧٢ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٦٧٣ مقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٨٢؛ وتقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

٦٧٤ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ والاطلاع أيضاً على مقالة مركز كارنيغي الشرق الأوسط عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٨٢

٦٧٥ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠

٦٧٦ مقابلة في اربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦

القانون الجزائي والإجراءات

أحد الجوانب الهامة للإصلاحات المقدمة في المناطق التي تقع تحت سيطرة الأكراد هو المبادئ واجبة التطبيق للقانون الجزائي والإجراءات. تلغي المادة ٢٦ من العقد الاجتماعي عقوبة الإعدام، أما المادة ٧٢ فتضمن الحق بمحاكمة عادلة والمادة ٧٣ تشير إلى أن احتجاز شخص دون دليل يعتبر جريمة.

يرسم مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صورة لإصلاح بارز. لقد أشار أولئك الداعمون إلى أن الاعتقال يعتبر إجراء أخير مع اعتبار الأشخاص المتهمين ليسوا مجرمين بل شخص يحتاج إلى إعادة إصلاح. توصف السجون على أنها مؤسسات تعليمية سيتم تحويلها قريباً إلى مراكز تأهيل بدلاً من مؤسسات عقابية. بالرغم من عدم وجود إحصائيات؛ إلى أن مؤيدي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يؤكدون على نظام العدل الجديد والتنظيم الذاتي للشعب مع انخفاض عدد الجرائم بما يشمل القتل بدافع الشرف عبر المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي.^{٦٨٢}

عند إجراء الاعتقال؛ يدعي المسؤولون في الأسايش أن الإجراءات الحالية تتطلب حصول الشرطة أولاً على مذكرة من النائب العام. وفقاً لأولئك المسؤولين فإن أنظمة الأسايش تسمح للشخص بأن يتم احتجازه لمدة ٢٤ ساعة والتي يمكن تمديدها لما يصل إلى يومين إضافيين بأمر من النائب العام وأن المحتجزين يجب أن يتم إحالتهم إلى القضاء خلال سبعة أيام.^{٦٨٣}

يشير مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أيضاً إلى أن المحتجزين يتم معاملتهم بشكل إنساني وبمكثهم توكيل محامي وتقديمهم سريعاً إلى القاضي والمحاكمة أمام محكمة مستقلة.^{٦٨٤} بالمبدأ؛ يملك كل متهم الحق في الدفاع عن نفسه بلغته الخاصة ويطلب من المحكمة تعيين مترجم له.^{٦٨٥} يمكن فرض عقوبة السجن مدى الحياة والتي كانت ٢٠ سنة، فقط على جرائم القتل والتعذيب والخيانة.^{٦٨٦}

ومع ذلك فإن المقابلات التي تم إجراؤها من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وتقارير المنظمات المستقلة الأخرى تفيد أن النظام الحالي في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي لا يلبي المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة ولا يحيي حق المحتجزين من الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة.^{٦٨٧} أشارت عدد من التقارير إلى أن الوضع غالباً كان عدم اتباع إجراءات الأسايش مع حدوث الاحتجاز غالباً دون الإجراءات الأصولية وكان يستمر لأكثر من الحد الزمني المحدد من قبل مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.^{٦٨٨} أشار بعض المحامين إلى أن قرارات الاعتقال تصدر غالباً من قبل

بالزواج المدني.^{٦٧٧} ومع ذلك فحتى في تلك المسائل حيثما توجد ثغرة في القوانين الجديدة فإن من الممكن تطبيق قانون الدولة السورية الحالي.^{٦٧٨}

بالرغم من أن بعض القوانين السورية تميز ضد الأكراد أو تخالف حقوق الإنسان ومعاييرها؛ يتم تقديم تغييرات بطريقة غير شفافة وبلا تنظيم مما يجعل المحامين والجمهور مشوشاً.^{٦٧٩} لجعل الأمور أسوأ لم تقم السلطات بخلاف ذلك بنشر التغييرات على القوانين السورية.^{٦٨٠}

لإضافة تشويش إضافي على ذلك؛ اقترح مصدر ما أن كلاً من الأقاليم الثلاثة يكون له أو سيكون له برلمان عدلي يتكون من ٢٣ شخص.

ثلاثة ممثلين لوزارة العدل في الإقليم وأحد عشر من المجالس العدلية المحلية وسبعة يفترض أنهم من المحكمة الدستورية واثنين من نقابة المحامين المحلية. يتم تكليف البرلمان العدلية بمسؤولية تكييف النظام القانوني مع الحاجات الخاصة للمناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي في المرحلة الانتقالية. يشمل هذا القضايا الواسعة لتكييف القانون لتلبية مبادئ العقد الاجتماعي بالإضافة إلى حل المسائل التقنية والإدارية ضمن النظام القانوني. إن المعلومات المتعلقة بالهيكلية تعتبر سطحية ويبدو أن الخطة الحالية تبقى هيكلية مع اتفاق بسيط على تفاصيل الإجراءات.^{٦٨١}

٦٧٧ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على مقالة مدونة عنب بلدي باللغة الإنجليزية حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٠. وقد أفاد آخرون تمت مقابلتهم أن حزب الاتحاد الديمقراطي اعتمد قوانين جديدة في ما يتعلق بالجمارك والأحوال المدنية والإجراءات الجزائية، بحسب المقابلة في إربيل، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٦٧٨ مقابلة مع محام ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ الاطلاع أيضاً على تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

٦٧٩ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ٢

٦٨٠ المرجع نفسه، صفحة ١٤-١٥

٦٨١ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩

٦٨٢ المرجع نفسه

٦٨٣ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

٦٨٤ المرجع نفسه

٦٨٥ مقالة Kurdish Question ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٩٢

٦٨٦ مقالة New Compass Press عام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية، وارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٧٩

٦٨٧ على سبيل المثال: تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

٦٨٨ مقابلة في إربيل ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦؛ والاطلاع أيضاً على تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الواردة أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥

قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الأمنية بدلاً من النائب العام،^{٦٨٩} بينما أشار آخرون إلى أن الأشخاص يتم اختيارهم ببساطة من الشارع عن طريق أشخاص ملثمين لينتهي بهم الأمر أمام محاكم الشعب.^{٦٩٠} أشار القليل من السجناء إلى أنه قد تم تمكينهم من توكيل محامي.^{٦٩١}

تم تلخيص تلك الشكاوى بقصة تم إخبارها من قبل محامٍ من كوباني. وفقاً للذي تمت مقابلته؛ فقد تم تعذيب مشتبه به بتهديب المخدرات من قبل الأسايش بموافقة النائب العام لمحكمة الشعب. بعد تبرئته، سعى المتهم إلى مقاضاة النائب العام. عندما قام المحامي بإعداد الملف لتقديم الشكاوى، تم استدعاؤه إلى المقر الرئيسي لوحدة حماية الشعب المحلية. أخذ العميد المسؤول الملف وأخبر المحامي ألا يسعى بمثل هذه الدعاوى مرة أخرى.^{٦٩٢}

تبدو قضايا الحكم غير واضحة أيضاً. يشتكي المحتجزون غالباً من الغموض فيما يتعلق بأحكامهم. أشار البعض إلى أنه قد تم فرض أحكام عليهم دون المثول أمام المحكمة قط؛ في حين اشتكى آخرون من أنه كان يتم احتجازهم أثناء مناقشة التعويض مع الطرف المتظلم.^{٦٩٣}

التحليل والتوصيات

من البديهي القول أن التفاصيل الدقيقة لنظام العدل الحالي في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي في شمالي سوريا غير واضحة. يعود نقص الوضوح ذلك في جزء منه إلى الطبيعة الانتقالية للوضع مع شكلية الحكم واستمرار النزاع المسلح. من المهم في هذا أيضاً حقيقة أن المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي تعتبر منفصلة جغرافياً. وفقاً لذلك فبدلاً من تصميم نظام العدل وتشكيله من قبل الإدارة المركزية، يتم تشكيل أنظمة وهيكلية مختلفة محلياً دون تنسيق أو إبلاغ المناطق الأخرى أو السلطة المركزية بالتطورات.

لقد لَوّنت المواقع السياسية المعلومات التي تم تزويدها إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية والآخرين الذين أشاروا إلى المواقع التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي. يملك ناشطو ومسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وداعميهم في الغرب رؤية موجهة بحقوق الإنسان للمدينة الفاضلة للعدالة في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم بناءً على العقد الاجتماعي. إنهم يقرّون بوجود بعض العيوب ولكنها بسيطة ولا يمكن تفاديها في الوضع الانتقالي الحالي. إنهم يدعون أنه مع مرور الزمن؛ ستختفي تلك المسائل حيث ستعمق جذور مبادئ الكونفدرالية الديمقراطية عبر تلك المناطق.

على الجانب الآخر فإن داعي الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا يرسمون صورة أبعد وأكثر اختلافاً. إن اضطهاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لداعي الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا أدى إلى فرار عدد من المحامين والقضاة الأكراد من تلك المناطق إلى تركيا وكردستان العراق. بينما توجد مؤشرات إلى أن بعض من فروا سابقاً يعودون الآن إلا أن العديد من أولئك الذين تمت مقابلتهم خارج سوريا كانوا ينتقدون نظام العدالة القائم من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بشكل كبير.^{٦٩٤}

تبدو الحقيقة غالباً ما يحدث أن يكذبون في مرحلة ما. إن نظام عدل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لا يعتبر منظمة موحدة ببنية متسقة محددة؛ بل بدلاً من ذلك تبدو البنية العدلية بأنها تتباين من منطقة لأخرى وحتى من قرية لأخرى. حتى ضمن المنطقة الجغرافية فإن البنية تكون غير ثابتة وتتغير مع التغيير وفق الحالة السياسية والعسكرية ما بين مد وجذر.

من غير المثير للتساؤل أن القضاة والنائبين العامين في محاكم الشعب غير مدربين وفي عدد من الحالات هم غير أكفاء؛ على الأقل بمعنى معرفة وتطبيق مبادئ القانون والاختصاص القضائي. تعمل الضغوطات السياسية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وحلفائه على تلوين بعض القرارات القضائية مع التحيزات الشخصية والمحاباة والضغوطات المجتمعية. لحد أقل، وأيضاً تتأثر محاكم الشعب بالفساد الاقتصادي.

في الوقت ذاته، تخلو محاكم الشعب من محاباة المتطرفين الدينية التي يمكن رؤيتها في مناطق أخرى خارج سيطرة الحكومة. العديد من داعي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذين يعملون في النظام بالرغم من أنهم غير معدّين للإصلاح إلا أنهم يطمحون فعلاً للوصول للمعايير المنصوص

٦٨٩ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٦٩٠ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٦٩١ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥.

٦٩٢ مقابلة في غازي عنتاب ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٦٩٣ تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٤ حول المناطق الكردية الوارد أعلاه في الحاشية ٥٢٧، الصفحة ١٤-١٥.

٦٩٤ مقابلة في اربيل ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦.

عليها في العقد الاجتماعي.^{٦٩٥}

من ناحية أخرى، فعلى الأقل في الوقت الحالي؛ يتحدث معظم أكراد سوريا عن البقاء في سوريا بعد الإصلاح، بالرغم من الحكم الذاتي في النظام الفدرالي. هناك التزام سياسي ومجتمعي واضح من قبل أكراد سوريا بنظام عدلي مبني على الفصل بين السلطات وسيادة القانون. على عكس المناطق الأخرى من البلاد فإن أكراد سوريا من جميع الاتجاهات السياسية يرفضون بشكل كبير رؤى العدالة المقدمة من قبل المجموعات المتطرفة. يجب أن تكون تلك الأصوات محورية في تحديد مسار سوريا ما بعد النزاع.

إن أي برنامج مساعدة للمناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي في شمالي سوريا يجب أن تدرك العقبات الأساسية المفروضة بسبب الوضع الأمني المستمرة وعدم الاستقرار الداخلي السياسي في تلك المناطق ونفور السلطات الإقليمية من انفصال الأكراد عموماً و حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي خصوصاً. مع تجاهل المسائل الأخرى؛ فإن تلك القضايا تخلق عقبات بارزة أمام الوصول لتلك المناطق.

من ناحية أخرى؛ قبل عام ٢٠١١ كان هناك القليل من القضاة الأكراد يعملون في نظام العدل السوري في شمالي سوريا. لم يكن هناك أي مسؤولين أكراد في وزارة العدل السورية في تلك المناطق. وفقاً لذلك كانت هناك احتمالية ضئيلة لتوفير التدريب للقضاة المتمرسين أو مسؤولي الوزارة العاملين حالياً في تلك المناطق.

من ناحية أخرى، فقد كان هناك عدد بارز من أكراد سوريا المدربين كمحامين يعيشون في شمالي سوريا في عام ٢٠١١. فزت أعداد كبيرة من أولئك المحامين بسبب النزاع والصراع مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ولكن بقي الآخرون ليشكلوا على الأقل هيكلية من الخبراء القانونيين المدربين في محاكم الشعب. من ناحية أخرى فبالرغم من المفارقات السياسية؛ إلا أن المحامين الأكراد داخل وخارج المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي بالإضافة إلى من هم داخل وخارج المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة يبدون عموماً أنهم يحتفظون لحد ما من المعرفة والمهنية.

مع أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار؛ يمكن أن يشكل ما يلي أساساً للمساعدة الفعالة لقطاع العدل في المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي:

١. توفير التدريب للمحامين العاملين في تلك المناطق. إن المحامين الذين يعملون في تلك المناطق من المرجح أن يكونوا من بين القادة القادرين على تطوير وتنفيذ نظام عدل هناك. بالرغم من أن القضايا اللوجستية والسياسية والأمنية ستحتاج إلى المعالجة؛ إلا أن تزويد أولئك المحامين بالمهارات والأخلاقيات والتدريب يمكن أن يكون من بين الطرق الأكثر فعالية للترويج للتغيير الإيجابي في هذه المنطقة
٢. توفير تدريب مماثل للمحامين من المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي خارج تلك المناطق. يجب أن يكون هدف برنامج المساعدة هو الترويج لمعالجة الانقسام في المجتمع الكردي السوري. لا يجب لبرامج المساعدة أن تختار جانباً

٦٩٥ الاطلاع أيضاً على مقالة النيويورك تايمز ٢٠١٥ حول المناطق الكردية الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٥٣٥.

في السياق بل يجب أن تزود رسالة مشتركة وأن تشجع على الحوار بين المحامين داخل وخارج مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي. يجب تصميم تلك المساعدة للسماح للمحامين بالاستفادة من خبرة الزملاء في المنطقة والعالم

٣. توفير تدريب ودعم مؤسسي للنقابات الجديدة للمحامين في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي. بالرغم من أنها بدائية؛ إلا أن نقابات المحامين تلك من المرجح أن تبقى بشكل ما بعد النزاع بصرف النظر عن كيفية تنظيم الدولة.

٤. مشاركة الإدارة الحالية في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي لتشجيع وتخطيط إيجاد أسس مهنية قانونية في محاكم الشعب. يرى تقييم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وجود جدال مستمر داخل مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على الطبيعة طويلة المدى لنظام المحكمة في المنطقة. بينما يستعرض النظريون السياسيون الوضع الحالي للمحاكم المبنية على المجتمع وغير المهنية على أنها تطوير إيجابي؛ إلا أن هناك جزء هام من المجتمع السوري الكردي يسعى إلى إيجاد نظام رسمي للعدالة يتبع مبادئ الديمقراطية. إن مساعدة أولئك العاملين على تلك المسائل في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي يمكن أن يساعد على تجنب بعض المآزق التي يتم مواجهتها في المجتمعات الانتقالية ومواجهة خيارات مماثلة.

٥. دعم تسجيل الملكيات في شمالي سوريا. إن الحقبة السابقة من مصادرة الممتلكات والنقل القسري للأراضي الكردية متبوعة بالتهجير الحالي للأكراد وغير الأكراد من تلك المناطق يحدد مرحلة عقود من الفوضى في ملكية تلك الأراضي. إن الاحتفاظ بدليل على حقوق الملكية بما يشمل حماية أرشيف السجلات يعتبر ذو أهمية حساسة في كامل سوريا. انظر أيضاً التوصيات في القسم ٥,٣ أدناه. القواعد الأساسية لحل تلك القضايا ما زالت بانتظار حل سياسي ولكن الاحتفاظ بالسجلات للمعاملات المؤقتة التي تنتظر تلك القرارات يعتبر فعالاً.

٤,٥ المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش

خلفية عامة

في الفترة التي تلت اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، شكل عدد من السنة العراقيين مجموعات لمقاومة قوات الولايات المتحدة ومواجهة القوى الشيعية. انضمت العديد من تلك المجموعات معاً لتعلن لاحقاً الدولة الإسلامية في العراق والتي تتكون من ستة محافظات سنة عراقية.^{٦٩٦} بعد بدء الثورة في سوريا في عام ٢٠١١، بدأت هذه المجموعة بإرسال مقاتلين متمرسين عبر الحدود لإنشاء وجود عبر البلاد. في كانون الثاني ٢٠١٢ شكلت تلك القوات جبهة النصرة وهي قوة عسكرية قوية معارضة للحكومة السورية.

تدرجياً؛ سيطرت جبهة النصرة على مساحة واسعة من شمالي سوريا مع المجموعات العسكرية المعارضة للحكومة. في آذار ٢٠١٣، سيطروا على الرقة وهي مدينة أساسية تضم أكثر من ٢٢٠.٠٠٠ مواطن في شمال وسط سوريا. في البداية لعب المحامون السوريون أدواراً رئيسية في تشكيل المجالس المحلية للإشراف على محافظة الرقة.^{٦٩٧}

بعد وقت قصير من طرد قوات الحكومة، تم إنشاء محكمة شرعية في الرقة. تم حفظ ملفات المحكمة والعديد من القضايا المستمرة وخاصة القضايا المدنية التي تمت إحالتها إلى المحكمة الشرعية. ومع ذلك فقد تم إيقاف معظم القضايا الجزائية بسبب فرار المدعى عليهم إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة. قامت قوات الحكومة بضرب المحكمة وأرشيها ودمرت الكثير من الملفات. بينما بدأت المحكمة بتطبيق القانون العربي الموحد كما في المناطق الأخرى التي فقدت الحكومة السيطرة عليها؛^{٦٩٨} تم إعطاء المحامين دوراً محدوداً بالرغم من عمل البعض كقضاة في الدعاوى المدنية. رفضت قوات الدولة الإسلامية في العراق المحكمة الشرعية الحديثة وأنشأت بدلاً من ذلك محكمة الخاصة بناءً على أيديولوجيتها الخاصة.^{٦٩٩}

في نيسان ٢٠١٣، أعلنت الدولة الإسلامية في العراق أنها اندمجت مع جبهة النصرة لتشكيل الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي تعرف بداعش. أوضحت داعش على الفور أن أهدافها الأساسية كانت عدم محاربة الحكومة السورية بل الحفاظ على المنطقة وفرض تفسيرها الخاص

٦٩٦ للمعلومات الأساسية: Joby Warrick, 'Black Flags: The Rise of ISIS' (New York: Doubleday, ٢٠١٥).

٦٩٧ مقالة مدونة عنب بلدي لعام ٢٠١٦ حول مناطق داعش: Enab Baladi English, 'Attempts at founding Judiciary in Raqqa were terminated by ISIS', 26 January 2016, <http://english.enabbaladi.net/archives/2016/01/attempts-at-founding-judiciary-in-raqqa-were-terminated-by-isis/> [accessed 17 February 2017]

٦٩٨ الاطلاع على القسم ٤,٣ الوارد أعلاه

٦٩٩ مقالة مدونة عنب بلدي لعام ٢٠١٦ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٦٩٧.

للسريعة.^{٧٠٠} بالرغم من إنكار الدمج من قبل بعض عناصر جبهة النصرة، بدأت داعش بالسيطرة على المنطقة في شمالي سوريا.

بعد بضعة أشهر، قامت داعش بمهاجمة مجموعات الاحتجاج الأخرى في الرقة. عند انسحاب تلك المجموعات، سيطرت داعش على المنطقة. بالرغم من اعتبارها منطقة مهمشة تاريخياً من قبل النظام السوري؛ كانت الرقة العاصمة وأصبحت المقر الرئيسي لداعش. انضم المقاتلون الأجانب إلى السوريين والعراقيين مع اكتساب داعش للسمعة السيئة.^{٧٠١}

بعد فرض السيطرة على الرقة، قامت داعش بحل المحكمة الشرعية القائمة تاركة محكمةها كإلهة الرئيسية في المنطقة.^{٧٠٢} في حزيران ٢٠١٤ سيطرت داعش على أجزاء واسعة من شمالي سوريا وغربي العراق. بعد السيطرة على مدينة الموصل العراقية، ادعت داعش إنشاء دولة الخلافة الإسلامية أو الخلافة على منهج النبوة والتي ادعت أنها تتبع النموذج المستخدم قبل ١٤٠٠ سنة من قبل الرسول محمد.^{٧٠٣} مع بلوغ الذروة، سيطرت داعش على مساحة كبيرة من سوريا والعراق لتحتوي ٦ إلى ٨ مليون من السكان.^{٧٠٤}

أنشأت داعش نظام حكم بما يشمل المحاكم وغيرها من المؤسسات في المناطق التي تحت سيطرتها. بينما تعتبر تلك الهيكليات ذات صلة واضحة بالوضع الحالي لنظام العدالة في سوريا؛ لم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من الدخول إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش أثناء إعداد هذا التقييم. وفقاً لذلك فإن هذه الملاحظات مبنية على تقارير طرف ثالث (غالباً غير مؤكدة) بالإضافة إلى إعلام داعش الخاص بها.

في وقت كتابة التقرير، كانت القوات السورية والأخرى متعددة الجنسيات تقوم بأعمال عسكرية لإزالة سيطرة داعش على الأراضي السورية والعراقية. بغض النظر عن النتائج، ومع العلم بتأثير داعش على النزاع السوري، يمكن أن يكون فهم منهجيتها في القانون والعدالة أمراً حيوياً في سوريا ما بعد النزاع.

٧٠٠ مقالة NYR Daily ٢٠١٤ حول مناطق داعش

Sarah Birke, 'How ISIS Rules', NYR Daily, The New York Review of Books, 9 December 9 2014, <http://www.nybooks.com/daily/2014/12/09/how-isis-rules/> [accessed 17 February 2017]

٧٠١ المرجع نفسه

٧٠٢ مقالة مدونة عنب بلدي لعام ٢٠١٦ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٦٩٧. الاطلاع أيضاً على مقالة عنب بلدي باللغة الإنجليزية:

Enab Baladi English, 'Judiciary in Deir ez-Zor terminated by ISIS', 26 January 2016, <http://english.enabbaladi.net/archives/2016/01/judiciary-in-deirez-zor-terminated-by-isis/> [accessed 17 February 2017].

703 William McCants, 'The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State', (New York: Macmillan, 2015), pp. 126-144.

٧٠٤ مقالة NYR Daily ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٠

مفهوم داعش للقانون

تم تشكيل رؤية داعش للعدالة من خلال هدفها في استعادة الخلافة. لم تسع تلك الرؤية إلى إيجاد دولة محكومة من خلال تفسيرها للشريعة بل سعت إلى نوع معين من الدولة المبنية على مفهوم داعش لشريعة الله.^{٧٠٥} كما وصف أحد المعلقين: «تهدف داعش إلى إنشاء قانونية خاصة بنفسها من أسسها الدستورية إلى السياسات العامة البسيطة».^{٧٠٦} مع التشديد على هذه المنهجية في العدالة، كانت أولى أعمال قائد داعش أبو بكر البغدادي والذي يوصف بالخليفة هو السعي لانضمام القضاة والفقهاء لداعش.^{٧٠٧}

في الوقت ذاته؛ سعت أيديولوجيات داعش إلى تجنب نماذج العديد من الدول الحديثة مثل القوانين والداستاتير الرسمية. تبعاً للنظريات الإسلامية التقليدية للدولة، فإن نموذج داعش للحكم القانوني الديني واجه نموذجاً مزدوجاً للقانون والحكم. بموجب هذه النظرية فإن تقنين أيأ أو معظم القواعد القانونية الإسلامية يعتبر ممنوعاً. بدلاً من ذلك فإن العدالة كانت قائمة في شرع الله والتي تم التعبير عنها فقط في النصوص الأولية للوحي. وبالتالي كان يطلب من المحاكم إنفاذ هذا القانون غير المكتوب في معظم المسائل.^{٧٠٨}

لقد حددت عقيدة داعش دور الخليفة بأنه إدارة وإنفاذ القانون الإلهي.^{٧٠٩} وفقاً لذلك يمكن للخليفة والسلطات الأخرى إصدار قرارات قانونية بناءً على مصلحة المجتمع المسلم شريطة ألا تخالف الشريعة الإسلامية. يمكن للخليفة أيضاً إصدار قواعد وأنظمة لتنفيذ الالتزامات.^{٧١٠}

بموجب مفهوم داعش للقانون، تقع في دولة الخلافة واجبات قانونية مختلفة على المسلمين وغير المسلمين. وبالتالي من خلال دفع الضريبة السنوية فقد يبقى بعض من غير المسلمين مثل المسيحيين

واليهود باقين في دولة الخلافة.^{٧١١} في الوقت ذاته، فإن تفسيرات داعش للقانون الإلهي تعطي مبررات شرعية لإبادة بعض الأقليات غير المسلمة في منطقة الخلافة مثل البيزيديين.^{٧١٢}

لأن هدف داعش السيطرة على المنطقة، فقد أعطي قانون الأراضي أهمية خاصة. على المستوى المفهومي، احتاجت داعش إلى دعم مطالبها قانونياً لتسترجع الأراضي التي تمت مصادرتها بشكل غير قانوني من المسلمين من قبل السلطات الاستعمارية. لقد احتاج ذلك من داعش صياغة قواعد للملكية واستخدام الأراضي. أصدرت داعش فتوى تبيح مصادرة الأراضي الزراعية من المرتدين وقوانين لتوزيع الملكية المصادرة إلى المجندين. أكدت ترويجات داعش على الملكية باعتبارها محفزاً للتجنيد «لا تقلق بشأن المال أو الإقامة لك ولأسرتك. هناك الكثير من المنازل والموارد لتغطية حاجتك وأسرتك».^{٧١٣}

إن أهمية داعش في الحفاظ على المظاهر القانونية يمكن ملاحظته بطرق أخرى. إنها تطالب بتوظيف الخبراء القانونيين إلى جانب المقاتلين في سوريا لتقديم المشورة للقادة بشأن قانونية العمليات وفقاً لتفسيرهم للقانون الإسلامي. في النطاق ذاته، نشرت داعش وثيقة في ١٣٦ صفحة تضم آيات قرآنية وتنص على القواعد التي يجب أن يتم وفقاً لها قتل السجناء المسلمين وغير المسلمين أو تعذيبهم أو استعبادهم أو تشويههم.^{٧١٤} لقد نشرت داعش أيضاً نشرة لأفرادها تحدد القواعد لممارسة الجنس مع المعتقلات من النساء غير المسلمات.^{٧١٥} جميع تلك الأمثلة تخالف القانون الإنساني الدولي بواجباته المنصوص عليها في المادة ٣ في معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ كما هو مذكور أعلاه. بينما تعارض تماماً متطلبات القانون الدولي، إلا أنها لا تظهر جهود داعش لتطوير عمل قانوني خاص يحكم سلوكيات المقاتلين.^{٧١٦}

٧١١ Foreign Policy في David Francis تقرير: Foreign Policy

David Francis, 'Report: Islamic State Annual Revenue Down Nearly 30 Percent', Foreign Policy, 18 April 2016, <<http://foreignpolicy.com/2016/04/18/report-islamic-state-annual-revenue-down-nearly-30-percent/>> [accessed 17 February 2017].

٧١٢ Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥. أظهرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية كيف أن التخطيط والتنفيذ بعناية لإعدام البيزيديين من قبل داعش يعتبر إبادة جماعية. انظر أيضاً مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية المستقلة "They came to destroy": ISIS Crimes Against the Yazidis', UN Doc. A/HRC/32/CRP.2, 15 June 2016, <http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf> [accessed 17 February 2017].

٧١٣ Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥.

٧١٤ Revkin ٢٠١٤ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٧.

٧١٥ مقالة هيومن رايتس ووتش: Kenneth Roth, 'Slavery: The ISIS Rules', news article, Human Rights Watch, 5 September 2015, <<https://www.hrw.org/news/2015/09/05/slavery-isis-rules>> [accessed 17 February 2017].

٧١٦ Revkin ٢٠١٤ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٧.

٧٠٥ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش:

Andrew F. March and Mara Revkin, 'Caliphate of Law: ISIS' Ground Rules', Foreign Affairs, 15 April 2015, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-04-15/caliphate-law>> [accessed 17 February 2017]

٧٠٦ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش:

Charles C. Caris and Samuel Reynolds, 'ISIS Governance in Syria', Middle East Security Report 22, Institute for the Study of War, July 2014, <http://www.understandingwar.org/sites/default/files/ISIS_Governance.pdf> [accessed 17 February 2017]

٧٠٧ مقالة Mara Revkin ٢٠١٤

Mara Revkin, 'The Legal Foundations of the Islamic State', 17 December 2014, <<https://mararevkin.wordpress.com/2014/12/17/the-legal-foundations-of-the-islamic-state/>> [accessed 17 February 2017] (hereinafter "Revkin 2014").

٧٠٨ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥.

709 Jay Sekulow, 'Rise of ISIS: A Threat We Can't Ignore' (New York: Simon and Schuster, 2014), p. 17

٧١٠ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥.

محاكم داعش

لهذه الأسباب، فقد استعرضت قيادة داعش إنشاء المحاكم كأولوية في إنشاء الخلافة. تعتبر تلك المحاكم أداة لإيجاد نموذج الشريعة الداعشي كمصدر أساسي للسلطة في المنطقة تحت سيطرتهم. وفقاً لذلك، هناك تقارير تصف محاكم داعش في شمالي حلب بأنها ظهرت في أوائل تموز ٢٠١٣. ظهرت محاكم داعش أخرى في إدلب في تشرين الثاني ٢٠١٣،^{٧١٧}

لقد تم وصف تلك المحاكم من قبل العديد من المقيمين بأنها لا تحتوي على قانون وتعمها الفوضى في المراحل الأولية ولم تكن مقبولة. كان يعتبر أي قانون وأمر كتحسين لأفعال داعش الوحشية في تفسيرها للشريعة. اعتبر البعض محاكم داعش بأنها أقل عرضة للفساد من محاكم الحكومة.^{٧١٨}

بحلول ربيع عام ٢٠١٤، وسعت داعش نظام المحاكم الخاص بها. في حلب، ادعت داعش أن لديها نظاماً يشمل محكمة أساسية بأربعة أفرع. أظهرت ترويجات داعش الأخرى أن محاكمها تحقق مستوى من الاختصاص. وصف تقرير لداعش الوضع في حلب كما يلي:

”محكمة رئيسية وأخرى فرعية. إنها تحكم بشريعة الله وتنفذ الحدود وتضمن الحقوق وتوسع العدالة ويتم التعامل مع عشرات القضايا يومياً وهي قائمة على موظفين قانونيين وإداريين.“^{٧١٩}

ظهرت بئى قضائية أكثر وضوحاً مع الوقت. بينما تربعت الخلافة على العرش، أشرف المجلس الشرعي على تنفيذ القانون الشرعي عبر الخلافة.^{٧٢٠} يتكون المجلس من أعضاء من عدة جنسيات مختلفة لديه مسؤوليات واسعة بما يتضمن الإشراف على أعمال الخليفة وخطاباته وتبعية العقوبات والوساطة والوعظ ومراقبة إعلام الجماعة ووعظ المجندين عقائدياً وتقديم مشورة للخليفة حول الأسرى والرهائن وإعدامهم.^{٧٢١} توجد هيئة من ثلاثة أعضاء في المجلس الشرعي وهم يدعون الخبرة في الإسلام وهم الذين وضعوا السياسة الدينية.^{٧٢٢}

بينما يبدو أن للمجلس هيئة قضائية: تقول التقارير أن هيئة المدارس الدينية كانت مسؤولة عن تدريب القضاة.^{٧٢٣} تشير تقارير أخرى أن داعش أجبرت المحامين على أخذ دورات في تفسير القانون الشرعي في مناطق تسيطر عليها.^{٧٢٤}

تحت توجيهات المجلس الشرعي، يشرف حاكم كل إدارة لمنطقة في داعش على مندوب شرعي لمنطقته. لقد أشرف ذلك المندوب بالمقابل على هيئة شرعية إقليمية مسؤولة عن إدارة المحاكم ومراقبة عمل القضاة.^{٧٢٥} أصدرت تلك الهيئات الشرعية فتاوى وقواعد وقوانين وأوامر تنفيذية.^{٧٢٦}

بينما لا تتوفر معلومات قطعية، يبدو أن قضاء داعش منظم تحت ثلاثة فروع: (أ) ما يسمى بالمحاكم الإسلامية بما يشمل المحكمة الإسلامية العليا للتعامل مع الشؤون الروتينية المدنية والجزائية، (ب) محكمة المظالم لمعالجة الشكاوى ضد مسؤولي ومقاتلي داعش، و(ج) نظام ديوان الحسبة للنظر في التهم المقدمة من قبل الشرطة الأخلاقية.^{٧٢٧}

وجدت محكمة المظالم والتي تعمل مثل مكتب الشكاوى في كل من الرقة وحلب. أن عملها مختلط وغير فعال. على سبيل المثال في أحد فيديوهات داعش، يصف مدني تقديم مظلمة لمسؤول في داعش، وهو الذي كان متهم ومسجون من قبل محكمة داعش نفسها.^{٧٢٨} أشار تقرير آخر أن محكمة داعش في تل أبيب حددت وقتاً من كل أسبوع لأفراد المجتمع من أجل تقديم الشكاوى^{٧٢٩} بينما ذكر آخرون أن العديد من مقاتلي داعش قد تمت معاقبتهم بناء على تلك الشكاوى.^{٧٣٠}

من ناحية أخرى، فقد ذكر اللاجئون من المناطق التي تسيطر عليها داعش أن القضاة يتحيزون لأفراد داعش في النزاعات مع العامة من خلال ذكر آيات قرآنية أو أحاديث نبوية بما يشمل « فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ».^{٧٣١}

إن قوانين الشريعة لا تميز بين الجرائم المحددة بالقرآن (الحدود) والعقوبات التقديرية (التعزير)

٧١٧ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٦

٧١٨ المرجع نفسه. ومقالة Atlantic Council لعام ٢٠١٥ حول مناطق داعش:

Mona Alami, 'ISIS's governance crisis: Social services', Atlantic Council, 1 January 2015, <<http://www.yementimes.com/en/1847/opinion/4762/ISIS%E2%80%99s-governance-crisis-Social-services.htm>> [accessed 17 February 2017]

الإطلاع أيضاً على مقالة NYR Daily لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٠

٧١٩ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٦

٧٢٠ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥

٧٢١ تقرير U.S. News and World Report لعام ٢٠١٥ حول داعش:

Ali Hashem, 'Who Holds the Real Power in ISIS?', U.S. News and World Report, 23 February 23 2015, <<http://www.usnews.com/news/articles/2015/02/23/who-holds-the-real-power-in-isis>> [accessed 17 February 2017] (hereinafter "U.S. News and World Report 2015 article on ISIS").

٧٢٢ تقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش:

Global Cultural Knowledge Network, 'Cultural Assessment of the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL)', 31 May 2016, p. 4, <<https://info.publicintelligence.net/USArmy-CultureISIL.pdf>> [accessed 17 February 2017]

٧٢٣ تقرير U.S. News and World Report لعام ٢٠١٥ حول داعش الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢١

٧٢٤ مقالة Atlantic Council لعام ٢٠١٥ حول مناطق داعش الوارد ذكرها أعلاه في الحاشية ٧١٨

٧٢٥ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥، والإطلاع على: Malcom Nance, 'Defeating ISIS: Who They Are, How They Fight, What They Believe' (New York: Skyhorse Publishing, 2016), p. 267

٧٢٦ تقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٢

٧٢٧ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥

٧٢٨ Revkin ٢٠١٤ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٧

٧٢٩ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٦

٧٣٠ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥

٧٣١ مقالة شبكة العربية عام ٢٠١٦ حول داعش:

Associated Press, 'Syrians who escaped ISIS rule talk about group's double standards', Al Arabiya Network, 18 January 2016, <<http://english.alarabiya.net/en/features/2016/01/18/Syrians-who-escaped-ISIS-rule-talk-about-group-s-double-standards-.html>> [accessed 17 February 2017]

للمحكمة.^{٧٤٢} أحد تلك الوحدات هي ما يسمى بالشرطة الإسلامية والتي تتعامل مع شؤون إنفاذ القانون والسلامة العامة. تدعي الحملة الدعائية لداعش أن هذه القوة تشمل مختصين قانونيين يبلغون كبار المحكمين والذين يعملون بالمقابل كرابط مباشر مع قضاة محاكم داعش. وفقاً لداعش فإن أولئك المحكمين سيحاولون أولاً حل النزاعات بين الأشخاص من خلال الوساطة غير المباشرة ويحيلون النزاع للمحكمة فقط في حال فشل الجهود.^{٧٤٣}

الحسبة هي شرطة أخلاقية وتعتبر أحد فروع الشرطة وتتكون بشكل أساسي من مقاتلين أجنب. تشمل الحسبة فرعين وهما وحدات الشرطة الأخلاقية الدينية ووحدات دعم القتال ومكافحة التجسس.^{٧٤٤}

تكون مهمة الوحدات الأخلاقية نشر الفضيلة ومنع الرذيلة لتجفيف منابع الشيطان ومنع المجاهرة بعدم الطاعة وحث المسلمين على فعل الخير». من بين مهامها: إنفاذ منع النشاط التجاري أثناء الصلوات والكشف عن استخدام المخدرات والكحول وإتلاف المواد الممنوعة بما فيها الآلات الموسيقية والسجائر أو الأصنام للألوهة المتعددة. تتحرى الحسبة أيضاً في حالات عدم الطاعة لتفسير داعش للشريعة وإحالة الجرائم الخطيرة إلى المحكمة.^{٧٤٥}

باستخدام نقاط التحقق والدوريات، تعمل هذه الوحدات على مراقبة السلوكيات وإنفاذ نطاق شريعة داعش في المراكز الشعبية التي تقع تحت سيطرتها.^{٧٤٦} تقول منهجية داعش أن الحسبة هي قوة حميدة تحافظ على الهدوء الاجتماعي. على سبيل المثال في نشرة داعش ذات ١٢ صفحة والتي تفصل نظامها القضائي، تم إعطاء تعليمات لأعضاء الحسبة بأن يكونوا لطفاء مع من يقدمون لهم الأوامر أو التوبيخ؛ يجب أن يكون مرناً وبأخلاق جيدة ليكون أثره أكبر وحصوله على استجابة أقوى.^{٧٤٧}

ومع ذلك فإن آراء السوريين الذين فروا من المناطق التي تسيطر عليها داعش تشير إلى وحشية هائلة بما يشمل التخويف والاعتقال والسجن وأشكالاً وحشية من العقوبات من قبل الحسبة لتجاوزات بسيطة.^{٧٤٨} حتى عندما لم يتم استخدام العنف المتطرف؛ فإن المقاتلين الأجانب في الحسبة يخضعون سكان سوريا المحليين إلى أشكال متعددة من الإهانة.^{٧٤٩} من بين الأكثر نشاطاً منهم الأعضاء السعوديون في تلك القوات.^{٧٥٠}

٧٤٢ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش

٧٤٣ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥

٧٤٤ تقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٢

٧٤٥ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥

٧٤٦ تقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٢

٧٤٧ مقال شبكة العربية عام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٣١

٧٤٨ المرجع نفسه

٧٤٩ تقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٢

٧٥٠ مقالة NYR Daily لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٠

لسوء التصرف غير المذكور في النص.^{٧٣٢} إن الأشكال التقليدية للعقوبة للحدود تعتبر شديدة وتم رفضها من قبل معظم الأمم المسلمة الحديثة. ومع ذلك فمع زيادة قوة داعش، قامت محاكمها بتنفيذ ما هو أشد من الحدود للقضاء على أي بادرة تسامح أو تسوية من تفسيرها للمبادئ المنصوص عليها قبل ١٤ قرن.^{٧٣٣}

أحد المؤشرات التي تم نشرها أولاً لهذه الصرامة العقائدية كانت في آذار ٢٠١٤ في حلب التي كانت تحت سيطرة داعش لكتاب عن عقوبات الحدود الداعشية.^{٧٣٤} في الرقة؛ كان يتم إجراء عروض عامة أسبوعياً للعقوبات والتي تكون غالباً على شكل إعدام. لقد تم الإخبار عن عقوبات الحدود الداعشية أيضاً في الباب ومنبج ودير حافر.^{٧٣٥} استخدمت داعش أيضاً تلك العقوبات كوسيلة لغرس الخوف بين السكان والتي كان ينشرها الناشطون الإعلاميون للجماعة لزيادة الامتثال الاجتماعي بين بقية السكان.^{٧٣٦}

يبدو الإجراء الأساسي مغيب تماماً.^{٧٣٧} يشكك العديد من المراقبين في أن محاكم داعش تستمع للدليل ولكنها تصدر عقوبات إعدام بالنهاية.^{٧٣٨} إن الآراء الأولية والإجراءات المسجلة على شرائط فيديو وتشمل إعدامات تشهد على الأعمال الوحشية التي تتم بموجب القانون الظاهري المهلهل الذي تعرفه داعش.^{٧٣٩} إن الاعتقال غير الشرعي والتعذيب والإعدام يعتبر شائعاً في المناطق التي تسيطر عليها داعش.^{٧٤٠}

تشير التقارير إلى أن داعش تقوم أحياناً بمعاقبة وحتى إعدام القضاة الذين يعيقون قرارات أصحاب المناصب الرسمية. في أحد الحالات تم فصل قاضي داعشي ومحاكمته لمعارضة التفسير القانوني الداعم لحرق الطيار أردني. في تقرير آخر، تم إخفاء قاضي قسرياً بعد معارضته لتعذيب سجناء في سجون داعش بينما تم إعدام آخرين بتهمة الخيانة والتعاون مع الحكومات الأجنبية.^{٧٤١}

من أجل إنفاذ أحكام القانون، تحافظ داعش على القوات الأمنية لتعمل كهيئة تنفيذية

٧٣٢ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٦

٧٣٣ Nance ٢٠١٦ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٥، صفحة ٢٦٧

734 Brian H. Fishman, 'The Master Plan: ISIS, al-Qaeda, and the Jihadi Strategy for Final Victory' (New Haven: Yale University Press, 2016), p. 192.

٧٣٥ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٦

٧٣٦ تقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٢

٧٣٧ تقرير مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٢٧٣، صفحة ١٤، فقرة ٧٩

٧٣٨ مقالة NYR Daily لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٠

٧٣٩ تقرير مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٢٧٣، صفحة ١٥، فقرة ٨٠

٧٤٠ تقرير معهد دراسات الحرب لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٦

٧٤١ مقالة Foreign Policy لعام ٢٠١٥ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٥

قوانين الشريعة التي تتعلق بالنساء يتم إنفاذها من قبل قوات الخنساء وأم ربحان النسائية. بشكل منفصل عن وحدات الشرطة الذكور؛ مهمة هذه القوات الأساسية هي تحديد المخالفات في اللباس من قبل النساء الموجودات في مناطق سيطرة داعش.^{٧٥١}

يشكل أفراد من وحدات دعم القتال ومكافحة التجسس مؤسسة شرطة أمن داخلية. مثل الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى؛ يقومون بإنشاء بيئة من عدم الثقة في المجتمع باستخدام المخبرين وجمعون المعلومات ويعتقلون المعارضين.^{٧٥٢}

التحليل والتوصيات

مع وجود عمليات عسكرية حالية قائمة لإنهاء سيطرة داعش على أراضي سوريا؛ فإن البنية التحتية والموظفين في الخلافة ومحاكمها تتحلل شيئاً فشيئاً. في هذه المرحلة؛ فإن التأثيرات طويلة المدى غير مؤكدة. وفقاً للبعض فإن الهجمات الجوية قد زادت من جنون العظمة لدى داعش؛ مما نتج عنه عنف عشوائي.^{٧٥٣} تقول التقارير الأخرى وجود مقاومة مستمرة لداعش ومحاكمها.^{٧٥٤}

ما زال الآخرون يرون أن داعش تحاول تقليل الامتصاص المحلي من المقاتلين الأجانب من خلال تعيين قادة محليين ضمن المناطق السورية التابعة لها. في البيئة غير المتوقعة وغير الآمنة لها؛ حتى للسوريين غير المؤيدين لأيديولوجية داعش فإن القدرة على تحقيق مناصب سلطة ومسؤولية يعتبر أمراً جذاباً. من ناحية أخرى فمع زيادة الأعمال العسكرية من قبل قوات الحكومة في مناطق سيطرة داعش؛ فقد تحول بعض السوريون إلى تلك المجموعة عندما شعروا بانها الدفاع الوحيد المتوفر ضد الأسد.^{٧٥٥}

على مستوى أوسع؛ فإن أفكار إعادة إنشاء الخلافة لن تلغى مع تدمير داعش. بالمثل؛ فبالرغم من الترويج للعقيدة المحافظة الواسعة لداعش من قبل غير السوريين الذين شكلوا داعش؛ إلا أنها لن تختفي سريعاً. من الواضح أن النصر العسكري في مناطق سيطرة داعش متبوعاً بإعادة إنشاء نظام العدل، سيدفع هذه الأيديولوجية للانحدار؛ ولكنها لن تؤدي إلى اختفاء هذه النظرية المتطرفة.

إذا كانت مجموعات متطرفة أخرى كداعش؛ فإن الجدالات حول طبيعة الشريعة والمحاكم ستستمر. الجدل النظري الأساسي المستمر من المرجح أن يكون حول إمكانية إصدار قانون شرعي

٧٥١ مقالة NYR Daily لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٠، وتقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٢، ومقال النيويورك تايمز: Taylor Wofford, 'ISIS is Using an All-Women Brigade to Enforce Sharia Law in Syria', Newsweek, 30 July 2014, <<http://www.newsweek.com/isis-using-all-women-brigade-enforce-sharia-law-syria-262074>> [accessed 17 February 2017];

٧٥٢ تقرير Global Cultural Knowledge Network لعام ٢٠١٦ حول داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٢٢

٧٥٣ مقالة NYR Daily لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٠

٧٥٤ الاطلاع على مقال جميل أكرم: Jamil Akram, 'ISIS Sharia judge killed by gunmen in Raqqa', ARA News, 1 December 2016, <<http://aranews.net/2016/12/chief-isis-sharia-court-killed-gunmen-fire-raqqa/>> [accessed 17 February 2017].

٧٥٥ مقالة NYR Daily لعام ٢٠١٤ حول مناطق داعش، وارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٠

مكتوب. ترفض داعش وغيرها من المجموعات السلفية الأخرى هذه المنهجية؛ فبالنسبة لهم أي قانون من صنع البشر يعتبر مخالفاً لمبدأ السيادة الإلهية للبحث.

برأيهم؛ يجب تفسير الشريعة وتطبيقها على أساس كل حالة بعينها من قبل قضاة مدربين دينياً. بإحكام الحكم البشري في العملية؛ فإن أي تقنين سيغير بالمعنى القانوني للشريعة.^{٧٥٦} تفضل المجموعات الأخرى التقنين من أجل تبسيط صنع القرار القضائي ووضع أساس لنظام قضائي مستقر ومعروف. يجتمع معارضو التقنين حول اعتماد القانون العربي الموحد.^{٧٥٧} يعكس هذا القانون الذي صدر منذ عشرين سنة تفسيراً مقيداً نسبياً للقانون الإسلامي. على سبيل المثال إنه يعترف بالحدود ويميل للقتل بدافع الشرف.^{٧٥٨} ومع ذلك فإنه يوفر إطار عمل وسطي للعدالة وصنع القرارات القضائية بالمقارنة مع العقيدة المتطرفة لمحاكم داعش.

١. بالاعتماد على المخرجات العسكرية والسياسية؛ فإن برامج المساعدة القانونية يجب أن يتم إعدادها من أجل الانتقال على الفور لدعم أولئك الذين سيتعاملون مع إرث سيطرة داعش في تلك المناطق. لحين وضوح واستقرار الوضع العسكري؛ يمكن توفير مساعدة فعالة للقطاع القضائي في مناطق سيطرة داعش في سوريا. ومع ذلك فإن الخبرة في المناطق الأخرى من سوريا تعتقد استمرار جدال عقائدي ضمن المجتمع الإسلامي.^{٧٥٩} وبذلك فإن برامج دعم الخبراء القانونيين وغيرهم ممن يشاركون في تلك الجدالات وفي تقييد النظام القضائي يمكن أن يتم تصميمها في هذه المرحلة لتمكين تنفيذ أسرع في الوقت المناسب.

٧٥٦ Revkin ٢٠١٤ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٧٠٧

٧٥٧ المرجع نفسه

٧٥٨ Martin ٢٠١٤ الوارد ذكره أعلاه في الحاشية ٣٥٣

٧٥٩ المرجع نفسه

الجزء الثالث

٥. التخطيط للسلام – تحديات العدالة المرتقبة المتعلقة بالنزاع في سوريا

تظهر الخبرة السابقة في الإعداد للمناطق المتأثرة بالنزاع أن هناك عدة أنواع من التحديات التي تحتاج للمعالجة في أقرب وقت من انتهاء النزاع. يمكن استنباط خطط متقدمة لمعالجة بعض المسائل المتعلقة بالنزاع حتى خلال النزاع لكي تكون الاستجابات فعالة ومحددة زمنياً. تعتبر قضايا المساعدة الإنسانية لإنقاذ الحياة وإعادة إنشاء البنية التحتية المدمرة مسائل واضحة ذات اهتمام عام ولكن هناك عدد من التحديات يتبادر إلى الذهن حيث تلعب العدالة دوراً أساسياً.

ستعمل قضايا العدالة على زعزعة استقرار عمليات السلام إذا لم تتم معالجتها وخاصة عندما تكون هناك أعداد كبيرة من الضحايا على جميع الجوانب كما هو الحال في النزاع السوري. في الوقت ذاته، فإن معالجة الانتهاكات المتعلقة بالنزاع تهدد الأهداف والمصالح الخاصة بمن يفاوضون للسلام. إن نطاق تلك التحديات وصعوبة معالجتها يميل إلى الازدياد مع مدى ومدة النزاع والطبيعة المنهجية والاستراتيجية للانتهاكات.

إن متطلبات العدالة في مرحلة ما بعد النزاع تتطلب مشاركة القانونيين المحليين والدوليين. حتى عندما تكون هناك ثغرات أو مخالفات جديدة في القانون المحلي قبل النزاعات، فإن العديد من الأعمال ونتائج النزاع ستكون غير قانونية بشكل واضح بموجب القانون المحلي. يعتبر القانون الدولي واضحاً بشكل متزايد في إبعاد سلوكيات محددة مثل المخالفات الجزائية والمخالفات الخطيرة الأخرى التي تمثل الآن خرق القانون الدولي العرفي وبالتالي إيجاد مسؤولية جزائية بغض النظر عما إذا كانت الدولة المسؤولة قد صادقت أم لا على المواثيق الدولية ذات الصلة. إن الطبيعة القانونية لتلك الأسئلة تميل إلى وضع ممثلي قطاع العدل المحلي في مركز التعامل مع تلك المطالبات المتعددة للعدالة لتكون خاضعة للضغوطات السياسية القوية في الوقت الذي تكون فيه مع مؤسساتها مستضعفة بموجب تأثيرات النزاع. يمكن أن يقلل هذا من قانونيتها في حال لم تتم الاستجابة بفعالية.

لقد أصبحت العدالة الانتقالية هي النموذج المسيطر لتحليل مطالبات العدالة المتعلقة بالنزاع والتركيز ليس فقط على معالجة الانتهاكات بشكل مباشر من خلال آليات مثل معرفة الحقائق ومعاينة الجناة وتعويض الضحايا بل أيضاً على إصلاح المؤسسات لمنع تكرار الظروف التي

الجزء الثالث



٥,١ المساءلة

إنها تندرج خارج نطاق هذا التقييم لتخطيط ووصف الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتم ارتكابها في سوريا. ومع ذلك فمن الواضح من عدة تقارير صدرت من قبل منظمات دولية وسورية بالإضافة إلى مقابلات أجريت من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن هناك نطاق واسع من الجرائم الوحشية قد تم ارتكابها في سوريا منذ عام ٢٠١١. لقد شملت تلك الجرائم هجمات منتظمة ضد المدنيين بما يشمل استخدام الأسلحة الكيماوية والاختفاء القسري والإعدامات دون احكام والتعذيب.^{٧٦٣} ما هو واضح في مطالبات العدالة والمساءلة والإصلاح سيتم طرحه في مناقشات سوريا لعدة سنوات لاحقة.

وفقاً للقانون الدولي، يقع على عاتق الدول واجب احترام وضمّان وتنفيذ قانون حقوق الإنسان الدولي. ينطبق هذا على واجب التحقيق في الانتهاكات بفعالية وسرعة وعمق ونزاهة حيثما أمكن واتخاذ إجراء ضد من يدعون أنهم مسؤولين وفقاً للقانون المحلي والدولي.^{٧٦٤} إن هذا قانون قائم بموجب القانون الدولي العرفي.^{٧٦٥}

تعتبر الدول مسؤولة ليس فقط عن الانتهاكات التي يتم ارتكابها من قبل هيئاتها بما يشمل القوات المسلحة، بل أيضاً تلك التي يتم ارتكابها من قبل أشخاص أو منشآت مخولة بممارسة عناصر السلطة الحكومية من قبل أشخاص أو مجموعات تتصرف بموجب تعليمات أو بموجب توجيهات أو سيطرة الدولة أو من قبل أشخاص أو مجموعات تقرّ وتتبني سلوكياتها الخاصة.^{٧٦٦} تبين العديد من المواثيق الدولية واجباً للدول باتخاذ تدابير من أجل تعويض أضرار الانتهاكات والتي يمكن أن تشمل التعويض

تؤدي إلى الانتهاكات في المقام الأول.^{٧٦٠} في تقرير عام ٢٠١٥، أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص للعدالة الانتقالية إلى أن الإصلاح القضائي يعتبر أحد أهم الإصلاحات المؤسسية والصعبة لمنع تكرار الأعمال الوحشية.^{٧٦١} بينما يركز هذا على زيادة كفاءة واستقلالية ممثلي قطاع العدل في الإعدادات لمرحلة ما بعد النزاع، فهو يطرح أيضاً مشكلة في تقييمات الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية الأخرى. كما تم التركيز في تقييم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لنظام العدالة في ليبيا لعام ٢٠١٣، فإن مجموعة التوقعات بأن المحاكم الضعيفة بسبب النزاع ستعمل على إصلاح نفسها، بالإضافة إلى متطلبات تلك المحاكم لمتابعة العمل في قضاياها المعتادة وإجراء المحاكمات المتعلقة بالعدالة الانتقالية الحساسة سياسياً يمكن أن يشكل عبئاً لا يمكن تحمله.^{٧٦٢} ومع ذلك، فمع العلم بالعقبات في القضايا السياسية مثل سوريا في الوصول إلى منصات العدالة الدولية؛ إلا أنه من المهم تقييم دور وكفاءة ممثلي العدالة الوطنية في مواقف النزاع بالإضافة إلى إمكانية منع ومعالجة الانتهاكات.

لقد كان هذا الهدف الرئيسي للتقييم الحالي ولذلك تم التركيز في المقابلات على المؤسسات التي تفسر وتطبق القانون بالإضافة إلى القانون المطبق حالياً بدلاً من قضايا النزاع المخصص التي تم التعامل معها في هذا القسم. نتيجة لذلك يقدم هذا القسم فقط ملخصاً بأهمية ونطاق قضايا العدالة ما بعد النزاع في سوريا كما هي منعكسة في النقاشات والملاحظات للمقيمين الخبراء. في جميع الحالات، فإن تلك النتائج الأولية تقلل من الحاجة الملحة لمزيد من التركيز وبحث مفصل في كل مسألة محددة من أجل زيادة إمكانية الاستجابة الفعالة في سياق عملية السلام المحتملة.

٧٦٠ في عام ٢٠٠٤ عرف كوفي عنان العدالة الانتقالية على أنها «النطاق الكامل من العمليات والآليات المصاحبة لمحاولات المجتمع من أجل إنهاء إرث التجاوزات القانونية واسعة النطاق من أجل ضمان المساءلة والعدالة وتحقيق الصلح. يمكن أن تشمل هذه الأمور الآليات القضائية وغير القضائية بمستويات مختلفة من المشاركة الدولية والمحاكمات الفردية والإصلاحات والسعي للحصول على الحقيقة والإصلاح المؤسسي أو مزيجاً منها»

United Nations Security Council, 'The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies – Report of the Secretary-General', UN Doc. S/2004/616, 23 August 2004, <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2004/616> [accessed 17 February 2017].

٧٦١ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمّانات عدم التكرار United Nations General Assembly, 'Report of the Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence', UN Doc A/HRC/30/42, 7 September 2015, para. 52, <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Truth/A-HRC-30-42.pdf> [accessed 17 February 2017].

٧٦٢ تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية: International Legal Assistance Consortium, 'ILAC Rule of Law Assessment Report: Libya 2013', May 2013, <http://www.ilacnet.org/download/reports_documents/mission-reports_documents/Libya_Report_FULL-ENGLISH-web.pdf> [accessed 17 February 2017].

٧٦٣ الاطلاع على التقارير الإضافية للبيئة الدولية المستقلة للأمم المتحدة بخصوص سوريا <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IIICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx> [accessed 17 February 2017].

٧٦٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، من خلال قرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠، ٢١ مارس ٢٠٠٦، الفقرة المعتمدة (ب٣). الاطلاع أيضاً على الفقرة ٤

٧٦٥ الاطلاع على مشاريع مواد اللجنة القانون الدولي حول مسؤولية الدول: See International Law Commission, Draft articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with commentaries, 53 UN GAOR Supp. (No. 10) at 43, U.N. Doc. A/56/83 (2001) Yearbook of the International Law Commission, 2001, vol. II (Part Two), pp. 26-143, Articles 4, 5, and 7-11 (hereinafter "ILC draft articles on state responsibility").

٧٦٦ المرجع نفسه

وتقديم ضمانات بعدم التكرار.^{٧٦٧}

ولكن من المهم أيضاً التركيز على أن جميع أطراف النزاع بما يشمل المجموعات المسلحة من غير الدولة تقع عليهم مسؤولية واسعة لإجرائهم بموجب القانون الإنساني الدولي.^{٧٦٨}

تواجه محاكم جرائم الحرب المحلية مناخاً سياسياً مليء بالتحديات والاستقطاب. يمكن أن يعزى ذلك إلى نقص الموظفين المؤهلين وبنية المحكمة التحتية وأن التشريعات في العادة لا تكون وفقاً للمعايير الدولية تبعاً للنزاع المسلح غير الدولي. إن الضعف في الأنظمة العدلية التي ينقصها الاستقلال قد ساهم غالباً في وجود النزاع في المقام الأول وكل ملاحقة وطنية قضائية للجرائم الدولية قد تم انتقاده بشكل كبير من قبل مؤسسات حقوق الإنسان للفضل في المحافظة على الاستقلالية عن المؤسسات السياسية.^{٧٦٩}

إذا كانت الحكومة السورية بعد النزاع جدياً فيما يتعلق ببناء الشرعية، فإن وجود النية والالتزام بمحاكمة الجرائم الدولية المرتكبة خلال النزاع لن يكون كافياً. من اللازم أيضاً ضمان أن تلك

^{٧٦٧} للمزيد، الاطلاع على:

See further ILC draft articles on state responsibility, supra n. 765, Article 34; ICCPR, supra n. 249, Article 2(3); International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination 1965, 660 UNTS 195, Article 6; Convention against Torture 1984, 1465 UNTS 85, Article 14; Convention on the Rights of the Child 1989, 1577 UNTS 3, Article 39; European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, as amended by Protocols Nos. 11 and 14, ETS No. 005, Article 13; African Charter on Human and Peoples' Rights 1982, OAU Doc. CAB/LEG/67/3 rev. 55, 1520 UNTS 217, Article 7(1)(a); American Convention on Human Rights, OEA/ser. K/XVY1.1, Doc. 65, Rev. 1, Corr. 1 OASTS, No. 36 (1970), Article 25; ICC Statute, supra n. 253, Article 75; and International Court of Justice, Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion [2004] ICJ Rep 136, paras. 152–153. See also ICRC Customary International Law Database, Rule 150, <https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule150> [accessed 17 February 2017].

^{٧٦٨} الاطلاع على المعاهدات والوثائق التالية:

Common Article 3, Geneva Conventions I-IV of 1949, supra n. 251. See also Hague Convention II with Respect to the Laws and Customs of War on Land and its annex: Regulation concerning the Laws and Customs of War on Land: 29 July 1899, 32 Stat. 1803, 1 Bevans 247, 26 Martens Nouveau Recueil (ser. 2) 949, 187 Consol. T.S. 429, Article 1; Hague Convention IV, Declaration I- Concerning the Prohibition, for the Term of Five Years, of the Launching of Projectiles and Explosives from Balloons or Other New Methods of a Similar Nature, July 29, 1899, 32 Stat. 1839, 1 Bevans 270, 26 Martens Nouveau Recueil (ser. 2) 994, Article 1; Convention for the Protection of Cultural Property 1954, 249 UNTS 240, Article 7(1); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts, 1125 UNTS 3,

Article 80(2); Protocol on Prohibitions or Restrictions on the Use of Mines, Booby-Traps and Other Devices as amended on 3 May 1996 (Protocol II, as amended on 3 May 1996) annexed to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, 2048 UNTS 93, Article 14(3). See further ICRC Customary International Law Database, Rule 139, <https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule139#Fn_60_15> [accessed 17 February 2017].

^{٧٦٩} Mark S. Ellis, 'Sovereignty and Justice: Balancing the Principle of Complementarity Between International and Domestic War Crimes Tribunals' (Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2014).

المحاكمات المحلية قادرة على التماشي مع المطالبات بموجب المعايير الدولية للمسار الصحيح والاستقلالية القضائية والعدالة. إذا كانت المحاكم المحلية لا تلي المعايير الدولية فإن هذا يمكن أن يقلل من قدر العملية القانونية ذاتها بالإضافة إلى شرعية فكرة إقامة المحاكم في المقام الأول. ستسمح الخطوة الأولى بشكل واضح وتشجع على المساعدة الدولية في الأنظمة أو القوانين التي تقوم بالمحاكمات المحلية للجرائم الدولية المرتكبة خلال النزاع. في السياق الصعب ما بعد النزاع؛ لا يجب التقليل من قدر صعوبات القيام بتلك العمليات. من المهم أن يقوم المجتمع الدولي بإعداد نفسه من أجل لعب دور شامل في تنسيق طريقة من أجل دعم تلك العمليات.

بالرغم من أنه من المستحيل التنبؤ بالمستقبل، إلا أن هناك ما يشير اليوم إلى أن المسؤولية عن تأسيس هذه العمليات بالشكل الملائم سوف يتم اتخاذها بالطريقة اللازمة ضمن المستقبل المرتقب. يعمل هذا على جعل المجتمع الدولي هو السبيل الوحيد الممكن للضحايا من أجل البحث عن التعويض.

مع العلم بتلك التحديات؛ من المهم أن يتم إجراء تحقيقات في الجرائم الدولية من قبل السلطات المسؤولة وليس من قبل المبادرات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية. يحتاج هذا العمل إلى نقطة الاتصال ودور يمكن لعبه من قبل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة من أجل المساعدة على التحقيق ومحاكمة أولئك المسؤولين عن الجرائم الأكثر خطورة بموجب القانون الجنائي الدولي والتي تم ارتكابها في الجمهورية العربية السورية منذ آذار ٢٠١١ والذي تم وضعه من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة لإعداد محاكمات الجرائم الدولية التي تم ارتكابها في سوريا خلال النزاع. بالرغم من عدم القدرة على إجراء المحاكمات؛ ستعمل هذه الآلية على تحليل المعلومات وتنظيم وإعداد الملفات بشأن الإساءات التي تصل إلى درجة الجرائم الدولية وتحديد أولئك المسؤولين. سيتم استخدام تلك الملفات للمحاكمات المستقبلية من قبل آخرين.^{٧٧٠}

كما هو مذكور أعلاه، لم تصادق سوريا على نظام روما وتم عرقلة جهود إحالة الملف إلى محكمة الجنايات الدولية من قبل مجلس الأمن بموجب المادة ١٣(ب) من نظام روما بممارسة حق الفيتو من قبل الأعضاء الدائمين.^{٧٧١} حتى إذا كان ذلك سيتغير فإن محكمة الجنايات الدولية غير مصممة للتعامل مع ذلك الحجم من القضايا. إنها تعمل ضمن دور تكميلي للمحاكمات الوطنية. يطرح هذا مجموعة خاصة من التحديات. حيث أن التكميل يعتبر مبدأً حيويًا وقويًا لمحاكمة الجرائم الدولية يوفر إطار عمل فعال يركز على التعاون بين آليات المساءلة المحلية والدولية. ومع ذلك فمن المشترط على الأنظمة القانونية المحلية أن تدمج وتشمل وتنفيذ الأعراف الدولية وأن تقوم محكمة الجنايات الدولية بدعم وتنفيذ مبدأ التكميل بفعالية.

بموجب الوضع السياسي الحالي، فإن المكان الواقعي لمعالجة الجرائم الدولية على المدى القريب

^{٧٧٠} قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٨/٧١

General Assembly Resolution 71/248, UN Doc. A/71/L.48, 19 December 2016, <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/71/L.48> [accessed 17 February 2017].

^{٧٧١} المركز الأخباري للأمم المتحدة:

UN News Centre, 'Russia, China block Security Council referral of Syria to International Criminal Court', 22 May 2014, <https://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=47860> [accessed 17 February 2017].

هو الدول الأخرى التي تستخدم الاختصاص القضائي العالمي لمحاكمة الأفراد ضمن اختصاصها القضائي. هناك عدة أمثلة على قضايا تتعلق بالجرائم الدولية التي تم ارتكابها في السنوات الأخيرة.^{٧٧٢}

التوصيات

١. صياغة جهود للعدالة الانتقالية ذات الصلة بتلك السبل المتوفرة فعلياً. يركز المحامون والناشطون على ادعاءات الجرائم الخطيرة التي تم ارتكابها في سوريا لتكون المشكلة الأساسية التي يسعون للحصول على الدعم الدولي من أجلها. ومع ذلك فإن ذلك الدعم سيكون مفيداً فقط في حال شمل استراتيجيات حقيقية لتقديم القضايا أمام المحاكم. يجب أن يركز الدعم على المشاريع التي يمكن أن تساهم بشكل فعلي في القضايا قبل الآليات الدولية القائمة أو أمام محاكم دولة ثالثة. يمكن أن يتم تصميم مشاريع طويلة المدى تهدف إلى زيادة الفرص التي يمكن أن يكون نظام العدل السوري قادراً على التعامل معها في تلك القضايا. مع أخذ ذلك بعين الاعتبار يمكن للمجتمع الدولي القيام بما يلي:
٢. تشهيل حوارات بين الفاعلين المختلفين في التنظيمات القانونية السورية (القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع والمحققين وغيرهم) مع الزملاء الدوليين من بلدان ما بعد النزاع وأولئك الذين يملكون خبرة دولية
٣. إقامة ورش عمل ومناقشات مع التنظيمات القانونية السورية بشأن المعايير الدولية والمحاكم الدولية والاختصاص القضائي الدولي. يمكن لتلك الجهود أن تشمل على سبيل المثال المعلومات المتعلقة بالوقت الذي تكون فيه إجراءات التقاضي في محاكم دولة ثالثة ممكن أن تكون بديلة واستراتيجيات إنجاح تلك المحاكمات

٥,٢ الأشخاص المفقودين

لقد شهد العقدين الأخيرين تطورات هامة في كيفية معالجة قضية المفقودين في الإعداد لما بعد النزاع أو بعد الكوارث الطبيعية أو البشرية. بالرغم أنه ليس من الممكن إيجاد وتحديد كل شخص مفقود، إلا أن التقنيات المبنية على الحمض النووي تجعل من الممكن التعرف على الكثير من جثث الضحايا أكثر من ذي قبل. ولكن تلك التقنيات تتطلب تحقيقات وجمع الجثث والتعامل معها مع التنسيق لذلك وتأديته بحرفية ومساعدة السلطات المعنية. بالمقابل، حيثما لا يتم التنسيق لهذا العمل وتأديته من قبل موظفين محترفين؛ يمكن فقدان القدرة على معرفة الضحايا. من المهم أيضاً ذكر أن الأدلة اللازمة للتعرف واتهام المسؤولين يمكن أن تكون أيضاً مفقودة أو غير مفيدة للمحكمة.

في سوريا، لا يمكن أن يتم التعرف على عدد المفقودين بدقة. توجد أدلة واسعة تثبت أنه حتى قبل ثورة ٢٠١١ استخدمت الحكومة ممارسة الإخفاء القسري كأداة للسيطرة الاجتماعية والسياسية.^{٧٧٣} منذ بدء الثورة، انضمت مجموعات مسلحة أخرى للقضية. إن موقع ومعرفة الأشخاص المفقودين في سوريا يعتبر معقداً بسبب حقيقة أن هناك عدد غير معروف من اللاجئين السوريين مفقودين في البحر المتوسط أو غرقوا عند محاولتهم السعي للجوء في أوروبا. ولكن حتى عدد الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع المسلح والانتهاكات لحقوق الإنسان والتي تتم مراقبتها على نحو واسع يعتبر صعب التحقق مع العلم بممانعة معظم ممثلي الدولة ومن خارج الدولة للتعامل بمصادقية مع هذه القضية.

إن مشكلة الأشخاص المفقودين تتجاوز الحدود. لهذا السبب فإن القضية تعتبر مفهومة بشكل متزايد كتحدي دولي يتطلب استجابة دولية مستدامة على عكس المناهج غير المنسقة والمخصصة بتلك الحالات. نتيجة لذلك، فإن دور المجتمع الدولي في التعامل مع هذه القضية قد تطور.

لقد تمت صياغة المنظور الدولي المتطور في التسعينيات عندما تم إنشاء محكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا سابقاً (ومحكمة الجنايات الدولية لرواندا). إن تسونامي في عام ٢٠٠٤ وغيرها من الجهود الخاصة بمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) وغيرها لإنشاء منصة دائمة للاستجابة للكوارث ركزت أيضاً على ضرورة وفعالية تنسيق استجابة دولية.

يمكن تعريف الشخص المفقود على أنه شخص لا يعرف مكان وجوده ويتم البحث عنه من قبل الآخرين. ومع ذلك فإن مصطلح الأشخاص المفقودين يحمل المعنى الموضوعي عندما يتم الإبلاغ عن شخص رسمياً بأنه مفقود. ستبحث محكمة دولية للتحقيق في الجرائم ضد الإنسانية عن الأشخاص المفقودين الذين تم الإبلاغ عنهم من أجل تحديد ما إذا تم ارتكاب جريمة أم لا. ستتم المحكمة مهمتها من خلال إيجاد جثث الضحايا. ولكن تحديد الموقع والتعرف على الأشخاص المفقودين يمكن أن يكون بأهمية ثانوية في تلك التحقيقات. من منظور المحكمة الجنائية فإن جملة «الشخص المفقود» تشير ببساطة إلى الصفة المشتركة لمجموعة من الضحايا المحتملين لجريمة. عند الإبلاغ عن أشخاص

^{٧٧٣} الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري ٢٠١٠، المادة ٢ تنص على تعريف الاختفاء القسري في الحالات التي تشمل ممثلي الدولة. بموجب نظام ICC الأساسي المادة ٧-١-١ المذكورة أعلاه في الحاشية ٢٥٣ والتي تنص على أن جريمة الاختفاء القسري يمكن أن ينتج عنها جريمة ضد البشرية

^{٧٧٢} الاطلاع على سبيل المثال على تقرير وكالة رويترز

See, for example, John Sennero, 'Swedish court sentences Syrian rebel to life for war crimes', news article, Reuters, 16 February 2016, <<http://www.reuters.com/article/mideast-crisis-syria-sweden-idUSL8N1G12S8>> [accessed 17 February 2017].

التوصيات

١. دعم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين لاتخاذ دور أساسي في مساعدة الفاعلين المحليين وتنسيق الجهود الدولية فيما يتعلق بالبحث والتعريف بالأشخاص المفقودين ورفات البشر
 ٢. التعامل مع قضايا متعلقة بالأشخاص المفقودين ضمن إطار عمل قانوني يشمل المحققين الجنائيين المهنيين. إن العدد المرتفع من الأشخاص المفقودين في سوريا يعتبر مشكلة إنسانية ملحة. ومع ذلك فمن المهم شمول خبراء قانونيين متدربين في معالجة تلك القضايا بالرغم من الصعوبات والحساسيات التي تشملها. إن حجم المشاكل في سوريا يعني أن الأشخاص المفقودين سيقعون هم المشكلة الأساسية في البلاد لمدة طويلة بعد تجاوز المجتمع الدولي لها. وبالتالي يجب أن يتم شمول المنظمات القانونية السورية في هذا العمل.
 ٣. توفير التدريب وبناء القدرات للقضاة السوريين والمحامين وغيرهم من الفاعلين ذوي الصلة في المجتمع القانوني السوري في كيفية دعم الأقارب وأفراد الأسرة وحفظ الرفات البشرية والتعامل مع السجلات وغيرها.
- يعتبر ذلك التدريب لازماً من أجل تنفيذ التوصيات ١ و٢ أعلاه ويجب تنفيذه بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأساسية المحددة في التوصية ١.

مفقودين لمحكمة الجنايات، لا يمكن التحقيق في القضايا الفردية وحلها. بالإضافة إلى ذلك إذا كان فقدان شخص لا يعطي دليلاً على الجريمة المدعاة فقد لا يتم شمول هذه الحالة في التحقيق.

بالمقابل فإن الجهود الإنسانية تركز عموماً على تخفيف معاناة الأقارب دون السعي لتحميل المسؤولية أو تلبية متطلبات المساءلة. بالنتيجة، ففي تلك الحالات إن دليل إثبات الفعل الجرمي قد لا يتم جمعه أو توثيقه.

من خلال الاستراتيجيات المتعددة، تصبح المنهجيات المبنية على القانون والطب الشرعي في محاولة معالجة قانونية النزاع العنيف وانتهاكات حقوق الإنسان. إن التطورات في ميدان الجينات واستخدام طرق الطب الشرعي الحديثة وإنشاء قواعد بيانات مخصصة قد جعل من الممكن للمحققين تحديد الموقع والهوية للمفقودين بمستوى من الكفاءة والتأكيد الممكن. لقد أثرت هذه التقدمات على التطور في البلدان الخارجة من فترات النزاع والإساءة المنتظمة لحقوق الإنسان والمجتمعات المتأذية من فترات الكوارث الطبيعية واسعة النطاق.

في نزاع يوغسلافيا السابق في التسعينات، كان هناك ما يقدر بـ ٤٠٠٠٠ شخص مفقود نتيجة للنزاع المسلح والإساءة لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الوحشية. أما اليوم فإن ٧٠ بالمائة من أولئك المفقودين قد تم معرفتهم بفضل الاستجابة الدولية المنسقة والمهنية المخططة ومساعدة السلطات المحلية والمهنيين والأقارب.

لقد بدأت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بعملها في يوغسلافيا سابقاً. لقد أصبحت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الممثل الدولي الرئيسي في هذا الميدان والقادرة على تزويد المساعدة المهنية للسلطات المحلية في الظروف الصعبة. تشمل هذه العملية بناء قدرات الممثلين المحليين لخلق بئى مستدامة مبنية على القانون والتي تعتبر شفافة وعرضة للمساءلة لأصحاب المصلحة في حين تشمل في الوقت ذاته المجتمع المدني والمؤسسات الأسرية وعائلات الضحايا.^{٧٧٤}

إن مشاركة أسر الأشخاص المفقودين في القرارات المختلفة بشأن كيفية تعامل المجتمع مع هذه المسألة يعتبر مهماً. ستؤثر تلك العمليات على إمكانية الصلح وتساعد في منع تكرار الانتهاكات. يواجه المحامون العاملون داخل سوريا أسئلة تتعلق بالأشخاص المفقودين ويتلقون معلومات بشأن الرفات ومواقع القبور المؤقتة.^{٧٧٥} تتلقى العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية تقارير مماثلة. من المهم دعم إنشاء نظام موحد لتسجيل: (١) حالات الأشخاص المفقودين في سوريا، (٢) معلومات تتعلق بالرفات غير المعروفة أو مواقع القبور. يجب أن يتم توحيد معايير جمع تلك البيانات من أجل تسهيل التعريف المستقبلي وإجراءات الإعادة إلى الوطن. يؤمن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن المجتمع الدولي يجب أن يتحد خلف هيئة مهنية متمرسة وموثوقة للقيام بتلك المهام.

^{٧٧٤} تشمل الأمثلة على تلك المساعدة إنشاء: معهد الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك ومركز التعريف الليبي، وهيئة كوسوفو للأشخاص المفقودين وقانون الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك والسجلات المركزية للأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك وقانون حماية المقابر الجماعية في العراق

٥,٣ الإسكان والأراضي والملكيات

منذ أوائل التسعينات؛ عملت النزاعات الداخلية والإقليمية فيما بين الدول على تحريض المجموعات ضد بعضها البعض بناءً على الهوية العرقية والطائفية. في الحالات التي كانت المجموعات فيها تقاتل من أجل تحقيق أهداف المنطقة الاستراتيجية، نتج عن تلك النزاعات سياسات فعالة لإزالة المجموعات من المناطق المختلفة. إن نفي وتهجير السكان المدنيين يخالف الأحكام المتعددة للقوانين الدولية ويتم ذلك غالباً من خلال انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى والتي تستخدم لإخافة الناس. ومع ذلك فإن الانتهاكات المصاحبة لهذه الظاهرة هي تلك التي تم تنفيذها ضد المساكن والأراضي والممتلكات للضحايا المهجرين. إن تلك المخالفات مخصصة ليس فقط لإجبار السكان المدنيين على الفرار بل أيضاً لمنعهم من العودة إلى الأبد.

تشمل مخالفات الإسكان والأراضي والأصول المملوكة محاولات التغاضي عن المطالبات القانونية للسكان المهجرين بمنزلهم وأراضيهم وخلق إعاقات مادية أمام عودتهم. يمكن أن يشمل ما سبق المصادرة المتعمدة أو التدمير المتعمد للوثائق الفردية أو أرشيف سجلات الممتلكات وإجراءات المصادرة واستغلال القواعد التي تحكم حقوق الاستخدام الفعالة للملكية في الحالات التي يتم فيها تهجير الأشخاص بشكل قسري. تشمل المعوقات المادية إجراءات مثل هدم الممتلكات أو منح الحقوق للسكان الآخرين من أجل استخدام الملكية التي تم تركها من قبل المهجرين.

إن حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات لا تتمتع بشكل تقليدي بحماية قوية بموجب الحقوق الدولية للإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومع ذلك فقد نشأت تلك الحقوق عن نقطة تركيز أساسية منذ نهاية الحرب الباردة مع تطورات هامة وممارسات مبتكرة في الإعدادات لما بعد النزاع.

بدءاً بعملية السلام في التسعينات في أمريكا الوسطى وكمبوديا والبلقان؛ تم الاعتراف بشكل واسع بمعالجة مخالفات حقوق الملكية كعنصر أساسي في استدامة السلام. تم تعزيز هذا التوجه بالدور الأساسي الذي تلعبه استعادة الممتلكات التي تمت مصادرتها في الانتقالات السياسية التي يتم التفاوض عليها مثل إنهاء التمييز في جنوب أفريقيا أو إعادة توحيد ألمانيا. في عام ١٩٩٥ أوجدت اتفاقية دايتون للسلام سابقة من خلال طلب الاستعادة السياسية للملكية التي تم تركها من قبل الأشخاص المهجرين مع التعويض حيثما أمكن. لقد كان هذا في سياق الحق الأوسع للأشخاص المهجرين بالعودة الطوعية. بمساعدة المراقبة الدولية المكثفة، تم تحقيق استعادة الممتلكات في البوسنة بعد عقد من توقيع اتفاقية السلام. لقد عملت تلك النجاحات على الإعداد المسودة المعايير الدولية كما في مبادئ بيهيرو لعام ٢٠٠٥ والتي حددت الحق ما بعد النزاع باستعادة المنازل والأراضي والممتلكات.^{٧٧٦} ومع ذلك فإن تعقيدات استعادة الممتلكات ما زالت شاقة وكان هناك القليل من قصص النجاح منذ قصة البوسنة.

إن التجارب التي تتراوح ما بين استعادة الملكية الألمانية إلى تجارب البوسنة مع القرارات المتعلقة بحقوق الملكية من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ تميل إلى دعم عدد من المبادئ الأساسية. من الملاحظ أن جهود توفير حلول من أجل المخالفات المتعلقة بالملكية تواجه صعوبة، ولكن من المهم استعادة الاستقرار والظروف الاقتصادية للرفاهية في المجتمع ما بعد النزاع. يجب أن تنجز تلك الحلول بشكل عادل دون تمييز ضد أي فئة من الضحايا. يجب أن تتجنب الحلول إعاقه السبل أمام المهجرين الذين يطالبون بالممتلكات من خلال استخدام إجراءات مستعجلة ومعايير إثبات مرنة وخاصة عندما تكون هناك وثائق غير كاملة وغير رسمية صدرت قبل النزاع.

أياً كانت مخرجات النزاع في سوريا؛ فإن الوضع القائم المتعلق بالسكن والأراضي والملكيات سيكون ذو أولوية مهمة بالنسبة لشعب سوريا ويجب أن يكون كذلك من أجل أولئك المشاركين المعنيين من المجتمع الدولي.

إن كلاً من المهجرين العائدين والسكان غير المهجرين في سوريا سيواجهون نقصاً كبيراً في المأوى وذلك نتيجة للتدمير الشاسع خلال النزاع. ستكون هناك حاجة للانتباه لقضايا الإسكان والأراضي والملكيات طويلة المدى. دون السلام السياسي والاجتماعي، سيعاني الاقتصاد من صعوبات. لا يمكن تحقيق ذلك السلام دون وجود حل لقضايا الملكية والمساكن والأراضي.

بينما ركز الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على حالة الأنظمة القضائية؛ إلا أن هذا العمل قد زود تبصّرات بالتحديات الماضية والقائمة للبلاد. من جانب، كشفت مقابلات الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية عن قضايا أساسية تتعلق بإنفاذ القانون فيما يتعلق بالملكية في أوائل السبعينات بما يشمل المصادرة التعسفية دون المسار القانوني والإصلاح المعيب. لقد نشأت نزاعات الأراضي ما قبل الصراع بين المالكين من القطاع الخاص نتيجة للتعديدية القانونية والانتشار الواسع للملكية غير الرسمية. بالرغم من وجود نظام تسجيل ملكيات قائم منذ زمن، إلا أنه لم يمتد لفئات هامة من الممتلكات وكان نقل الممتلكات الخاصة ضمن العائلات نادراً ما يتم تسجيله. لقد تمت إعاقه حقوق المرأة في التملك بسبب التفسيرات القانونية المقيدة. ستعمل العوامل ما قبل ثورة عام ٢٠١١ على تعقيد الجهود أمام تزويد حلول لأحداث ما بعد عام ٢٠١١.

لقد كانت السنوات منذ ٢٠١١ بداية النزاع المسلح وتدمير الممتلكات والتهجير الواسع ونتج بعض منها عن أجنداث سياسية لطرفي النزاع. تخلق هذه العوامل مع خسارة وتدمير الممتلكات والسجلات خطر انتشار النزاعات حول الأراضي والممتلكات في حالة توقف النزاع. سيواجه ضحايا مخالفات الإسكان والملكية صعوبات بالغة في التمكن من العودة إلى منازلهم بما يشمل تدمير الأحياء بالكامل ومصادرة الممتلكات للأفراد والأسر والذي كان يعتقد بأنه يعود لطرفي النزاع والتفاوض على تبادل السكان المحليين وإعادة تخصيص المنازل المهجورة للمجتمعات الأخرى.

٧٧٦ تقرير لجنة الأمم المتحدة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

United Nations Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, Principles on Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons, UN Doc. E/CN.4/Sub.2/2005/17, 28 June 2005, <http://www.unhcr.org/protection/idps/50f94d849/principles-housing-property-restitution-refugees-displaced-persons-pinheiro.html> [accessed 17 February 2017].

التوصيات

إن التعويضات في سوريا ستكون لازمة من أجل الارتقاء باستقرار البلاد اقتصادياً واجتماعياً في المستقبل ومنع النزاعات المهددة للاستقرار والتي يمكن أن تعيد إشعال فتيل الأزمة في سوريا. وبالتالي تشمل التوصيات ما يلي:

١. يجب أن يتم تكييف أي نظام تعويضات مستقبلي في سوريا وفقاً للحقيقة الواضحة بأنه في العديد من الحالات سيكون هناك أدلة بسيطة أو غير رسمية متوفرة لدعم المطالبات. وبذلك يجب قبول واعتماد أشكال بديلة للأدلة
٢. في ضوء الطبيعة الفاضحة لمخالفات السكن والممتلكات من كل الجوانب؛ فإن جميع حقوق المهجرين من منازلهم يجب أن تعطى الأولوية على أي حق آخر لشاغل لاحق ليبقى مالكا لأية ملكية متنازع عليها
٣. يجب ان يسعى المجتمع الدولي للمساعدة في الحفاظ على أدلة حقوق الملكية بما يشمل حماية أرشيف السجلات بأية طريقة مجدية
٤. في ضوء مركزية قضايا الملكية لمستقبل سوريا وخاصة في ضوء التقارير الأخيرة للسياسات المخصصة لإجلاء بعض السكان بشكل دائم من منازلهم الأصلية، هناك حاجة للتركيز على التقييم وأعمال البحث عن الوقائع في تلك القضايا بما يشمل مهمة المتابعة من الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات

٥,٤ الوثائق الشخصية

لقد كان لتقسيم سوريا تحت إدارات مختلفة لفترة ممتدة من الزمن تشعبات خاصة في مجال قانون الأحوال الشخصية وقانون الأحوال المدنية. هناك علامات واعدة بوجود ممثلين في بعض المناطق يبذلون الجهود لتوحيد أنظمة الأحوال المدنية في البلاد. ومع ذلك فإن حقيقة أن الحياة تستمر تحت إدارات مختلفة مع جميع حالات الزواج والولادة والوفيات غير المسجلة من قبل الحكومة المركزية تطرح تحديات ضخمة لمستقبل سوريا. لذا من المهم أن يتم ضمان حق الجنسية للسوري المولود خلال النزاع وأن يتم دمج المعلومات في الحكومة وسجلات المعارضة ضمن سجل موحد.

تواجه النساء والأطفال بشكل خاص مجموعة من المشاكل يمكن أن تستمر لفترة أطول بعد انتهاء النزاع بما يشمل عدم حصول الأطفال على الجنسية وعدم وجود حقوق مالية للنساء في الزواج غير الموثق أو غير القانوني وقلة الخدمات لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. تواجه النساء في سوريا ظلماً مزدوج على شكل تمييز واستهداف خاص بالإضافة إلى الخطر العام من العنف الموسع وهجمات التمييز على السكان المدنيين.

إن عدم القدرة على الحصول على الوثائق المدنية مثل شهادات الميلاد أو دليل الولادة سيكونون معرضين لتأثيرات تأثيرات الممارسات التمييزية التي تستهدف النساء في سوريا. تؤثر تلك المشاكل بشكل مباشر على حقوق النساء في التنقل والتصرف بحرية واستقلالية والحصول على وصاية الأطفال.

إن الأطفال الذين لا يملكون وثائق مثل شهادة الميلاد أو دليل الولادة سيكونون معرضين لتأثيرات سلبية طويلة المدى بما يشمل رفض القبول في التعليم أو الإرث. من ناحية أخرى فإن الفتيان والفتيات غير المسجلين والذين أصبحوا أيتام يواجهون وصمة عار اجتماعية إضافية. يتم الشعور بتلك التأثيرات السلبية خلال المجتمع ولكنها توجد بشكل خاص في مواقف مثل التهجير حيث يواجه الأفراد التهميش العملي الفوري الذي يرتبط بالتهجير والصعوبات القانونية التي تنشأ من عدم القدرة على الحصول على وثائق أصلية أو سجلات من منطقتهم الأصلية. إن عدم القدرة على توثيق العلاقات الأسرية يمكن أن يعيق الحصول على المساعدة الإنسانية.

كما هو مذكور أعلاه فإن مجموعات المعارضة قد رفضت تطبيق القانون السوري في العديد من المناطق خارج سيطرة الحكومة في سوريا. هناك العديد من تلك المجموعات تعترف بالحاجة إلى الحفاظ على وجود نظام واحد فقط لوثائق الأحوال المدنية. إن الحاجة إلى نظام موحد تحدد اختصاص تلك المجموعات في تكييف حلول مخصصة لتلبية حاجات الحماية المخصصة للسكان تحت سيطرتهم. الحقيقة هي أن القانون السوري قبل عام ٢٠١١ وإجراءاته بخصوص تلك القضايا لا يتكيف مع الظروف التي تنشأ في النزاع المسلح والتي فاقمت المخاطر التي تمت مواجهتها من قبل المجموعات المهمشة. إن حقوق المواطنين داخل سوريا وفي البلدان المجاورة يجب أن تكون دون تمييز بناءً على عوامل مثل النوع الاجتماعي والسن أو التهجير.

لقد أثبتت مراكز الوثائق طريقة مجدية في استعادة بعض التدابير الأمنية لحياة السوريين خلال العودة إلى بنى الحكم المحلية مع وظائف إدارية بدائية وبتزويد خدمات قانونية أساسية. بفضل جهود القضاة والمحامين وموظفي مراكز التوثيق، يمكن للناس الآن تسجيل حالات الولادة والزواج

والطلاق وفقاً لنفس القوانين والإجراءات المطبقة قبل النزاع في العديد من مناطق المعارضة.

إن مؤسسات القطاع القضائي والخدمات القانونية العاملة مثل تلك تعتبر عنصراً أساسياً في تأمين الحقوق ودعم الديمقراطية والترويج للتطوير. بينما لا يمكن تحقيق قطاع قضائي عامل بالكامل بموجب ظروف الحرب الحالية إلا أن البرامج التي تمنع انهيار المؤسسات بالكامل وضمان حفاظ الخبراء القانونيين على مهارتهم لتزويد الخدمات الهامة يمكن أن تساهم بشكل جوهري في زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

لقد شددت الدول المانحة على أهمية دعم إدارة تزود الخدمات العامة من أجل الحفاظ على البنى الإدارية القائمة على المستوى التقني وتجنب الانهيار المؤسسي.^{٧٧٧}

إن وجود إدارة فعالة على شكل مراكز توثيق أثبتت نفسها على أنها قادرة على تأدية الخدمات الأساسية يمكن أن يساهم أيضاً في تعزيز الفاعلين المدنيين بمواجهة المجموعات المسلحة. في العديد من المناطق خارج سيطرة الحكومة، تم شمول نقابات المحامين المحلية في إنشاء مراكز توثيق للأحوال المدنية لم تكن قادرة حينها على استخدامها كمنصة لتزويد خدمات أخرى للسكان خارج نطاق البرنامج الأصلي مثل تسجيل الملكية. من بين الأكثر نجاحاً كانت نقابة المحامين في درعا والتي لعبت دوراً هاماً في تصميم النظام الإداري الكامل في تلك المنطقة.

ومع ذلك فإن اعتبار توثيق الأحوال المدنية من الأمور الحساسة السياسية أمام التدخل الأجنبي، لذلك يجب بناء تلك المشاريع على مبادرات محلية بدلاً من فرض حلول خارجية. في العديد من الحالات، تم استهداف سجلات من عاشوا في منطقة محددة بالهجوم بما يهدف إلى تقليل أهمية الجهود المستقبلية لأولئك المهجرين بسبب النزاع في العودة إلى منازلهم. في حالات أخرى تمت معاقبة المدنيين على عيشهم في مناطق معروفة بالدعم واسع الانتشار للمعارضة وأية سجلات إقامة في تلك المناطق يمكن أن تعرض الأفراد للخطر. وبالتالي تعتبر السيطرة على برامج التوثيق المدني مسألة حساسة ويجب دعمها بطريقة تزيد الثقة بين الفاعلين السوريين والمسجلين والمانحين الدوليين. بالعمل مع الفاعلين المحليين فقط والبناء على المبادرات القائمة من قبل السوريين يمكن أن تكتسب السجلات الاعتراف والقانونية المحلية بالإضافة إلى درجة من الحماية المادية.^{٧٧٨}

مع العلم بتعقيد الأمور في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا؛ يعني هذا بالضرورة وجود بعض التباين بين المناطق المختلفة. في حلب؛ تولت جميع المجالس المحلية المسؤولية الكاملة عن مراكز التوثيق التي تعمل من قبل اثنين من المانحين الدوليين. أما في إدلب وحمص ودرعا والقنيطرة فقد قامت نقابات المحامين المحلية بأدوار رائدة في إنشاء وتشغيل المراكز. لقد اتفقت جميع المناطق على نظام واحد مشترك لتشغيل تلك المراكز وهو مبني على القانون السوري ويركز بالكامل على

^{٧٧٧} الاطلاع على سبيل المثال على تقرير وزارة الخارجية السويدية:

Swedish Ministry of Foreign Affairs, 'Sweden's Regional Strategy for the Syrian Conflict 2016-2020', p. 9, <<http://www.government.se/49104b/contentassets/0946710020004892ad04f135755b8752/swedens-regional-strategy-for-the-syria-crisis-2016--2020>> [accessed 17 February 2017].

^{٧٧٨} مثال على ذلك هو مراكز التوثيق الخمسة عشر في سوريا والتي تدعمها ILAC والتي تعمل جميعها من قبل نقابات المحامين المحلية أو المجالس المحلية

ضمان استمرار التوثيق السوري الرسمي. إن المراكز في جميع مناطق المعارضة تعمل من قبل الموظفين ذاتهم قبل بدء النزاع ولكن تحت إشراف قضاة ومحامين سوريين مؤهلين.

تعتبر الحكومة السورية المؤقتة مسؤولة رسمياً عن الوثائق. تحمل الوثائق في جميع تلك المراكز باستثناء حلب الختم الخاص بها كضمان على أن الوثائق صادرة وفقاً لمتطلباتهم وكمؤشر على أن الوثيقة غير مزورة عن الأصلية الصادرة من دولة سوريا بل دليلاً على أن خبراء سوريا قد تحققوا من أن الميلاد أو الزواج قد تم وفقاً للقانون السوري وأنه يجب إصدار وثيقة. تحمل الوثائق الصادرة من حلب ختم مجلس محافظة حلب.

حقيقة أن هناك نظام مشترك لوثائق الأحوال المدنية قد نشأ في مناطق خارج سيطرة الحكومة يعتبر مبعثراً بالأمل بالمستقبل. على مدى النزاع؛ كان التقدم الطبيعي لحياة الأسرة يعني أن مئات آلاف حالات الزواج والطلاق والوفاة والولادة للسوريين قد تم تسجيلها في المراكز. سيكون من المهم لنجاح أي حكومة مستقبلية في سوريا ضمان أن تلك الوثائق ستكون معتمدة كوثائق سورية رسمية ومشمولة في سجلات سوريا كجزء من اتفاق السلام.

التوصيات

يجب أن يتخذ الفاعلون السوريون والمجتمع الدولي الخطوات من أجل:

٥. شمول إصدار وثائق الأحوال المدنية في مفاوضات السلام. يجب ضمان إصدار الوثائق في المناطق التي خارج سيطرة الحكومة ولكن بطريقة نظامية مبنية على القانون السوري ومعتمدة كوثائق سورية رسمية ومشمولة في الإحصاء السوري كجزء من اتفاقية السلام المستقبلية
٦. ضمان أن الدعم لوثائق الأحوال المدنية مبني على المبادرة ويتم من قبل فاعلين سوريين أصليين. يجب أن يلتزم أولئك الفاعلون بضمان الموثوقية المستقبلية للوثائق في جميع سوريا والقانونية المحلية اللازمة لكسب ثقة السكان المحليين
٧. العمل مع الفاعلين في سوريا لتحسين خدمات مراكز التوثيق السورية. وبشكل خاص يمكن أن يتخذ الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية خطوات من أجل تحسين استجابة المراكز لحاجات الحماية المخصصة المصاحبة للنزاع المسلح بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى المراكز للمجتمع المحلي والمدني عموماً والنساء خصوصاً من خلال ورش عمل وتدريبات واجتماعات داعمة.

٥,٥ تمكين النساء داخل وخارج سوريا

أيّاً كانت نتائج النزاع؛ تعتبر النساء جزءاً أساسياً من أي تسوية سلام سورية. تم تزويد صورة مفصلة أعلاه لوضع النساء في سوريا في الوقت الحالي. يجب تصميم برامج تهدف إلى معالجة المسائل المذكورة ولتمكين النساء ليكنّ قادرات على الحصول على العدالة بالتساوي.

في العمل نحو السلام؛ من الضروري أيضاً إدراك وتصميم البرامج لمعالجة نقاط الضعف الخاصة بأولئك الذين فروا من النزاع. تواجه النساء والأطفال من اللاجئين خطورة التمييز المضاعف بسبب تهجيرهم والسن والنوع الاجتماعي، أما الأطفال من اللاجئين فهم معرضون لخطر مرتفع من عدم الحصول على الجنسية. لا يملك أولئك الأطفال حق الحصول على جنسية في البلدان المستضيفة وللحفاظ على الجنسية السورية، فإن الأطفال السوريين المولدين خارج سوريا يجب أن يكون لديهم وثائق سورية.

بينما ما زالت السفارات السورية تعمل في العديد من البلدان المجاورة وتزود خدمات السجل المدني؛ إلا أن اللاجئين الذين هم مع المعارضة يخافون الدخول إلى تلك السفارات. هناك تقييدات مالية ولوجستية أيضاً حيث أن العديد من اللاجئين السوريين يقيمون خارج المدينة التي تقع فيها السفارة ولا يمكنهم السفر بسهولة في البلد المستضيف. وبذلك فقد لجأ العديد من السوريين إلى دفع رسوم من أجل الحصول على وثيقة ولادة طفل من وسطاء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا. بالنسبة لأولئك الذين لا يملكون المال للدفع، يكون أطفالهم معرضون لخطر عدم توثيقهم وعدم حصولهم على الجنسية.

يعتبر عدم الحصول على الجنسية مشكلة الأطفال الناتجين عن الزواج المبكر. يعتبر زواج الأطفال ناتجاً عن الصعوبات الاقتصادية داخل وخارج سوريا ولكن عملياً؛ في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. ذكرت محامية سورية في تركيا أنه عندما تصبح الفتاة حامل فإنهم يرفضون الذهاب إلى المستشفى لرعاية ما قبل الولادة والولادة وذلك لخوفهم من أن يتم محاكمتهم على الزواج المبكر. إنهم يخافون تسجيل الأطفال لنفس السبب وبالنتيجة فإن الأطفال الناتجين عن الزواج المبكر يبقون غير موثقين وتحت خطر عدم الحصول على الجنسية.

وفقاً للمقابلات، نشأت أيضاً حالة تعدد الزوجات داخل وخارج سوريا وذلك بسبب زيادة عدد الأرمال والصعوبات الاقتصادية. بينما يعتبر تعدد الزوجات جائزاً في سوريا ولبنان والأردن إلا أنه ليس كذلك في تركيا. بالرغم من ذلك فإن العديد من النساء السوريات يصبحن زوجة ثانية لرجال أتراك نتيجة للضغط الأسري والتشتت الاقتصادي أو الأمل الكاذب بالحصول على حقوق الجنسية التركية. ومع ذلك فبسبب عدم قانونية الزواج لا يمكنهم أن يصبحوا مواطنين أتراك وفي حالة الطلاق لا يمكنهم الحصول على حقوقهم المالية.

يزيد العنف القائم على النوع الاجتماعي غالباً خلال النزاع. ذكرت المقابلات أن هذه هي الحالة بين اللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا. ذكروا أيضاً أنه لا توجد برامج كافية لمساعدة الضحايا. حيثما توجد برامج؛ لا يكون الضحايا على دراية بتوافر الخدمات. وفقاً لناشطة سورية في بيروت؛ توجد فقط ثلاثة مراكز في لبنان تخدم اللاجئين والمجتمع المحلي. ذكرت موظفة من منظمة غير حكومية

اعمل مع اللاجئين في غازي عنتاب في تركيا أنه قد تم إخبارها عن وجود مركز في غازي عنتاب ولكنها لم تتمكن من إيجاد موقعه.

لقد كانت هناك على الأقل حالة واحدة موثقة من حالات الإتجار بالبشر تشمل نساء لاجئات سوريات

في لبنان.^{٧٧٩} ذكرت المقابلات في سوريا ولبنان عن رأيها في الإتجار بالبشر بأنه يحدث على نطاق واسع ولكن لم يتم التحري فيه بعد.

إن حق المرأة بالحصول على العدالة في سوريا ما بعد الأزمة سيكون جزءاً أساسياً لتقليل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز في المستقبل وتأمين تمكين المرأة. إنه سيفتح الطريق أمام الأمن والتطور وسيسمح للمرأة بأن تشارك أكثر في الحياة العامة وبالتالي سيمكنها من شغل جزء أكبر في إعادة الإعمار بعد النزاع وإعادة بناء عملية السلام والعدالة في المرحلة الانتقالية. في المرحلة الانتقالية وإعادة بناء السلام فإن تمكين المرأة أمام القانون والسعي لمعالجة المؤسسات القانونية والقضائية ستمنع عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي والتمييز.

حتى اليوم، لم يكن مفهوم العدالة في النظام القانوني السوري والثقافة السورية محفزاً لتحمل المرأة الآليات القانونية الرسمية للوصول إلى العدالة بسهولة. يعتبر التعليم أمراً هاماً لتكون قادراً على تحديد الوسائل والطرق المتاحة من أجل التعويضات أو الإصلاح. ولكن حتى أولئك الذين تلقوا تعليمهم أو تدربوا ليكونوا خبراء قانون؛ يواجهون التحديات ونقاط الضعف أمام كونهم قادرين على تخطي العقبات الثقافية المصممة لتعزيز التمييز القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع.

لقد أظهرت الأبحاث أن الأوضاع ما بعد النزاع تجعل النساء أكثر عرضة لكونهم ضحايا العنف والتمييز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.^{٧٨٠} بالإضافة إلى ذلك فإن النساء الناجيات من النزاع يواجهن خطر العار والتمييز والرفض من قبل عائلاتهن والمجتمع وخاصة أولئك الذين يعانون من العجز أو الاضطراب نتيجة للعنف المرتبط بالنزاع بما يشمل العنف الجنسي. من ناحية أخرى يتوقع ميل المقاتلون السابقون إلى أن يعانون من صعوبة في التكيف مع الحياة الأسرية مما يمكن أن يؤدي إلى الإساءة والعنف الأسري والذي يقود إلى دورة من العنف على النساء وإعدادات ما بعد النزاع. تعمل الصعوبات الاقتصادية على زيادة الوضع سوءاً لكل من الرجال والنساء. مع العرضة لكونهم ضحايا؛ يقلل هذا الوضع من تمكين النساء بشكل إضافي وخاصة اللواتي يسعين إلى الحلول القانونية.^{٧٨١}

٧٧٩ تقرير هيومن رايتس ووتش

Human Rights Watch, 'Lebanon: Syrian Women at Risk of Sex Trafficking', press release, 28 July 2016, <<https://www.hrw.org/news/2016/07/28/lebanon-syrian-women-risk-sex-trafficking>> [accessed 25 November 2016].

٧٨٠ التوصية العامة رقم ٣٠ للجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة United Nations Committee on the Elimination of Discrimination Against Women, 'General recommendation No. 30 on women in conflict prevention, conflict and post-conflict situations', UN Doc. CEDAW/C/GC/30, 18 October 2013, <<http://www.ohchr.org/documents/hrbodies/cedaw/gcomments/cedaw.c.cg.30.pdf>> [accessed 25 November 2016].

٧٨١ المرجع نفسه

يشير كل ذلك إلى أن برامج تمكين وتعليم النساء بشأن حقوقهن القانونية ستكون مهمة في المستقبل للسماح للنساء بالمشاركة في إعادة إعمار سوريا. بينما من الممكن التنبؤ بشكل المستقبل؛ هناك إجراءات يمكن اتخاذها الآن لزيادة قدرات الخبرات القانونية للسوريات للمشاركة في بناء السلام وإعادة الإعمار ما بعد النزاع.

يجب أن تشارك تلك الجهود الخبرات القانونية السوريات في العملية الانتقالية لضمان تلبية الحاجات القانونية للنساء ومعالجتها في الإصلاح التشريعي وصياغة الدستور وبناء الدولة وليس بالتمهيش أو الاستعلاء عليهن كما يحدث في معظم إعدادات ما بعد النزاع حيث تعتبر القضايا الأمنية أمراً أساسياً.

ومع ذلك، يجب أن يدرك المانحون الطبيعة المثيرة للجدل فيما يمكن ملاحظته بسهولة من دفع القوى الأجنبية لأجنداتها الخاصة. في العقد السابق للنزاع تم بذل العديد من الجهود من قبل المجتمع المدني والحكومة السورية من أجل تعديل الدستور السوري والتشريعات للتماشي مع المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين ولكن تمت معارضتها.^{٧٨٢} للمساعدة على زيادة الفرصة بالحصول على اعتماد التعديلات في سوريا ما بعد النزاع؛ يجب أن يتم بذل الجهود من أجل جمع تلك البرامج والتي تعمل من خلال الشبكات السوري وتلك البرامج التي تعمل من خلال الداخل السوري. سيعمل هذا على تأكيد سماع نطاق واسع من الأصوات والذي ينتج عنه شرعية زائدة.

التوصيات

تزود التوصيات التالية إجراءات تهدف إلى زيادة مشاركة النساء السوريات العاملات في القطاع القانوني والنساء عموماً في العملية الانتقالية بأي شكل كان.

١. تدريب العاملات في المجال القانوني في تركيا ولبنان والأردن على القانون المقارن والمعايير الدولية وصياغة التشريعات وبناء والتوسط في السلام. للمدى الممكن، يجب أن تقدم تلك التدريبات للنساء داخل وخارج سوريا من المحاميات لضمان أنهن قادرات وبخلفيات مختلفة على المشاركة في بناء السلام والانتقال وإعادة بناء نظام العدالة
٢. التنسيق مع المبادرات المستمرة لضمان المشاركة المتساوية والفعالة للنساء المحاميات السوريات والقضاة في جهود تعديل الدستور والقوانين السورية وضمان أنها متماشية مع المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين. يعتبر التنسيق مع الجهود المانحة الأخرى أمراً هاماً ليس فقط لتجنب تكرار الجهود بل أيضاً لضمان سماع صوت النساء وليس فقط كعملية من جانب النساء فقط.
٣. ربط المحاميات والقضاة من النساء السوريات مع المؤسسات القضائية والقانونية الإقليمية والدولية. الربط مع الشبكات الإقليمية للخبرات النساء في مجال القانون سيسمح لجميع العاملات في مجال القضاء بالاستفادة من خبرة النساء الأخريات من الأمم الأخرى في العملية الانتقالية. تتشارك العديد من البلدان في المنطقة تاريخاً قانونياً مشتركاً ينعكس على قوانين الأحوال الشخصية والشبكات الإقليمية التي تسمح بمشاركة خبرات

الإصلاح القانوني. ستعمل الروابط مع الشبكات العالمية على توسعة معرفة النساء السوريات والسماح لهنّ بالبناء على الخبرة الدولية

٤. زيادة برامج التوعية والمساعدة القانونية للنساء داخل وخارج سوريا. يجب أن تعمل هذه الجهود خارج سوريا من خلال الشبكات القائمة للاجئين بما يشمل المخيمات والمراكز المجتمعية التي تزود المساعدة للاجئين. يجب أن تشمل البرامج النساء السوريات وتدريبهن كمحاميات والتي ستعمل على هدف مزدوج لتزويد المساعدة القانونية للاجئات وبناء قدرات النساء السوريات المحاميات خارج سوريا. يمكن لبرامج التوعية والمساعدة القانونية داخل سوريا أن تواجه بالمعارضة ولذلك يجب أن تتم في أماكن آمنة للنساء. يجب أن تهدف تلك البرامج داخل وخارج سوريا إلى مساعدة النساء على فهم حقوقهن بموجب القوانين القائمة. بينما ما تزال النساء تواجه حواجز أمام ممارسة حقوقهن؛ يكون مجتمع النساء المتعلمات ليس متوافقاً فقط مع التقليد السوري قديماً بل مطلباً مسبقاً لمستقبل سوري أكثر عدالة ومساواة. بالإضافة إلى ذلك فإن فرص معالجة التمييز من قبل القضاة الذكور والمجتمع عموماً يجب أن تؤخذ بالاعتبار بالترافق مع أنشطة توعية المرأة

٥. استخدام والمهارات ضمن المجتمع القانوني للاجئين السوريين لتعزيز الدعم القانوني للمجتمع المستضيف للاجئين السوريين. لقد أشار اللاجئون خارج سوريا إلى امتعاضهم من تعيين القليل من السوريين لمساعدة غيرهم. يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل بما يشمل الممانعة من حكومات البلدان المستضيفة ونقابات المحامين وصعوبة تسجيل المنظمات السورية في البلدان المجاورة ونقص تدريب الأنظمة المالية المطلوبة لتلقي التمويل من المانحين. بينما توجد تحديات؛ من المهم استخدام المهارات والمواهب في مجتمع اللاجئين بما يشمل المحامين والقضاة الذين لديهم مهارات قانونية مضمناة حالياً. للمدى الممكن؛ يجب أن يساعد المانحون القضاة والمحامين وخاصة من النساء على إنشاء منظمات مجتمع مدني مع القدرات المؤسسية والمالية لتمكين التمويل الدولي واستخدام نفوذهم مع الحكومات المستضيفة لتمكين تلك المنظمات من العمل في المجتمعات الخاصة بهم من أجل سد الثغرات في الدعم القانوني من المجتمع المستضيف. ومع ذلك ومع إدراك أن تلك الحواجز يمكن أن يكون من الصعب تخطيها، يجب أن يسعى المانحون إلى توفير بدائل وحلول متاحة مثل دعم شبكات المحاميات والقضاة النساء السوريات مع المنظمات غير الحكومية في المجتمع المستضيف والتي يمكن أن تكون أكثر انفتاحاً على التعاون مع مثيلاتها مثل المنظمات القانونية النسائية أو مراكز التوثيق والمشاريع التي بحاجة إلى الكفاءات المهنية المتزايدة.

ملحق التقييم

٢٠١٤ - ٢٠١١

إجمالي عدد المحامين			إجمالي عدد الرجال			إجمالي عدد النساء			المحافظات
٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٤	
٢١٦٨٧	٢٣٤٢٢	٢٢٠٠٠	١٧١٤٧	١٨٣٠٧	١٦٦٤٤	٤٥٤٠	٥١٠٧	٥٣٥٦	سوريا
٥٤٨٦	٦٠٢٠	٦٢١٩	٣٨١٧	٤٠٨٥	٤١٨٦	١٦٦٩	١٩٣٥	٢٠٣٣	دمشق
٤٣٦٢	٤٧١٥	٢٩٠٥	٣٦٥٥	٣٩١١	٢٣٦٥	٧٠٧	٨٠٤	٦٣٧	حلب
١٩٣٨	٢٠٠٢	١٨٧٤	١٥٤٩	١٥٧٢	١٤٥٨	٣٧٩	٤٣٠	٤١٦	حمص
١٥٠٩	١٦٧٨	١٧٦٨	١١٠٧	١٢١٩	١٢٨٠	٤٠٢	٤٥٩	٤٨٨	طرطوس
١٤٠٨	١٥٦٢	١٦٦٤	١١٦٨	١٢٥٠	١٣٢٢	٢٤٠	٣١٢	٣٤٢	اللاذقية
١١٨٤	١٢٩١	١٣١٥	١٠٢٨	١١٠٥	١١١٩	١٥٦	١٨٦	١٩٦	حمّاه
٨٠٦	٧٩٣	٧٧٩	٦٩٩	٦٨٧	٦٦٥	١٠٧	١٠٦	١١٤	الحسكة
٥٦٤	٦١٦	١٣٦	٨١٧	٥٦٢	٥٧٨	٤٧	٥٤	٥٨	الرقّة
٤٥٦	٤٥٨	٥٣١	٤١٠	٤١٢	٤٦٩	٤٦	٤٦	٦١	دير الزور

٢٠١٠ - ٢٠٠٦

إجمالي عدد المحامين			إجمالي عدد الرجال			إجمالي عدد النساء			المحافظات
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠١٠	
١٦٠٦٠	١٦٩٩٨	٢٠٤٢٨	١٣٣٨٠	١٤٠٤٢	١٦٣٩٨	٢٦٨٠	٢٩٥٦	٤٠٣٣	سوريا
٤٠٩٤	٤٣٠٦	٥١٩٢	٣٠٧٢	٣٢٠٧	٣٦٤٨	١٠٢٢	١٠٩٩	١٥٤٤	دمشق
٣٤٠٠	٢٥٥٢	٤١٤٢	٢٩١٨	٣٠٣٣	٣٤٩٤	٤٨٢	٥١٩	٦٤٨	حلب
١٥٢٠	١٦١٠	١٨١٩	١٢٦١	١٣١٩	١٤٦٣	٢٥٩	٢٩١	٣٥٦	حمص
١٠٥٢	١١٣٣	١٤٤٠	٨٣٠	٨٦٨	١٠٦٩	٢٢٢	٢٥٦	٣٧١	طرطوس
٩٥٦	١٠٠٨	١٢٩٩	٨٣٣	٨٧٢	١٠٩٥	١٢٢	١٣٦	٢٠٤	اللاذقية
٩٠٥	٩٧٥	١١١٨	٨٠٥	٨٦٥	٩٨٢	١٠٠	١١٠	١٣٦	حمّاه
٦٨٧	٧١٨	٧٧٨	٦١٣	٦٢٧	٦٧٦	٧٤	٩١	١٠٢	الحسكة
٤١٣	٤٤١	٥٣٩	٣٨٣	٤١٠	٤٩٦	٢٧	٥٤	٤٣	الرقّة
٣٧٠	٣٨٩	٤٢٩	٣٢٧	٣٥٣	٢٨٨	٢٣	٣٦	٤١	دير الزور

ملحق التقييم





**International Legal
Assistance Consortium**

إن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية (ILAC) هو اتحاد دولي يقدم المساعدة القانونية التقنية للبلدان ما بعد النزاع. يضم الاتحاد اليوم ٥٠ منظمة عضواً تمثل القضاة والمدعين العامين والمحامين والأكاديميين حول العالم.

للتواصل عبر الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي



<http://www.ilacnet.org>



<https://www.facebook.com/ilac.rebuild/>



https://twitter.com/ILAC_rebuild

Scan
to discover !



<http://www.ilacnet.org/>



تقرير تقييم سيادة القانون المعدّ من قبل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية

في تشرين الثاني ٢٠١٦ قام فريق من الخبراء من أربعة منظمات أعضاء في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بتنفيذ تقييم للاحتياجات المتعلقة بسيادة القانون ونظام العدالة في سوريا. لقد تفحص الفريق القطاع بوقوفه أمام ثورة عام ٢٠١١ واستخدموا ذلك كنقطة بداية لمقارنة الوضع اليوم في عدة أجزاء من البلاد. تم إيلاء اهتمام خاص بحالة النساء في قطاع العدل. تألف فريق التقييم من خبراء مميزين عن الحقوق القانونية وحقوق الإنسان بخلفيات ومجالات خبرة متنوعة:

- أغنيeta جوهانسون (السويد)، المدير التنفيذي في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وقائد فريق التقييم
- غونول فرونين (شمال قبرص، المملكة المتحدة) قاضي متقاعد، محكمة شمال قبرص العليا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومرشّح من قبل الجمعية العالمية للقضاة النساء
- فين لينغجيم (النرويج)، قاضي متقاعد، محكمة الاستئناف العليا في النرويج ومحكمة اليوسنة والهرسك وعضو فرد في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية
- كيث راينور (المملكة المتحدة)، قاضي، محكمة ولويتش في المملكة المتحدة، المسؤول المساعد السابق للنائب العام، الغرف غير الاعتيادية في محاكم كمبوديا تم ترشيحه من قبل جمعية إنجلترا وويلز للقانون
- ويليام د. ميير (الولايات المتحدة)، رئيس سابق في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، محامي وعضو فرد في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية
- ستيفان فون رومر (ألمانيا)، محامي متخصص في استرجاع الملكية، مرشّح من قبل نقابة المحامين الألمانية
- إسماعيل بن خليفة (تونس)، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، محامي
- لين سفيرازا (الولايات المتحدة)، محامي ومستشار في العدالة والنوع الاجتماعي، مرشّح من قبل نقابة المحامين الأمريكية
- ميكائيل ايكمان (السويد) المستشار القانوني في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ومعدّ تقارير

إن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية (ILAC) هو اتحاد دولي يقدم المساعدة القانونية التقنية للبلدان ما بعد النزاع.

يضم الاتحاد اليوم ٥٠ منظمة عضواً تمثل القضاة والمدعين العامين والمحامين والأكاديميين حول العالم.

ILAC Secretariat

Stockholmsvägen 21
SE-122 62 Enskede, Sweden
Phone: +46 8 545 714 20
info@ilac.se

www.ilacnet.org